

أُصُولُ وَضَوَائِبُ

عِلْمُ

الْقِرَاءَاتُ فِي الْعِلْمِ السَّبْعَةِ

الْإِبْتِدَاءُ وَالْخَتْمُ - عِلْمُ الْعَبَرِيَّةِ - التَّجْوِيدُ
 الْأَسَانِيدُ - الْوَقْفُ وَالْإِبْتِدَاءُ - الرَّسْمُ - الْفَوَاصِلُ

تَأْلِيفُ

دَارُ السَّلَامِ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ: مُحَمَّدُ الدُّسُوقِيُّ أَمِينُ كَحِيلَةٍ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

إِجْمَاعُ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

أُصُولُ وَضَوَائِبُ

عِلْمُ

الْقِرَاءَةِ فِي الْعِلْمِ السَّبْعَةُ

الْأَبْتَدَاءُ وَالْخَتْمُ - عِلْمُ الْعَرَبِيَّةِ - التَّجْوِيدُ
الْأَسَانِيدُ - الْوَقْفُ وَالْأَبْتَدَاءُ - الرَّسْمُ - الْفَوَاصِلُ

تَأْلِيفُ

فَضِيلَةُ الشَّيْخِ : مُحَمَّدٌ الدُّسُوقِيُّ أَمِينُ كَحِيلَةٍ

إِجْمَاعُ الْقِرَاءَاتِ الْعَشْرِ الصُّغْرَى وَالْكُبْرَى

دَارُ السَّلَامِ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

كَافَةُ حُقُوقِ الطَّبْعِ وَالنَّشْرِ وَالتَّرْجُمَةِ مُحْفُوظَةٌ

لِلنَّاشِرِ

دَارُ السَّلَامِ لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالتَّوْزِيعِ وَالتَّرْجُمَةِ

لصاحبها

عبد الغفار محمود البكار

الطَّبعة الأولى

١٤٣٤ هـ / ٢٠١٣ م

بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد الهيئة المصرية العامة لدار
الكتب والوثائق القومية - إدارة الشؤون الفنية

كحيلة ، محمد الدسوقي أمين .

أصول وضوابط علم القراءات والعلوم السبعة / تأليف

محمد الدسوقي أمين كحيلة . - ط ١ - القاهرة :

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، ٢٠١٢ م .

١٤٤ ص ؛ ٢٠ سم .

تدمك ٢ ٠٣٥ ٧١٧ ٩٧٧ ٩٧٨

١ - القرآن ، القراءات .

٢ - القرآن - تجويد .

أ - العنوان .

٢٢٨

جمهورية مصر العربية - القاهرة - الإسكندرية

الإدارة : القاهرة : ٤٠ شارع أحمد أبو العلا - المتفرع من شارع نور الدين بهجت -
الموازي لامتداد شارع مكرم عبيد - مدينة نصر

هاتف : ٢٢٨٧٣٢٤٦ - ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٧٨ (٢٠٢ +)

فاكس : ٢٢٧٤١٧٥٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الأزهر : ١٢٠ شارع الأزهر الرئيسي - هاتف : ٢٥٩٣٢٨٢٠ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع مدينة نصر : ١ شارع الحسن بن علي متفرع من شارع علي أمين امتداد شارع

مصطفى النحاس - مدينة نصر - هاتف : ٢٤٠٥٤٦٤٢ (٢٠٢ +)

فاكس : ٢٢٦٣٩٨٦١ (٢٠٢ +)

المكتبة : فرع الإسكندرية : ١٢٧ شارع الإسكندر الأكبر - الشاطي بجوار جمعية الشبان المسلمين

هاتف : ٥٩٣٢٢٠٥ فاكس : ٥٩٣٢٢٠٤ (٢٠٣ +)

بريدًا : القاهرة : ص.ب ١٦١ الغورية - الرمز البريدي ١١٦٣٩

البريد الإلكتروني : info@dar-alsalam.com

موقعنا على الإنترنت : www.dar-alsalam.com

دَارُ السَّلَامِ

للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة

ش.م.م

تأسست الدار عام ١٩٧٣م وحصلت

على جائزة أفضل ناشر للتراث لثلاثة

أعوام متتالية ١٩٩٩م ، ٢٠٠٠م ،

٢٠٠١م هي عشر الجائزة تتويجا لقد

ثالث مضي في صناعة النشر

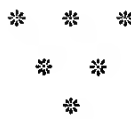
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فهرس المحتويات

٧	مقدمة.....
	الأصل الأول: في تعلُّم التجويد والقراءات
١٩	والعمل بهما.....
٢٤	الأصل الثاني: في التلقي والمشافهة.....
٢٧	الأصل الثالث: في قبول القراءة وعدمه.....
٣١	الأصل الرابع: فيما لا يرد القراءة.....
٣٤	الأصل الخامس: في شروط صحة القراءة.....
٣٧	الأصل السادس: في الاستعاذة.....
٤١	الأصل السابع: في البسملة.....
٤٧	الأصل الثامن: في الإظهار.....
٤٩	الأصل التاسع: في علة الإدغام.....
٥١	الأصل العاشر: فيما يجوز وما لا يجوز من الإدغام.....
٥٦	الأصل الحادي عشر: في التقاء الساكنين.....
٦٠	الأصل الثاني عشر: في حركة هاء الضمير.....
٦٣	الأصل الثالث عشر: في حركة ميم الجمع.....
٦٦	الأصل الرابع عشر: في التذكير والتأنيث.....
٦٩	الأصل الخامس عشر: في الإتياع.....
٧٢	الأصل السادس عشر: في المد والقصر وأسبابه.....

- الأصل السابع عشر: في ترتيب المدود ٧٧
- الأصل الثامن عشر: في الهمز ٧٩
- الأصل التاسع عشر: في الراءات واللامات ٨٢
- الأصل العشرون: في الفتح والإمالة ٨٦
- الأصل الحادي والعشرون: في الوصل والوقف
وهاء السكت ٩٠
- الأصل الثاني والعشرون: في الوصل والوقف
والابتداء ٩٣
- الأصل الثالث والعشرون: في الحكم على الوقف
والبدء ٩٧
- الأصل الرابع والعشرون: في عَوْد الضمير
وأحكام الوقف اللازم ٩٩
- الأصل الخامس والعشرون: فيما لا يجتمع
في كلمة ١٠٢
- الأصل السادس والعشرون: في الاعتداد بالعارض
وعدمه ١٠٦
- الأصل السابع والعشرون: فيما كثر دورانه ١٠٩
- الأصل الثامن والعشرون: في اتباع
الرسم العثماني ١١٢
- الأصل التاسع والعشرون: في رسم المصحف
وضبطه ١١٤

الأصل الثلاثون: في خصائص الرسم	
العثماني	١١٧
الأصل الحادي والثلاثون: في عدّ الآي	١١٩
الأصل الثاني والثلاثون: في الظواهر اللغوية	
والصرفية والنحوية في القراءة	١٢٢
فهرس الأعلام والألقاب	١٢٥
فهرس المراجع	١٢٧
السيرة الذاتية للمؤلف	١٤١



مقدمة

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١﴾ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴿٢﴾ مَلِكِ
يَوْمِ الدِّينِ ﴿٣﴾ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴿٤﴾ اهْدِنَا الصِّرَاطَ
الْمُسْتَقِيمَ ﴿٥﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا
الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة: ٢ - ٧].

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ
وَالنُّورَ ثُمَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ ﴾ [الأنعام: ١].

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴾
[الكهف: ١].

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَلَهُ الْحَمْدُ
فِي الْآخِرَةِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ ﴾ [سبأ: ١].

﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ جَاعِلِ الْمَلَكِئِكَةِ رُسُلًا أُولَى
أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبُعَ يَزِيدُ فِي الْخَلْقِ مَا يَشَاءُ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ
قَدِيرٌ ﴾ [فاطر: ١].

إن الحمد لله نحمده ونستهديه ونعوذ بالله من شرور
أنفسنا وسيئات أعمالنا، إنه من يهده الله فلا مضل له ومن
يضلل فلا تجد له ولياً مرشداً، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده
لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله ﷺ.

أما بعد:

ما من علم إلا وله أصول بُني عليها، تعارف عليها أهل الفن والعلم بعد أن توغَّلوا في فنِّهم، ولا يكاد يعلم أهمية تلك الأصول إلا صاحب الفهم الواعي من الدارسين.

هذا وقد وُضِع لكل علم من علوم العربية والشرعية أصول له، فوضع للفقه أصول، وكذلك للحديث وكذلك للغة، ولقد نظرتُ في علوم القرآن فلم أجِد ولم أعثر على مُصنِّف لهذه الأصول؛ بل لم أجِد من وضعها حتى في مقدمة مصنِّف كبير أو صغير، ومع أن علم القرآن هو أفضل علوم الشريعة نظرًا لتعلقه بكتاب الله ﷻ، هو ما جعلني أفكر في هذا الأمر وأضع له خطة في إنجازه وترتيبه، وهو ترتيب لم ألحظه فيما اطلعت عليه من مؤلفات، وأزعم أنه جديد لم أُسبق إليه.

وربما لم يتحدث القراء عن أصول لهم؛ وذلك لأن علوم القرآن تختلف عن بقية علوم الشريعة؛ فالفقه يحتاج إلى العقل والقياس، وكذلك علوم الحديث، أما القرآن فلا يحتاج إلا للمحاكاة والتقليد والتواتر، وعادة ما يتحدث علماء كل فن في تأصيل أمر من أمور فنِّهم، فوجدتُ أصولًا تتكرر كثيرًا في علوم القرآن، ووجدتُ أصولًا مبثوثة مبشرة من هذا العلم يعرفها الدارسون؛ بل يحفظونها لكنها كما قلت ليست مجموعة، فعكفتُ أتحسُّس عليها وأبحث عنها بين علوم القرآن من تجويد، وقراءات وتوجيهها، ورسم،

وَعَدَّ، فَرَزَقْنِي اللَّهَ إِيَّاهَا بَعْدَمَا تَعَمَّقْتُ وَأَلْفْتُ فِي عُلُومِ
الْقُرْآنِ وَوَضَعْتُ سُلْسَلَةً لِلتَّيْسِيرِ عَلَى الدَّارِسِينَ سَمَّيْتُهَا
« سُلْسَلَةُ الشَّرْحِ الْوَجِيزِ لِمَتُونِ التَّجْوِيدِ وَالْقِرَاءَاتِ وَالرَّسْمِ
وَالْعَدِّ » فَيَسِّرَ اللَّهُ لِي بِهَا.

علم القراءات والعلوم السبعة:

- علم القراءات:

هو علم بكيفية النطق بألفاظ القرآن، اتفاقاً واختلافاً مع
عزو كلِّ لناقله.

والقراءات علم؛ لأن له رجاله ومؤلفاته ومصطلحاته
وأصوله، والقراءات علم يعرف منه اتفاق الناقلين لكتاب
اللَّهِ تعالى واختلافهم في اللغة والإعراب والحذف والإثبات
والتحريك والإسكان وغير ذلك من هيئة النطق.

- علم الأسانيد:

هو العلم الذي يهتم بمعرفة مُخرجه من كونه صحيحاً
أو ضعيفاً، وشروط رجاله من عدالة وضبط، وما يصح في
النقل وما لا يصح.

- علم الابتداء والختم:

وله أحكام تتعلق بعلم القراءات أكثر مما تتعلق بعلم
آخر، ومن هذا العلم الاستعاذة والبسملة، ولهما أحكام
خاصة وأوجه جائزة وغير جائزة.

- التجويد:

هو التحسين، وفي الاصطلاح هو إعطاء الحروف حقوقها، وترتيبها في مراتبها، وَرَدُّ الحرفِ من حروف المعجم إلى مخرجه وأصله، وإلحاقه بنظيره وشكله، وإشباع لفظه، وتمكين النطق به على حال صيغته وهيئته من غير إسراف ولا تعسف ولا إفراط ولا تكلف.

- علم الوقف والابتداء:

فنٌ جليل يعرف به كيفية أداء القراءة بالوقف على المواضع التي نصَّ عليها القراء لإتمام المعاني، والابتداء بمواضع محددة لا تختل فيها المعاني.

- علم الرسم والضبط:

علم الرسم: الذي يتعرف به على مخالفات المصاحف العثمانية لأصول الرسم القياسي.

والضبط: علم يعرف به ما يدل على عوارض الحرف التي هي الضم والكسر والسكون والشد والمد والصلة وهو ما وضعه الفراهيدي.

- علم الفواصل:

وهو فن عدد الآيات، ويبحث عن اختلاف أهل العد من حيث عدد آي السور ورؤوسها، وخاتمتها.

- علم العربية والتوجيه:

علم العربية: يدور هذا العلم في المعرفة الواسعة بقواعد العربية وأوجه الإعراب.

والتوجيه: يدور في معرفة التوجيه عند اللغويين حول التنقيب والتقليب؛ حيث إن الموجّه للقراءات لا بد من أن يكون ملماً بوجه القراءة.

الأصول والضوابط:

لقد عرف العلماء السابقون الأصول بأصول القراءة وقواعد التجويد، أي: القواعد الكلية التي ينسحب حكم الواحد منها على الجميع.

وهذه الأصول مقابل لكلمة الفرش، وقصدوا بالأصول أحكام الإدغام والمد وهاء الكناية والنقل والفتح والإمالة. وأما عنوان هذا الكتاب فلا يقصد ما عرّفه القدماء لكلمة الأصول، وإنما هو: القواعد والأسس التي بُنيت عليها علوم القراءات، وأخذت من الرواية والدراية، والتي لا بد من معرفتها للقارئ والمقرئ. فمثلها مثل أصول الفقه وأصول الحديث، ولقد كان بعض علماء القراءات يضع هذه الأصول في شروحهم نحو قول الجعبري: «ثم إنك ترى الأصل ملتزماً، ومنسياً، ومساوياً، وراجحاً ومرجوحاً»^(١).

(١) شرح الجعبري (٢/ ١٢٠٠).

والضوابط: هي ضابط العمل بهذه الأصول، ولقد سميت هذه الضوابط بضابط ثابت ومطرود ومنسي وراجع، ورمزت للضابط الثابت بحرف [ث]، والمطرود بحرف [مط]، وبالمنسي بحرفي [من]، وبالراجع بحرف [ر].

- وقصدت بالثابت: أي أن العمل بهذا الأصل لا يتغير نحو قبول القراءة وعدمها.

- وقصدت بالمطرود: أي العمل مطرد للأصل نحو: الترتيب وغيره.

- وقصدت بالمنسي: أي نُسي العمل بهذا الأصل نحو الضم هو أصل ميم الجمع.

- وقصدت بالراجع: أي أن الأصل الراجع بين علماء هذا الفن هو الأصل الذي قوّاه أكثرهم عن ضده، نحو: أحكام تفخيم الرءاء.

ترتيب الأصول:

لقد رتبت الأصول بأهميتها، فبدأت بالإسناد ثم الاستعاذة والقراءة والقراءات والتجويد والتوجيه والوقف والرسم والعد، ثم ختمتها بأصل ارتبط بجميع العلوم السبعة.

صياغة الأصول:

لقد اجتهدت في أن أنقل كلام العلماء السابقين بقدر الإمكان ولم أحاول أن أخرج عن كلام من سبقنا، ولقد

أصلت كل أصل من مراجعه، وذلك بذكر النصوص الواردة فيها للأئمة الأعلام من أهل القراءات والرسم والضبط والأداء والعدّ والإسناد، وإن اختلفوا في اصطلاحاتهم، صغْتُ الأصل من نفسي، واللَّه أعلم.

شرح الأصول:

هذا العمل لا يكفي بذكر الأصل دون تعليق أو شرح عليه، وحتى يُفْهَمَ فلقد ضربت لكل أصل وضابطه مثلاً للتيسير على الدارسين.

الأسباب الداعية لوضع الأصول وشرحها:

بدأ اهتمامي يَنْصَبُّ في وضع الأصول والقواعد والأسس بعد ما رأيت غلطاً عند بعض من يقرأ القرآن ويعلمه، كما وجدت من يخلط التواتر بالاستجابات، وكذلك من يضع قياساً من عقله لا دخل له بالتواتر والقراءة والإلزام، فيقول قائل: إنه يجب بل يلزم على من يقرأ بالتوسط في مد المنفصل أن لا يقصر المد العارض للسكون نظراً لقوة العارض على المنفصل! وهذا جهل منه بالأصول والقواعد؛ لأن إعمال هذه القاعدة التي يقصدها - أقوى السببين - إنما تطبق إذا اجتمع المدَّان في حرف واحد نحو قوله تعالى: ﴿ءَامِينَ﴾ [المائدة: ٢] فهو مد بدل وفي نفس الوقف مد لازم، فهنا نُعمل القاعدة ونُطبِّقها، ونحو قوله تعالى: ﴿وَجَاءُوا بِأَهُمْ﴾ [يوسف: ١٦] فالواو هنا مد بدل وفي نفس الوقت مد منفصل

فيلزمنا تطبيق القاعدة، أما القول بأن من وَسَّطَ المنفصل في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة: ٤] فوجب عليه ألا يقصر العارض في «يوقنون»؛ لأنه أقوى منه فهذا باطل؛ لأننا إن سلمنا بما يقول فلا يوجد لقارئ مثل ورش وحمزة إلا الإشباع في العارض؛ لأنهم يشبعون المنفصل الأقل رتبة من العارض.

وكذلك الغلط الوارد في الحكم على الوقف والابتداء حينما يقول أحدهم مثلاً عند قوله تعالى: ﴿فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦] يحرم الوصل! وهذا غير صحيح فالأصل وصل كلمات الآية بعضها ببعض؛ لأن الوقف له سبب والأصل لا يُسبَّب، وقول الإمام السجاوندي بلزوم الوقف إنما قال ذلك لقطع الفساد على من يسمع ويقرأ فيلحن ويتوهم فساداً لا تعنيه الآية فيدخل قول الكفار في قول الله، ولكن هذا لمن يجهل التفسير والمعاني، فإذا فهم وزال اللبس فراجع إلى الأصل لا سيما أن يكون القارئ الواعي بمفرده ولا يلزمه الوقف ولا يحرم عليه الوصل.

وكذلك الغلط الوارد من البعض في تدليسه ما يستحب في ما يرويه، ويزعمون أشياء لم يقرأ أحد بها؛ بل يكون معظمها تنطعات، ولم نسمع بها من قبل، إنما هي تجليات ظهرت له من الكتب ومن الاستنباطات، ونسي أن التلقي هو

الأساس والأصل في الحكم على القراءة، ولو ترك للاستنباط مجالاً لحَرْف القرآن ولم يصل منه لنا شيء صحيح.

وكذلك بدأ الاهتمام يعلو بظهور اختلاف كبير بين بعض العلماء في الحكم على كلمات بعينها، البعض يؤصل لها والبعض يكتفي بالتخمين، وهذا من قلة حيلته ناسياً ما أقرأه شيخه، وذلك نحو الوقف على كلمة ﴿وَنُذِرْ﴾ بالقمر، فقام العلامة الشيخ الفاضل عبد الرازق موسى بتأصيل المسألة ردّاً على من جزم بترقيقها وَخُطَّيَّ الشيخ وسُفَّهَ رأيُه، ولما حكموا على الشيخ حكموا بقياس خاطئ بأن أصلها «نذري» فتعامل معاملة كلمة ﴿يَتَرِ﴾ بالفجر.

ونَما هذا الجهد بسؤال وجَّهه لي أحد الفضلاء في يوم بأنه يريد أن يدخل قول عمر بن الخطاب: «اللَّه لا إله إلا هو الحي القيوم» ويجعلها قراءة يتعبد بها، مستدلاً بأنه حديث صحيح لا يجوز إنكاره، فرددت عليه بأن القرآن الذي يتعبد به لا بد من توفر ثلاثة شروط فيه:

أولها: موافقة رسم مصاحف عثمان رضي الله عنه - الإمام -
والمكي - والمدني - والكوفي - والبصري - واليمني
وهذا أصل ثابت.

ثانيها: وصوله بإسناد القُرَّاء لا غير، فلا يقبل إسناد الحديث، وهذا أصل ثابت لا يقبل كلاماً.

ثالثها: موافقة اللغة ولو بوجه، وهذا أصل مُطَرَّد، فكم من

وجه قال الكوفيون به لم يذكره البصريون! والعكس، فكم من وجه قال به البصريون لم يذكره الكوفيون!

وكذلك اتضح لي أهمية تلك الأصول حينما اختلفت مع أحد المؤلفين وذلك في مسألة متعلقة برسم وضبط القرآن، فكان يضع أسماء الأحكام فوق الكلمات نحو: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾، فيضع اسم الإقلاب فوق الألف في الكلمة الأولى، ويضع اسم مد العوض فوق الألف الثاني نظرًا للوقف على رأس الآية! فنبهته أن علماء الرسم وأهل الفن اتفقوا على أصل ثابت وهو أن الضبط مبني على الوصل لا الوقف وهو لإزالة اللبس واتفاقهم مُلْزِم للقارئ والضابطين؛ ولهذا تجد علامة الإقلاب فوق التنوين إذا كان آخر السورة نظرًا لوجود البسمة بعد التنوين.

واختلفت مرة أخرى مع عالم جليل وأستاذ فاضل في ضبط علامة المدة فوق مد اللين المهموز بمصحف رواية ورش، فالمتعارف إسقاط علامة المدة مع اللين المهموز وذلك لاتفاق بعض أهل الأداء على إسقاطه!

فالشيخ ضَبَط على ما تعارف، ولكنني اختلفت معه؛ وذلك لِلْبَسِ الحاصل من إسقاطه، وذلك لوجود بعض الكلمات التي يسقط فيها مد اللين المهموز من رواية ورش نحو ﴿مَوْنًا﴾ فكيف يعرف القارئ الاستثناءات من بين ذلك؟

كما أننا لا نتحدث عن أصل ثابت لا يمكن تغييره إنما هو

مطرد، والضبط الذي لا يؤمن به اللبس يتغير؛ لأنه ليس سنة
عن الصحابة كالرسم، والله أعلم.

مُحَمَّدُ الدُّسُوقِيُّ أَمِينُ كَحِيلَةٍ

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأصل الأول

في تعلُّم التجويد والقراءات والعمل بهما

□ عِلْمُ التَّجْوِيدِ والقِراءاتِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ [ث]،
والْعَمَلُ بهما فَرَضٌ عَيْنٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ مِنَ
الْمُكَلَّفِينَ [ث]، وَأَحْكَامُهُمَا قَائِمَةٌ عَلَى تَسْهِيلِ النُّطْقِ
بِالْقُرْآنِ [ث]، فَإِنْ تَصَادَمَتْ مَعَ الْمَعْنَى بَطَلَتْ الْقَاعِدَةُ؛
لئَلَّا يَقَعَ الْإِلْتِبَاسُ [مط].

الشَّرْحُ

لقد أجمع علماء الأمة بفرضية التجويد^(١) لقول ربنا
﴿ وَرَتِّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً ﴾ [المزمل: ٤]، ولما سئل عليٌّ - كرم
الله وجهه - عن هذه الآية فقال: تجويد الحروف ومعرفة
الوقوف^(٢)، ومن السنة قول النبي ﷺ: « اقرءوا القرآن بلحون
العرب »^(٣)، وقال ابن الجزري^(٤) في نشره: (التجويد فرض
على كل مكلف) ثم قال - رحمه الله تعالى - : (وإنما قلت

(١) يراجع هذا من نهاية القول المفيد (٢٠ / ١٧)، والدر النضيد (ص ٢) .

(٢) الإلتقان (٢٢١ / ١) .

(٣) المعجم الأوسط (١٨٣ / ٧) .

(٤) محمد بن محمد بن محمد الجزري الإمام الفاضل صاحب كتاب النشر
والتحجير وغيرهما (ت ٨٣٣ هـ) . الأعلام (٤٥ / ٧) .

٢٠ ===== (١) في تعلُّم التجويد والقراءات والعمل بهما

التجويد فرض؛ لأنه متفق عليه بين الأئمة بخلاف الواجب فإنه مختلف فيه^(١)، وقد أجمع علماء الأمة على ذلك^(٢).

وقولنا: (وأحكامهما قائمة على تسهيل النطق بالقرآن)
أي: أن أحكام القرآن من غنة ومد وتفخيم وغير ذلك
لتسهيل النطق بالقرآن، فليس التجويد بتمضيغ^(٣) اللسان،
ولا بتقوير الفم^(٤)، ولا بتعويج الفك، ولا بترعيد الصوت^(٥).
ولا بتمطيط الشد^(٦)، ولا بتقطيع المد^(٧)، ولا بتطنين
الغنائ^(٨)، ولا بحصرمة الرءاءات^(٩)، قراءة تنفر عنها الطباع،
وتمجها القلوب والأسماع؛ بل القراءة السهلة العذبة
الحلوة اللطيفة، التي لا مضغ فيها ولا لوك، ولا تعسف

(١) يراجع النشر في باب التجويد (ص ١٦٢).

(٢) إقراء القرآن الكريم (ص ١٤٦).

(٣) هو تعريض الشدقين، واستراط الريق، وإخراج الصوت من قصبة الحلق
مختلسًا إلى الرفقة، معجم المصطلحات (ص ١٥٢).

(٤) أي تكلم بأقصى حلقه، المعجم الوسيط (ص ٧٧٨).

(٥) هي رجرجة ناتجة عن قرع أو غيره وهو أن يرجرج القارئ صوته ويأتي به
مضطربًا كالذي يرعد من برد وألم، بيان العيون لابن البناء (ص ٣٢) ومعجم
المصطلحات (ص ١٣١).

(٦) التمثيط: هو الزيادة والمد وتطويل الصوت في الحروف المشددة، معجم
المصطلحات (ص ١٥٢).

(٧) يقطع المد كالذي يسكت به، واضحة.

(٨) هو التغني بها حتى تخرج عن قواعد التلاوة، معجم المصطلحات
(ص ١٤).

(٩) هي المبالغة في شد الرءاء حتى تتكرر، معجم المصطلحات (ص ٢٠٢).

(١) في تعلّم التجويد والقراءات والعمل بها = ٢١
ولا تكلف^(١)، فأحكام التجويد للتخفيف^(٢).

وقولنا: (فإن تصادمت مع المعنى بطلت القاعدة؛ لئلا يقع الالتباس) أي: إذا تصادمت قواعد التجويد وأحكامه مع معنى الكلمات أو كانت هذه القواعد والأحكام سبباً في خروج بعض الكلمات إلى معنى غير مقصود أو تضعيف غير مقصود تركت هذه القواعد والأحكام نحو: منع القراء العشرة جميعاً ترك الإدغام في كلمة مثل ﴿الدُّنْيَا﴾، ﴿قِنَوَانٌ﴾، ﴿بُنَيْنٌ﴾، ﴿صِنَوَانٍ﴾ مخافة التباسهم بالمضاعف^(٣)، فلو أدغمت هذه الكلمات للفظت بواوين أو يائين مشددتين، فيتوهم بذلك أن الكلمة مركبة من واو مضعفة، فمثلاً ﴿صِنَوَانٍ﴾ لو أدغمتها لأصبحت « صَوَان » فيتوهم أن الواو المشددة هي واو أصلية، وأنه من « الصَوَان » الذي هو ضرب الحجارة^(٤).

ودلّلنا على هذا الأصل ما قاله المهدوي^(٥): وأما امتناع

(١) يراجع عيوب هذه القراءة من النشر (ص ١٦٤).

(٢) أحكام التجويد والقراءات إنما هي لتخفيف النطق، فعلة نقل ورش لحركة الهمزة إلى الساكن قبلها إنما كان طلباً للتخفيف وهكذا، شرح الفاسي (٢٨٢/١).

(٣) الكشف (٢٢٣/١)، شرح الفاسي (٣٨١/١)، شرح طيبة النشر للنويري (٣٠/٢)، المفتاح في القراءات السبع (ص ٢٢)، والكافي (ص ٥٨).

(٤) النجوم الزاهرة (٣٦٧/١)، فتح الوصيد (٤١١/٢) والعقد النضيد (١٢٥١/٢).

(٥) أبو العباس أحمد بن عمار بن أبي عباس المهدوي نسبة إلى المهدية في المغرب، =

إدغام النون إذا اتصلت بالواو والياء في كلمة، نحو ﴿الذُّنْيَا﴾، و ﴿صِنَوَانٍ﴾ فإن ذلك خيفة الالتباس بالأبنية، ألا ترى أن وزن ﴿صِنَوَانٍ﴾ فعلان، فلو أدغم لالتبس هذا الوزن بغيره، ولو وقع في القرآن ما لا يقع فيه الالتباس في الأبنية لجاز الإدغام^(١).

وكذلك فقد منع السوسي^(٢) إبدال الهمزة الساكنة في كلمة ﴿وَرِيًّا﴾ [مريم: ٧٤]^(٣) مع أنه يبدل كل همزة ساكنة من جنس حركة ما قبلها، لكنه منع الإبدال هنا في هذه الكلمة مخافة أن يتحول معنى الكلمة من معنى الرؤية والمنظر إلى معنى الريّ، وبه يقع الالتباس^(٤) ومنعها السوسي كذلك مخافة أن ينتقل من خفة إلى ثقل بإدغام الياء في الياء، وكذلك تمنع القاعدة إن أخرجت الكلمة من لغة إلى لغة غير مقصودة عند صاحبها نحو: ترك الإبدال للسوسي للهمزة الساكنة

= عالم بالقراءات، توفي بعد الثلاثين والأربعمئة. غاية النهاية (١٥٦/١).

(١) يراجع شرح الهداية (ص ٢٨٢، ٢٨٣)، ويراجع الهادي في القراءات السبع إذ قال: «فأما لو كان ذلك في بناء لا يقع فيه اللبس لم يجوز إلا الإدغام كقولك (إحما)، ولم يقع ذلك في القرآن. الهادي (ص ١٥٩).

(٢) هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل السوسي توفي إحدى وستين ومائتين. غاية النهاية (١/٥٠٣، ٥٠٤).

(٣) يراجع التيسير (ص ٣٠)، وسراج القارئ (ص ١٤٢).

(٤) وقيل: قرئت بالإبدال مع الإدغام؛ لأنها مأخوذة من الري ومعناها: ظهور النعمة في أبدانهم، فكأن جلودهم قد ابتلت من النعم؛ ولهذا أبدلها حمزة وقفًا. الكتاب المختار (١/٥٣٣)، مفاتيح الأغاني (ص ٢٧٠، ٢٧١).

(١) في تعلُّم التجويد والقراءات والعمل بها ————— ٢٣

في كلمة ﴿مُؤَصَّدَةٌ﴾ [البلد: ٢٠] ^(١)؛ لأنها عنده من أصدت بمعنى أطبقت، فلو أبدله لأشبهه لغة أو صدت فيخرج إلى لغة أخرى ^(٢)، وكذلك امتنع الإدغام في تاء المخاطب والمخبر للسوسي، وذلك لشدة الحرص على عدم اللبس؛ لأن الإدغام يجعل النطق بتاء المتكلم، والمخاطب واحداً ^(٣) نحو: ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ﴾ [يونس: ٩٩]، ﴿كُنْتُ تُرَبًّا﴾ [النبا: ٤٠] فتاء المتكلم مضمومة وتاء المخاطب إما مفتوحة أو مكسورة، وحال الإدغام تُترك حركتهما، وبه يقع الالتباس.



(١) البدور الزاهرة للنشار (٢/ ٤٢٨).

(٢) شرح شعلة (ص ١٢٦)، والتيسير (ص ٣٠)، والكافي (ص ٢٨)، وسراج القارئ (ص ١٤٣)، والنفحات الإلهية (ص ١٣٦).

(٣) الهادي بشرح الطيبة لمحيسن (١/ ١٣٤)، وقال البعض: امتنع الإدغام لسكون ما قبلها، وقيل غير ذلك. النجوم الزاهرة (١/ ٢٣)، وفتح الوصيد (١/ ٢٢٥).

الأصل الثاني

في التلقي والمشافهة

□ التَّلَقِّي هُوَ الْأَصْلُ فِي تَعَلُّمِ الْقُرْآنِ وَعُلُومِهِ،
وَالْمُشَافَهَةُ هِيَ الْعُمْدَةُ فِي تَحْصِيلِهِ.

الشَّحْ

اعلم - رحماني الله وإياك - أن التلقي هو الأساس في تعلم القرآن، فلا بد من عرضه على المشايخ المقرئين، المشهورين بالإمامة والرواية، المختصين بالدراية، فهو أمر واجب، لا يجوز تركه ولا العدول عنه، فإذا أردت أن تتعلم مخارج الحروف، وصفاتها اللازمة والعارضية فلا بد لك من التلقي، ففي هذا العلم مسائل كثيرة لا يمكن فيها التسلط؛ بل لا بد فيها من الأخذ والعرض على المشايخ لصعوبتها وذلك كالروم^(١)، والإشمام^(٢)، والتسهيل^(٣)، ومراتب

(١) هو تضعيف الصوت بالحركة حتى يذهب معظم صوتها ويبقى بعضها، فتسمع لها صوتاً خفيفاً، ويسمعه القريب دون البعيد. كتاب سيبويه (١٦٨/٤)، والخصائص (٣٢٨/٢)، والتحديد (ص ٣٦٩).

(٢) له تعريفات كثيرة منها خلط صوت بصوت أو حرف بحرف أو ضم الشفتين إشارة للضم... يراجع إبراز المعاني (ص ٧١)، وسراج القارئ (ص ٢٢).

(٣) هو عبارة عن تغيير يدخل على الهمزة، ويكون إما بين بين، أو بالحذف أو بالبدل. معجم مصطلحات علم القراءات (ص ١٣٥)، معجم علوم القرآن (ص ٩٣).

الغُنة^(١)، والمد^(٢)، والتفخيم^(٣)، وغير ذلك من المسائل الدقيقة الصعبة^(٤)؛ بل إن الله كما تعبدنا بفهم معاني القرآن وإقامة حدوده، تعبدنا كذلك بتصحيح ألفاظه على الصفة المتلقاة عن أئمة القراء المتصلة بالحضرة النبوية الفصيحة العربية، التي لا يجوز مخالفتها ولا العدول عنها^(٥). انتهى. ويدل عليه قول النبي ﷺ: « استقرئوا القرآن من أربعة: من عبد الله بن مسعود، وسالم مولى أبي حذيفة، ومعاذ بن جبل، وأبي بن كعب »^(٦).

بل زاد بعضهم وجعل القراء يتفاضلون في العلم بالتجويد فقالوا: فمنهم من يعلمه رواية وقياسًا وتمييزًا فذلك الحاذق الفطن، ومنهم من يعرفه سماعًا وتقليدًا، فذلك الوهن الضعيف لا يلبث أن يشك ويدخل به التحريف والتصحيف^(٧).

(١) للغنة مراتب خمس أولها في المشدد - الميم والنون، ثم المدغم ثم المخفى ثم الساكن ثم المتحرك. يراجع هداية القارئ (١ / ١٧٦).

(٢) زيادة المد في حروف المد لأجل همز أو ساكن بعدها، يعني الزيادة على المد الطبيعي. جهد المقل (ص ١٧٠).

(٣) هو سمن يدخل على جسم الحرف، أي: صوته، فيمتلئ الفم بصداه. يراجع نهاية القول المفيد (ص ١٠٩)، معجم علوم القرآن (ص ٩٦).

(٤) يراجع هذا الأصل من عمدة القارئ والمقرئين (ص ٤٩١) وإقراء القرآن الكريم (ص ١٤٦).

(٥) أحببت أن أنقل عبارات الكتاب كما قالها أصحابها بدون تصرف؛ ولهذا أبقيت على عبارة « الحضرة النبوية ». لطائف الإرشادات للقسطلاني (١ / ٢٠٩).

(٦) صحيح البخاري (٣ / ١٣٧٢).

(٧) الرعاية (ص ٢٢).

وقولنا: (والمشافهة هي العمدة في تحصيله)^(١) أي: إن الأصل في التلقي هو المشافهة والمجالسة والمحاكاة، لا كما يفعل المفرطون اليوم، بالقراءة عبر الهواتف وما شابه، وهذا باطل لا يجوز إن قصد به السند لا التعليم، والله أعلم.



(١) هذا قول المرعشي في جهد المقل (ص ١٨).

الأصل الثالث

في قبول القراءة وعدمه

□ القراءةُ سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ^(١)، والقياسُ باطلٌ مَعَ الأثرِ
وَمُطَرَّدٌ إِنْ عُدِمَ [ث].

الشَّحْ

هذا الأصل ثابت، وقولنا: (القراءة سُنَّةٌ مُتَّبَعَةٌ) أي
إِنَّ القراءة وقبولها معتمد على الأثر، فالقراءة سنة متبعة
وليست مؤلفة، ولقد حفظ الله القرآن فقال: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا
الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر: ٩]، ولقد حفظ الله القرآن
وكان هذا الأصل سبباً له؛ فالأثر الذي بين أيدينا لم يؤلف
من أحد. وقال بعض أهل الأداء^(٢): « (أدغم فلان بخلفه،
واختلفوا فيه) فليس معنى هذا أنها مؤلفة ممن نسب إليه
القراءة؛ نحو إدغام السوسي في ﴿ نَحْنُ لَهُ ﴾ [المؤمنون: ٣٨]
مع منعه إدغام النون بعد ساكن إنما هي سنة متبعة، وما
قرأ به أبو عمرو^(٣) نَقُلْ والقراءة سنة متبعة »^(٤)، وأضاف

(١) شرح الهداية (ص ٢٣). (٢) وهو العلامة الفاسي.

(٣) هوزبان بن العلاء بن عمار بن العريان بن عبد الله بن الحسين بن الحارث،
ولد بمكة سنة سبعين. البلغة (١/ ١٠١)، طبقات القراء (١/ ١١٨).

(٤) شرح الفاسي (١/ ٢٠٥).

السخاوي^(١)، سنة متبعة وحجة قاطعة^(٢)، وقال ابن الجزري في وصف المقرئ: ومنهم من علم العربية، ولا يتبع الأثر والمشايخ فلا تنقل عنه الرواية؛ لأنه ربما حسنت له العربية حرفاً، ولم يقرأ به، والرواية متبعة والقراءة سنة يأخذها الآخر عن الأول^(٣).

ومن هذا الأصل: فلا يجوز لقارئ أن يُقرئ إلا بما قرأ أو سمع^(٤).

(١) هو علي بن محمد بن عبد الصمد أبو الحسن السخاوي المصري شيخ القراء بدمشق، توفي سنة (٦٤٣هـ). طبقات الشافعية (١١٦/٢)، طبقات المفسرين (٨٤/١).

(٢) فتح الوصيد (٢/٢٥١)، وقال أبو مزاحم الخاقاني - رحمه الله -:

فما كل من يتلو الكتاب يقيمه

وما كل من في الناس يقرئهم مقرئ

وإن لنا أخذ القراءة سنة

عن الأولين المقرئين ذوي الستر

يراجع الفتح الرباني في شرح رائية الخاقاني (ص ٢٩)، ورتل القرآن ترتيلاً (ص ٩٣).

(٣) منجد المقرئين (ص ٥٣)، والقول بأن القراءة سنة متبعة قول زيد ابن ثابت:

يراجع سنن البيهقي الكبرى (٢/٣٨٥)، الجامع لأخلاق الراوي (٢/١٩٦)، شرح السنة (٤/٥١٢)، المجموع (٣/٢٧٦)، فتاوى ابن تيمية (١٣/٣٩٩)، شرح قطر الندى (١/٢٤٥)، شرح شذور الذهب (١/٣٤٣)، المصباح المنير (٢/٣٦٥)، البرهان للزركشي (١/٣٢٢) واللباب في علوم الكتاب (٣/٢٤٥).

(٤) منجد المقرئين (ص ٥٤).

وقولنا: (والقياس باطل مع الأثر ومطرّد إن عدم) أي:
إن القياس لا مدخل له في القراءة، وإنما الاعتماد فيها على
صحة النقل والرواية^(١)، فلا يجوز لنا قياس قاعدة على قاعدة
أخرى طالما هناك الأثر والاتباع؛ إذ وجوه القراءات منقولة
نقلًا متواترًا لا يدخلها الرأي^(٢) فلا يجوز لقارئ أن يقول
مثلًا: إن الرء المشددة بعد كسرة نحو ﴿يُسْرُونَ﴾ ترقق
الأولى الساكنة منها وتفخم الثانية المضمومة.

وهناك فرق بين القياس والنظير؛ فالنظير نوع من القياس
لكنه محمول على المثل والشبيه نحو قول الشاطبي^(٣):
واقس لتضلا^(٤).

إذ حدّد قاعدة وضرب مثالًا، وجعلك تخرج بقية الأمثلة
بهذا القول، وليس هذا بالقياس الذي بين أيدينا، فالنظير إذا:
حمل الشبيه على الشبيه بعد ثبوت الرواية فيه^(٥).

وقولنا: (ومطرّد إن عدم) الأصل عدم القياس^(٦)، ولكنه

(١) شرح الفاسي (١/٤٧١).

(٢) شرح الجعبري على الشاطبية (٢/٩١٢).

(٣) هو القاسم بن فيرة بن خلف بن أحمد الإمام المقرئ الرعيني الشاطبي
الضريّر أحد الأعلام، توفي سنة تسعين وخمسمائة. معرفة القراء الكبار
(٢/٥٧٣).

(٤) إتحاف البررة (ص ٣١).

(٥) شرح الجعبري (٢/٩١٢).

(٦) القواعد المقررة (ص ١٢٧).

إن لم يوجد نص على شيء فالقياس مطرد، فيحمل الذي ليس فيه نص على الأصل وهذا قياس، فحينما يذكر أحكام ترقيق الرء وأحوالها ويذكر كلمات بعينها ثم يترك الباقي، فيعلم أن ما عدا الذي ذكره يفخم على الأصل؛ لأن أصلها التفخيم.

وهذا ما ذكره الشاطبي:

وفيما عدا هذا الذي قد وصفته

على الأصل بالتفخيم كن متعملاً^(١)

ولقد استخدم القياس من رأي ترقيق الرء وقفاً في ﴿وَنُذِرْ﴾ إذ لا يوجد نص بتفخيمها، ومن فخمها فنظر إلى الأصل؛ لأنها لم تذكر فيما رقق.

وقال أبو شامة^(٢):

وأما نفي أصل القياس في علم القراءة مطلقاً فلا سبيل إليه^(٣).



(١) إتحاف البررة (ص ٣١).

(٢) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الدمشقي المعروف بأبي شامة، توفي سنة خمس وستين وستائة. غاية النهاية (٢/ ٥٥١).

(٣) إبراز المعاني لأبي شامة (ص ٢٥٨).

الأصل الرابع

فيما لا يَرُدُّ القراءة

□ لا يَرُدُّ القراءةَ قِيَّاسُ عَرَبِيَّةٍ وَلَا فَشْوُ لُغَةٍ [ث].

الشَّحْخُ

فالأصل اتباع الأثر، ولا يصحح القرآن بالعربية، هذا كلام الداني^(١) إذ قال: وأئمة القراءة لا تعمل في شيء من حروف القرآن على الأفشى في اللغة والأقيس في العربية؛ بل على الأثبت في الأثر والأصح في النقل، وإذا ثبتت رواية فلم يردها قياس عربية ولا فَشْوُ لُغَةٍ^(٢). وقال أبو حيان^(٣) في البحر: ولسنا بمتعبدين بقول نحاة البصرة ولا غيرهم ممن خالفهم، فكم حكم ثبت بنقل الكوفيين من كلام العرب لم ينقله البصريون، وكم حكم ثبت بنقل البصريين لم ينقله الكوفيون^(٤).

(١) هو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد الداني الإمام العلم، توفي سنة أربع وأربعين وأربعمائة. غاية النهاية (٢/٧٤١).

(٢) الإتقان في علوم القرآن (١/٢٠٤)، والجامع لأخلاق الراوي (٢/١٩٦)، والمجموع (٣/٢٧٦)، الحجة لابن زنجلة (ص ١٨، ١٩)، أصول النحو (ص ٣٢، ٣٣).

(٣) هو محمد بن يوسف الشهير بأبي حيان الأندلسي الغرناطي المفسر، توفي سنة أربع وخمسين وسبعمائة. الدرر الكامنة (٤/٣٠٢ - ٣١٠)، والتفسير والمفسرون (١/٢٧٢).

(٤) البحر المحيط (٣/١٦٧).

وقد أفسد من خالف هذا الأصل، فقد نسب بعض النحاة الخطأ لقراءة ابن عامر^(١) في قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧].

فقرأ ابن عامر الشامي بضم الزاي ﴿زَيْنَ﴾ ورفع لام ﴿قَتَلَ﴾ ونصب دال ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾ وخفض همزة ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾^(٢)، وتكلم غير واحد من المفسرين والنحويين وضعفوها للفصل بين المضاف وهو ﴿قَتَلَ﴾ والمضاف إليه وهو ﴿شُرَكَائِهِمْ﴾ بالمفعول وهو ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾، وزعموا أن ذلك لا يجوز في النثر، وهو زعم فاسد^(٣).

وأفسد^(٤) منه من أنكر قراءة حمزة^(٥)، ووصف قراءته
باللحن في الإمالة والمدود والتسهيل وغيره، ونسب العجم

(١) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم بن ربيعة بن عامر اليحصبي ولد سنة إحدى وعشرين من الهجرة. غاية النهاية (٢/ ٦٣٠).

(٢) النشر (ص ٥٥٥)، والهادي (ص ٣٢٣)، والتبصرة (ص ٢١٠)، والمبسوط (ص ١١٩)، تلخيص العبارات (ص ٧١).

(٣) يراجع بالتفصيل غيث النفع للصفاقي (ص ١٨٨ - ١٩٢)، والنشر (ص ٥٥٥).

(٤) ذكر ابن قتيبة كلامًا كثيرًا في لحن قراءة حمزة يطول ذكره. يراجع تأويل مشكل القرآن (ص ١١٠ - ١١٣).

(٥) هو حمزة بن حبيب الزييات القارئ أبو عمارة الكوفي صدوق زاهد، توفي سنة ثمان وخمسين ومائة. التاريخ الكبير (٥٢/٣)، معرفة القراء الكبار (١١١/١).

في قراءته، وكأن حمزة ألف هذه القراءة ولم تكن متواترة.
وَأَفْسَدَ كَذَلِكَ مَنْ رَأَى اللَّحْنَ فِي إِسْكَانٍ ﴿يَأْمُرُكُمْ﴾
لَأَبِي عَمْرٍو الْبَصْرِيِّ، وَقَالُوا: هِيَ لَحْنٌ لَا تَجُوزُ الْقِرَاءَةُ
بِهَا^(١).

وقال الصفاقسي^(٢): القراءة لا تتبع العربية بل العربية تتبع القراءة؛ لأنها مسموعة من أفصح العرب بإجماع وهو نبينا ﷺ ومن أصحابه ومن بعدهم^(٣).



(١) من هؤلاء: المبرد. الفاسي (٢٦/٢).

(٢) علي النوري الصفاقسي صاحب غيث النفع (ت ١١١٧هـ). إمتاع الفضلاء بترجم القراء (٣/ ٣٧٥).

(۳) غیث النفع (ص ۹۱).

الأصل الخامس

في شروط صحة القراءة

□ صِحَّةُ الْقِرَاءَةِ قَائِمَةٌ عَلَى مُوَافَقَتِهَا لِرِسْمِ الْمُصْحَفِ وَتَوَاتُرِهَا وَلَوْجِهٍ مِنَ الْعَرَبِيَّةِ [ث].

الشرح

اجتمع الأصوليون والفقهاء على أنه لم يتواتر شيء مما زاد على القراءات العشرة^(١)، وقال ابن الجزري: كل قراءة وافقت العربية مطلقاً، ووافقت أحد المصاحف العثمانية، ولو تقديرًا - وتواتر نقلها: هذه القراءة المتواترة المقطوع بها^(٢).
ومعنى قوله: (العربية مطلقاً) أي: ولو بوجه من الإعراب، نحو قراءة حمزة: ﴿وَالْأَرْحَامِ﴾ [النساء: ١] بالجـ^(٣).
ومعنى قوله: (أحد المصاحف العثمانية) أي: واحدًا من المصاحف التي وجهها عثمان^(٤) ﷺ إلى الأمصار، كقراءة

(١) شرح النويري (١/ ٧٩).

(٢) منجد المقرئين (ص ٧٩)، والإبانة عن معاني القراءات لمكي (ص ٣٩ - ٦٧)، والقواعد والإرشادات (ص ٣٠) للحموي، وشرح السنة للبغوي (٤/ ٥١٢).

(٣) السبعة لابن مجاهد (ص ١٧٣).

(٤) عثمان بن عفان، الخليفة الثالث (ت ٣٥ هـ). تقريب التهذيب (١/ ٣٨٥).

عشرون، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون^(١).

ونقصد بـ (التواتر) تواتر القراءة، فلا يجوز بأي حال أن نقبل قراءة ما تواتر من السنة وما كان من غير طريق القراءة حتى وإن كان موافقاً لرسم المصحف وموافقاً لوجه من العربية، وهذا من عدة أوجه:

- ١ - أن قبول القراءة لا بد أن يكون من المشافهة، وهذا لا يتوفر في نقل القرآن من كتب السنة أو من كتب التفاسير.
- ٢ - أنه لو سلمنا بقبول القراءة، فلا بد من معرفة بقية لسان صاحبها، أم أننا ندخل هذا اللفظ على أي قارئ آخر، ولو فعلنا لوقعنا في كذب الرواية، فلو أدخلنا مثلاً لفظاً لعمر ابن الخطاب^(٢) على رواية حفص^(٣)، فقد وقعنا في كذب الرواية فليس هذا لسان عمر، وليس هذا لسان حفص، ولفتح المجال في تأليف القراءات.

وخلاصة الأمر: أنه لا يجوز لأحد أن يقرأ حرفاً إلا بأثر صحيح عن رسول الله ﷺ موافق لخط المصحف أخذه لفظاً وتلقيناً متواتراً، موافقاً لوجه النحو^(٤).

(١) منجد المقرئين (ص ٧٩ ، ٨٠).

(٢) عمر بن الخطاب أمير المؤمنين الفاروق (ت ٢٣هـ). حلية الأولياء (١ / ٣٨).

(٣) حفص بن سليمان بن المغيرة الكوفي البزار (ت ١٨٠هـ). تقريب التهذيب (١ / ١٧٢).

(٤) شرح السنة للبغوي (٤ / ٥١٢).

الأصل السادس

في الاستعاذة

□ وَأَصْلُ الاستِعاذةِ الجَهْرُ [من]، وَمَحَلُّهَا قَبْلَ البدءِ [ث]، والاختِلَافُ قائِمٌ^(١) في الحُكْمِ عَلَيْهَا بَيْنَ النَّدْبِ والوجُوبِ [ر]، ولا يُقَيَّدُ القارئُ بلفظٍ دون آخر [ر]^(٢)، وَيَجُوزُ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ فِيهَا لِكُلِّ القُرَّاءِ عندَ البدءِ بها [ث].

الشَّرْحُ

قولنا: (وأصل الاستعاذة الجهر) أي: قد أجمع القراء على الجهر بالاستعاذة، وهو المختار عند أئمة القراءة عن جميع القراء العشرة، ولا يعلم خلاف ذلك^(٣) إلا ما جاء عن حمزة وغيره^(٤)، وقد فصل بعض الأئمة^(٥) الأمر، فجعل الجهر

(١) مِنْ قام، أي: انتصب وارتفع، أي: موجود ومشهور، المعجم الوسيط (ص ٧٩٧).

(٢) عبارة « لا يقيد القارئ بلفظها » للشيخ القاضي، الوافي (ص ٣٥).

(٣) النشر (ص ١٩٢).

(٤) قال الداني: لا أعلم خلافاً في الجهر بالاستعاذة عند افتتاح القرآن وعند ابتداء كل قارئ بعرض أو درس أو تلقين في جميع القرآن إلا ما جاء عن نافع وحمزة. جامع البيان للداني (ص ١٤٦) باب ذكر الاستعاذة ومذاهبهم فيها.

(٥) مثل الإمام أبي شامة شارح الشاطبية المسمى بإبراز المعاني. إبراز المعاني (ص ٦٤).

أصلاً، وجعل الإسرار في مواضع مثل الصلاة وغيرها^(١).
وقولنا: (إن محلها قبل البدء) [ث] أي: قبل القراءة،
وهو إجماعٌ، ولا يصح قول بخلافه^(٢).

وقولنا: (والاختلاف قائم في الحكم عليها بين النذب
والوجوب) [ر] أي: اختلف الفقهاء في حكم الاستعاذة،
ولقد أمرنا الشارع أن نستفتح قراءة القرآن بها، والأمر
بالاستعاذة محمول على النذب^(٣) عند جمهور العلماء^(٤)،
فيكره ترك الاستعاذة عندهم عمداً، وقال الثوري^(٥) وعطاء^(٦)
وغيرهما بالوجوب، وحملوا الأمر في الآية عليه، فيحرم
تركها عندهم^(٧).

وقولنا: (ولا يقيد القارئ بلفظ دون آخر) [ر] أي:

(١) النشر (ص ١٩٢)، الكشف (١/ ١٠٤)، الوجيز للأهوازي (ص ٧٧).

(٢) النشر (ص ١٩٤).

(٣) قال النووي: إن التعوذ مستحب ليس بواجب، وهو مستحب لكل قارئ
سواء كان في الصلاة أو في غيرها... « آداب حملة القرآن » (ص ٥٨).

(٤) نعني علماء الفقه، فهذه المسألة لا تعلق للقراءات بها، وقد فصل القرطبي
المسألة في الجامع، النشر (ص ١٩٦)، الجامع لأحكام القرآن (١/ ٩٦).

(٥) هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري الكوفي، ثقة حافظ، مات سنة
إحدى وستين ومائة، تقريب التهذيب (١/ ٢٤٤)، الكاشف (١/ ٤٤٩).

(٦) هو عطاء بن أبي رباح - واسم أبي رباح أسلم - القرشي مولاهم المكي ثقة
فاضل لكنه كثير الإرسال، توفي سنة أربع عشرة ومائة، الكاشف (٢/ ٢١)،
تقريب التهذيب (١/ ٤٩١).

(٧) تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين (ص ١٠٠).

لا يقيد القارئ بلفظ للاستعاذة دون لفظ آخر، فإن المختار لجميع القراء (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم) كما ورد في سورة النحل^(١)، وهو قول الداني والسخاوي وهو المأخوذ به عند عامة الفقهاء كالشافعي^(٢)، وأبي حنيفة^(٣)، وأحمد^(٤)، وغيرهم^(٥)، واستدل أصحاب هذا الرأي بقول حبيبنا محمد ﷺ: «إني لأعلم كلمة لو قالها لذهب عنه ما يجده، لو قال: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم»^(٦)، ولكن رويت كذلك الزيادة في لفظها نحو: «أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم»^(٧) وغيره^(٨).

(١) الآية (٩٨).

(٢) هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي الإمام المجدد نزيل مصر، توفي سنة أربع ومائتين، صفة الصفوة (٢/ ٢٤٨)، تقريب التهذيب (١/ ٤٦٧).

(٣) هو النعمان بن ثابت الإمام مولى بني تميم فقيه مجدد، مات سنة خمسين ومائة، الكاشف (٢/ ٣٢٢)، وتقريب التهذيب (١/ ٥٦٣).

(٤) هو أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني الإمام المجدد، توفي سنة إحدى وأربعين ومائتين، صفة الصفوة (٢/ ٣٣٦)، الثقات (٨/ ١٨).

(٥) النشر (ص ١٨٦).

(٦) صحيح، رواه البخاري رقم (٥٧٦٣)، (٥/ ٢٢٦٧)، ومسلم رقم (٢٦١٠)، (٤/ ٢٠١٥).

(٧) صحيح رواه أبو داود رقم (٧٧٥)، والترمذي رقم (٢٤٢)، وسنن الدارمي رقم (١٢٣٩)، وأحمد في مسنده رقم (١١٤٩١).

(٨) ذكر ابن الجزري في النشر عدة ألفاظ للاستعاذة منها: الصحيح والحسن والجيد والضعيف، يراجع النشر (ص ١٩٠، ١٩١).

وقولنا: (وَيَجُوزُ أَرْبَعَةٌ أَوْجُهُ فِيهَا لِكُلِّ الْقُرَّاءِ عِنْدَ الْبَدْءِ بها) [ث] أي: جاز أربعة أوجه في الاستعاذة مع البسملة وغيرها، ولكن الأولى وصلها بالبسملة دون غيرها، فجاز الوقف عليها والبدء بالبسملة والوقف عليها كذلك، وجاز على هذا الوجه وصل البسملة بما بعدها، وجاز وصل الاستعاذة بالبسملة والوقف على الأخيرة، وجاز وصل الجميع^(١)، والله أعلم.



(١) يراجع النشر (ص ١٩٦)، تنبيه الغافلين (ص ١٠٠).

الأصل السابع

في البسملة

□ والبَسْمَلَةُ آيَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ [ث] وَوَاجِبَةٌ عِنْدَ الْقُرْاءِ فِي بَدَايَةِ سُورِ الْقُرْآنِ عِدَا بَرَاءَةٍ، وَلَا خِلَافَ عَلَى لَفْظِهَا [ث]، وَلَا يَجُوزُ فِيهَا إِلَّا ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ بَيْنَ السُّورِ [ر].

الشَّحْ

لا خلاف بين المسلمين أن البسملة آية من القرآن؛ لقول الله تبارك وتعالى: ﴿وَإِنَّهُ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [النمل: ٣٠]^(١).

والاختلاف قائم في البسملة في كونها آية من الفاتحة أم لا؟ وكذلك اختلفوا في كونها آية في بقية سور القرآن، وكما اختلف القراء في حكمها بين السور، فاختلف الفقهاء في الحكم على البسملة أهى من الفاتحة أم لا، فعند أبي حنيفة ومالك^(٢) ليست من الفاتحة^(٣) ويرى أصحاب هذا الرأي أن

(١) أحكام القرآن للجصاص (ص ١١).

(٢) هو مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر بن عمرو المدني الفقيه رأس المتقين، قيل عنه أصح الأسانيد، مات سنة تسع وسبعين ومائة. صفة الصفوة (٢/ ١٧٧)، تقريب التهذيب (١/ ٥١٦).

(٣) يراجع بدائع الصنائع (١/ ٢٠٣)، وتقويم النظر (١/ ٢٩٣) وكشف =

البسملة نزلت للتبرك للابتداء بها، ومن حُجَّجهم أنها لو كانت آية من الفاتحة ومن كل سورة، لما اختلف الناس في ذلك، ولما اضطربت أقوالهم في كونها آية من كل سورة أو من الفاتحة فقط^(١)، ويرى الشافعي^(٢) وأحمد في أحد قوليه إنها من الفاتحة ومن كل سورة وبه قال ابن عباس^(٣) وابن عمر^(٤) وأبو هريرة^(٥)، ومن حججهم أن السلف قد أثبتوها في المصحف مع الأمر من عثمان بتجريد المصحف مما ليس منه^(٦)؛ ولذا لم يكتبوا « آمين ».

ولقد اختلف القراء كذلك في الحكم عليها فثبتت في

=المشكل (٥٨٣ / ٣)، والتفسير الكبير للرازي (١٦١ / ١) والكافي في فقه ابن حنبل (١٣٠ / ١)، والمجموع (٢٨١ / ٣).
(١) التفسير الوسيط (٢٠ / ١).

(٢) أول من قال بأنها آية من كل سورة، وما سبقه إلى هذا القول أحد؛ لأن الخلاف بين السلف إنما هي آية من الفاتحة أم لا، الجصاص (١٢ / ١).

(٣) هو عبد الله بن عباس بن عبد المطلب بن هاشم ابن عم النبي ﷺ تُرجمان القرآن ومن فقهاء الصحابة، مات سنة ثمان وستين. سير أعلام النبلاء (٣٣١ / ٣).

(٤) هو عبد الله بن عمر بن الخطاب الصحابي الجليل، مات سنة ثلاث وسبعين. تقريب التهذيب (٣١٥ / ١).

(٥) هو عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة الدوسي الصحابي الجليل، توفي على الأرجح سنة تسع وخمسين. الكاشف (٤٩٦ / ٢)، تقريب التهذيب (٦٨٠ / ١).

(٦) البحر المحيط في أصول الفقه (٣٨٢ / ١)، والبحر الرائق شرح كنز الدقائق (٣٣٠ / ١).

مصحف الكوفة ومكة على أنها آية من الفاتحة، ولم تعد آية في مصاحف المدينة والشام والبصرة^(١)، ولم أحدد في الأصل لمن دار الخلاف؛ إذ اختلف بين السلف والفقهاء والقراء.

وقولنا: (وواجبة عند القراء في بداية سور القرآن عدا براءة) أي: قد أجمع القراء العشرة أن البسمة واجبة في بداية سور القرآن سواء تركت بين السور أم لا^(٢).

وقال الشاطبي:

وَلَا بُدَّ مِنْهَا فِي ابْتِدَائِكَ سُورَةٍ

سواها^(٣).....

و (عدا براءة) أي: إلا براءة، فقد أجمع الفقهاء والقراء على ترك البسمة في بداية براءة لأنها نزلت بالسيف فقد اشتملت السورة على الأمر بالقتال والأخذ والحصر ونبد العهد، وهذا التعليل رُوي عن علي بن أبي طالب^(٤) وقال

(١) جمال القراء للسخاوي (٤٩٦ / ٢)، ومختصر التبيين لهجاء التنزيل (٢٠ / ١).

(٢) يراجع الكافي في القراءات السبع (ص ٣٧)، والهادي في القراءات السبع (ص ٩٨)، والتبصرة لمكي (ص ٥٩)، والنشر (ص ١٩٧)، والنجوم الزاهرة (٢١٧ / ١)، وإيضاح الرموز (ص ٩٠).

(٣) البيت رقم (١٠٦) من الشاطبية، إتحاف البررة (ص ١٥) و (سواها) يقصد سوى براءة.

(٤) هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب ابن عم النبي ﷺ وزوج فاطمة أبو الحسن والحسين، قُتل سنة أربعين. حلية الأولياء (٦١ / ١).

القاضي أبو بكر الباقلاني^(١): وعليه الجمهور من أهل العلم^(٢).

ولا عبرة بقول من قال^(٣) إنها تركت لأن الصحابة لم يعرفوا أن الأنفال وبراءة سورة واحدة أم سورتان^(٤).

وقولنا: (كما اختلف القراء في حكمها بين السور)
أي: قد اختلف القراء العشرة في حكم البسمة بين السور
فقالون^(٥) وابن كثير، وعاصم^(٦) والكسائي^(٧) وأبو جعفر^(٨)

(١) هو محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر بن القاسم البصري المتكلم الأشعري، توفي سنة ثلاث وأربعمئة، وفيات الأعيان (٤/ ٢٦٩).
(٢) إبراز المعاني (ص ٦٨).

(٣) حديث يزيد الفارسي، وضعفه البخاري وفيه: ما رواه أبو داود والترمذي، والنسائي، وأحمد. حديث: « قلت لعثمان ما حملكم إلى أن عمدتم إلى الأنفال.... »
يراجع ضعيف سنن الترمذي للألباني (ص ٥٩٩)، القرطبي (٨/ ٥٦).

(٤) قال أحمد شاكر في تعليقه عليه بمسند أحمد « إنه حديث لا أصل له »،
وعلق مناع القطان فقال: وكأن عثمان يثبتها برأيه وينفيها برأيه. مباحث في
علوم القرآن (ص ١٣٧).

(٥) هو عيسى بن مينا بن وردان بن عيسى بن عبد الصمد مولى بني زهرة،
ويلقب بقالون توفي سنة عشرين ومائتين. الثقات (٨/ ٤٩٣). غاية النهاية
(٢/ ٨٨١).

(٦) هو عاصم بن أبي النجود أبو بكر الأسدي الكوفي أحد القراء السبعة تابعي
جليل، توفي سنة سبع وعشرين ومائة. غاية النهاية (٢/ ٥٢٧).

(٧) هو علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان الكوفي أحد الأعلام، الفقيه
النحوي، توفي تسع وثمانين ومائة. تقريب التهذيب (٧/ ٢٧٥).

(٨) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني أحد القراء العشرة توفي سنة ثلاثين
ومائة. معرفة القراء الكبار (١/ ٧٢).

جعلوها واجبة بين السور عدا براءة، وتركها لحن وكذب في روايتهم، كما أسقطها حمزة^(١) وخلف البزار^(٢)، والباقون^(٣) بالتخير بينها وبين السكت والوصل^(٤).

وقولنا: (ولا يجوز فيها إلا ثلاثة أوجه بين السور) أي: جاز السكت قبل البسملة وبعدها وهذا وجه، وجاز على هذا الوجه وصل البسملة بما بعدها، وجاز وصل الجميع أي: ما قبلها معها وبما بعدها، وهذه ثلاثة، ويمتنع وصل البسملة مع آخر سورة ثم الوقف على البسملة^(٥).

وقولنا: (ولا خلاف على لفظها) أي: قد اتفق الجميع على لفظ البسملة قراء وفقهاء وهي « بسم الله الرحمن الرحيم »^(٦).
وروي أن النبي كان يأمر أن يكتب في كتبه « باسمك اللهم » حتى نزل ﴿ بِسْمِ اللَّهِ جَعَلَهَا ﴾ [هود: ٤١] فكتب « بسم الله » حتى نزل: ﴿ قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوْ ادْعُوا الرَّحْمَنَ ﴾ [الإسراء: ١١٠].

فكتب « بسم الله الرحمن »، فسبق نزول الرحمن، ثم

(١) سبق ترجمته.

(٢) هو خنف بن هشام بن ثعلب بن خلف الأسدي البغدادي البزار وكنيته أبو محمد، توفي سنة تسع وعشرين ومائتين. غاية النهاية (٤١٢ / ١).

(٣) ورش وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب، النشر (ص ١٩٩).

(٤) يراجع النشر (ص ١٩٩).

(٥) يراجع النشر (ص ٢٠٣).

(٦) الإقناع في القراءات السبع (ص ٥٦).

الأصل الثامن

في الإظهار

□ الإظهارُ هو الأُصلُ^(١) في أَحْكَامِ التَّجْوِيدِ والقِرَاءَاتِ
[مط]، وهو أَشْبَعُ وَأَتَمُّ^(٢).

الشَّحْ

الإظهار هو الأصل في أحكام التجويد والقراءات إذا قارنناه بالإدغام والإخفاء والإقلاب ولا يعلل، وإنما تعلل بقية الأحكام - الإدغام والإخفاء والإقلاب والإبدال وغير ذلك - فلو تأملت في هذه الأحكام تجدها طارئة، وإنما سُنت من أجل علة طارئة؛ فالإدغام مثلاً إنما سُنت من أجل التقارب والتجانس والتماثل ولتسهيل النطق فهذه علة^(٣)، وإنما خرجنا عن الأصل - الإظهار - للعلل السابقة، فلو عدت رجع إلى الأصل وهو الإظهار^(٤)، وعللوا الإقلاب بأن الباء من مخرج الميم فهي تناسبها، فلما امتنع الإدغام قلبت حرفاً مجانساً^(٥)، وعللوا الإخفاء بأن حروفه لم تقرب

(١) الكشف (٢٢٠/١)، وشرح الفاسي (٣٣٤/١).

(٢) معاني القراءات للأزهري (ص ٨٤١).

(٣) والعلة في الإدغام طلب التخفيف (القواعد المقررة)، (ص ١٩٦).

(٤) الكشف (٢٢٠/١)، واللائي السنية (ص ٨٢).

(٥) شرح الهداية (ص ٢٨٢).

قرب حروف الإدغام فتدغم، ولم تبعد بُعْدَ حروف الإظهار فتظهر^(١).

وقولنا: (وهو أشبع وأتم)^(٢) أي: إنما كان الإظهار أشبع للحروف والحركات وأتم للكلمة حتى تخرج الكلمات دون التباس نحو ﴿عُدْتُ﴾ [غافر: ٢٧] حال إدغامها عُدْتُ، وإنما قدمه العلماء لأنه الأصل^(٣)، ولم يعللوا الإظهار وإنما علّلوا بقية الأحكام، والله أعلم.



(١) شرح الهداية (ص ٢٨٢)، اللآلي السنية (ص ٩١)، وشرح الجزرية لابن يالوشة (ص ٢٢٢)، والخواشي المفهمة (ص ٢٤٦).

(٢) قال أبو منصور في توجيه كلمة ﴿لَيْثَةً﴾: من أدغم فلقرّب مخرجي التاء والتاء ومن أظهر التاء فلأنه أشبع وأتم، معاني القراءات (ص ٨٤).

(٣) قال الملا: ولا يخفى تقديم الإظهار فإنه الأصل وثنى بالإدغام؛ لأنه ضد الإظهار المتقدم؛ المنح الفكرية (ص ١٧١).

الأصل التاسع

في علة الإدغام

□ الْأَصْلُ أَلَّا يَتِمَّ الْإِدْغَامُ إِلَّا لِلتَّمَاثُلِ أَوْ التَّقَارُبِ
أَوْ التَّجَانُسِ.

الشَّحْ

لا يتم الإدغام بقسميه - الكبير والصغير - إلا بسبب
معين من أسباب الإدغام وذلك طلباً للخفة، وأشهر الأسباب
ثلاثة:

١ - التماثل: وهو أن يتفق الحرف المدغم والمدغم
فيه في المخرج والصفة، وذلك نحو ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾
[البقرة: ٢٠] ^(١).

٢ - التقارب: هما كل حرفين تقارباً مخرجاً واختلفا
صفة كالذال مع السين نحو ﴿قَدْ سَمِعَ﴾ [المجادلة: ١] ^(٢)
أو تقارباً مخرجاً وصفة نحو ﴿قُلْ رَبِّ﴾ ^(٣).

٣ - التجانس: وهما أن يتفق الحرفان مخرجاً ويختلفا
صفة، كالتاء مع الطاء والذال مع التاء نحو قوله: ﴿وَلَتَأْتِ

(١) الأعمال الكاملة للحداد (ص ٦٧).

(٢) الأعمال الكاملة (ص ٦٨).

(٣) نهاية القول المفيد (ص ١٢٢)، القواعد المقررة (ص ١٩٧).

طَائِفَةٌ ﴿ [النساء: ١٠٢] ^(١)، ولا يكون الإدغام إلا للخفة ^(٢)؛
لأن اللسان إذا نطق بالحرف فعاد إلى مثله رجع حيث فارق،
وشبهه النحاة بمشي المقيد.



(١) نهاية القول المفيد (ص ١٢٢)، والأعمال الكاملة (ص ٦٧) والعميد في
علم التجويد (ص ٧٣).

(٢) القواعد المقررة (ص ١٩٦)، وشرح الفاسي (١ / ١٧٣).

الأصل العاشر

فيما يجوز وما لا يجوز من الإدغام

□ والأولى في الإدغام أن يُدغم الأضعف صوتاً في الأقوى صوتاً، ثم الأضعف في الأضعف ثم الأقوى في الأقوى، وَيَقِلُّ الأقوى في الأضعف^(١) [ث]، وَيَشْتَرِطُ تَلَاقِي الحَرْفَيْنِ خَطًّا وَلَفْظًا [مط]^(٢)، ولا يصحُّ حُصُولُ الإدغام في: الألفِ والهمزة [ث]^(٣).

الشرح

قولنا: (والأولى في الإدغام أن يدغم الأضعف صوتاً في الأقوى صوتاً، ثم الأضعف في الأضعف، ثم الأقوى في الأقوى)^(٤)؛ فالأصل أن يدغم الحرف الأضعف صوتاً وصفة في الأقوى حتى يدخل الحرف في الحرف دخولاً كاملاً ويسمى إدغاماً كاملاً^(٥)، وقال المهدوي: « وإنما يدغم

(١) ابن مريم (٩٣ / ١).

(٢) وقيل أو خطأ فقط، القواعد المقررة (ص ١٨٨).

(٣) ابن مريم (٩٢ / ١). (٤) ابن مريم (٩٣ / ١).

(٥) هو: ذهاب ذات الحرف المدغم وصفته، وقال السمنودي معرّف الإدغام الكامل والناقص:

ذا ناقص إن يبق وصف المدغم

وكامل إن يمح ذا فليعلم

السمنوديات لعلي السمنودي (ص ٣٩)، ومعجم المصطلحات (ص ٥٩).

الحرفان أحدهما في الآخر إذا كانا متكافئين وكان المدغم أنقص مزية من المدغم فيه»^(١).

وقولنا: (ويقل الأقوى في الأضعف): فإنه لا يدغم الأقوى في الأضعف^(٢)، ولا الأزيد في الأنقص^(٣)، فلا تدغم الضاد في غيرها وإن قاربها من أجل الاستطالة التي فيها والجهر والاستعلاء، وكذلك الشين والميم والفاء والراء وما أشبههن، وهذا هو أصل القراءة، ولكن قولنا: (ويقل) أي: وجدت إدغام الطاء الأقوى في التاء مثلاً نحو ﴿بَسَطَ﴾ [المائدة: ٢٨]، ﴿أَحَطْتُ﴾ [النمل: ٢٢] ويسمى إدغاماً ناقصاً^(٤)، وكذلك إدغام القاف في الكاف سواء كان صغيراً نحو: ﴿أَلَمْ نَخْلُقْكُمْ﴾ [المرسلات: ٢٠] أو كبيراً نحو: ﴿خَلَقَ كُلَّ﴾ [النور: ٤٥] للسوسي^(٥)، وإذا أدغم القوي في الضعيف فلا بد من بقاء صفة الأقوى وهي إما إطباق أو استعلاء أو غنة^(٦).

(١) شرح الهداية (ص ٢٦٦)، وشرح الفاسي (١/ ١٧٣).

(٢) ابن مريم (١/ ٩٣).

(٣) شرح الهداية (ص ٢٦٦).

(٤) ويسمى كذلك لأنه غير مستكمل التشديد من أجل بقاء صفة المدغم.

هداية القارئ (١/ ٢٥١).

(٥) السبعة (ص ٨٤)، والمبسوط (ص ٥٠)، والكفاية الكبرى (ص ٧٦).

(٦) نهاية القول المفيد (ص ١٤٩).

وقولنا: (ويشترط تلاقي الحرفين خطأ ولفظاً)^(١) [مط]
 أي: وشرط إدغام الحروف أن يتلاقيا الحرفان خطأ فلا يفصل
 بينهم رسم نحو: ﴿ أَنَا نَذِيرٌ ﴾ [العنكبوت: ٥٠] فتلاقت النون
 مع النون لفظاً لكنه فصل بينهما برسم الألف^(٢) ومع أن
 الألف لا ينطق وصلاً إلا أنه كان سبباً في عدم الإدغام،
 ولا عبرة بفصل الضبط^(٣) نحو ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾: « إنه هو » ففيها
 الإدغام^(٤)، وكذلك لا بد من تلاقي الحرفين لفظاً، فإن فصل
 بين الحرفين بلفظ حتى وإن تلاقيا خطأ فلا إدغام^(٥) نحو
 ﴿ وَسِعَ عَلَيْهِ ﴾ [البقرة: ١١٥] وإنما قلنا إنه أصل مطرد؛ إذ
 أدغمت النون في النون في ﴿ لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ ﴾ [الكهف: ٣٨]
 مع أنه فصل بينهما بألف، فأصلها « لكن أنا »^(٦).

(١) القواعد المقررة (ص ١٨٨)، الفتح الرحاني (ص ٨٣)، الهادي (١/ ١٢٩).

(٢) شرح الجعبري (١/ ٤٣٠).

(٣) هو: علامات مخصوصة تلحق الحرف للدلالة على حركة أو سكون أو مد أو تنوين أو نحو ذلك، وقيل: وضبط ما زيد من الأشكال والنقط فيه خيفة الإشكال. سمر الطالبيين (ص ٧٩)، رشف اللمى (ص ٨٨)، معجم المصطلحات (ص ٢٤٤).

(٤) وقال البعض: خطأ لا لفظاً لأن (إنه هو) تلاقيا خطأ لا لفظاً لوجود الصلة. الهادي (١/ ١٢٩)، وضوح المعاني (ص ٧٣).

(٥) قالوا: الفرق بين ﴿ إِنَّهُ هُوَ ﴾، ﴿ وَسِعَ عَلَيْهِ ﴾ أن الصلة غير معتد بها؛ ولذلك تذهب وفقاً غير معوض عنها في حال من الأحوال، وهي حرف علة، والتنوين كلمة مستقلة، صحيح جلد، ولذلك تنقل إليه حركة الهمزة، ويعتد به في وزن الشعر، ويبدل منه في الوقف ألفاً. العقد النضيد (١/ ٤٢٦).

(٦) قال الشوكاني: أصله « لكن أنا » حذفت الهمزة وألقيت حركتها على =

وقولنا: (ولا يصح حصول الإدغام في: الألف والهمزة)^(١)

[ث]:

اعلم أنه لا يجوز إدغام الألف؛ بأي حال، والألف لا يكون إلا حرف مد ولين، وكذلك لا يجوز إدغام الواو والياء المديتين، وإنما اكتفينا بذكر الألف لأنه حرف مد ولين لكن الياء والواو جاز إدغامهما إذا كانا حرفي لين نحو ﴿عَفَوْا وَقَالُوا﴾ [الأعراف: ٩٥].

وقيل: لم تدغم حرف المد؛ لأن المد قائم مقام الحركة^(٢). وكذلك لا يجوز إدغام الهمزة في مثلها، وذلك للصعوبة، وإنما جاز القلب أو الإبدال أو التسهيل عند تلاقي الهمزتين^(٣)، وكذلك امتنع إدغام تاء الخطاب^(٤)، والمخبر^(٥)، وامتنع عند البعض في هاء السكت^(٦).

= النون الساكنة قبلها فصارت (لكننا) ثم استثقلوا اجتماع النونين فسكنت الأولى وأدغمت الثانية. فتح القدير (٢ / ٦٥٤ ، ٦٥٥).

(١) ابن مريم (ص ٩٢).

(٢) يراجع العقد النضيد (١ / ٤١٤).

(٣) وقيل: تدغم في أمثلة قليلة نحو: سأل، رأس، ولم يقع ذلك في القرآن، ابن مريم (ص ٩٢).

(٤) تاء الخطاب هي: اسم جامد يدل على مخاطب مثل أنت، أنت مفتوحة أو مكسورة. النحو الوافي (١ / ٢١٧).

(٥) تاء المخبر هي: اسم جامد يدل على متكلم وهي مضمومة مثل أنا عرفت واجبي. المرجع السابق (١ / ٢١٧).

(٦) هي: هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة، وحققا أن تسقط في الدرج =

وامتنع إدغام المتقاربين عند الجزم نحو: ﴿يُؤْتِ سَعَةً﴾
[البقرة: ١٤٧]^(١).



= نحو ﴿يَتَسَنَّى﴾، ﴿أَفْتَدُهُ﴾، ﴿مَالِيَّةٌ﴾ معجم المصطلحات (ص ٣٢٩، ٣٣٠)،
والأولى أن ليس لها حظ في الإدغام. نهاية القول المفيد (ص ١٢٩).
(١) يراجع شرح الجعبري (١ / ٤٣١)، نهاية القول المفيد (ص ١٢٩)، شرح
النويري (١ / ٥١).

الأصل الحادي عشر

في التقاء الساكنين

□ الأَصْلُ أَنْ لَا يَجْتَمَعَ سَاكِنَانِ فِي اللَّغَةِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا
صَحِيحٌ [مط]، وَالْكَسْرُ هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّخْلُصِ مِنَ التِّقَاءِ
السَّاكِنِينَ [مط] وَلَا يُحَرِّكُ بِالضَّمِّ أَوْ الْفَتْحِ إِلَّا لِعِلَّةٍ،
وَالْتَّغْيِيرُ فِي الْأَوَّلِ [ث]، وَالْبَدْءُ بِالْكَسْرِ أَصْلٌ فِي
أَلْفِ الْوَصْلِ [مط].

الشَّحْ

من المعلوم أنه لا يجتمع ساكنان في العربية^(١)، وهذا
أصل مطرد، فإذا اجتمعا وكان الأول حرف مد وبعده ألف
وصل حذف^(٢)، وأما إذا كان بعده - المد - حرف ساكن
صحيح أشبع إذا كان أصلياً، وأما إذا كان الساكن الأول حرفاً
صحيحاً حُرِّكَ بالكسر للتخلص من اجتماعهما^(٣)، وسواء
كان الساكن الأول في حرف أو فعل ولا يكون في الاسم؛

(١) لم يُجمع بين ساكنين في العربية وهذا أصل، لكن جاز أن يجتمع إذا كان
الأول حرف مد أو حرف لين، وقل أن يكون الساكن الأول حرفاً صحيحاً،
وهو جائز قراءة ولغة، ولا عبرة لمن أنكره نحو البصريين. غيث النفع للصفاسي
(ص ١٠٦)، إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٥٦).

(٢) شرح الفاسي (٢/ ١٨٠).

(٣) شرح الجعبري (٢/ ١١٩٩)، الكشف (١/ ١٢٥٠).

لأن الاسم لا يقبل السكون كعلامة إعرابية أو بنائية^(١)، ولا يشترط أن يجتمع الساكنان بين كلمتين نحو ﴿يُرْسِلِ السَّمَاءَ﴾ [هود: ٥٢] بل جاز أن يجتمعا في كلمة واحدة نحو ﴿نِعْمًا﴾^(٢) [النساء: ٥٨]، و ﴿تَعْدُوا﴾ [النساء: ١٥٤]^(٣).

وأصل ﴿نِعْمًا﴾: (نِعَمَ مَا) وأدغمت الميم في الميم^(٤)، وكذلك ﴿تَعْدُوا﴾ أصلها: (تَعْدُوا) وأدغمت التاء في الدال^(٥)، وكذلك ﴿أَسْتَطْعُوا﴾ [الكهف: ٩٧] فقرأ حمزة بسكون السين وتشديد الطاء^(٦)، وها هو جمع بين ساكنين في كلمة، واختار العرب الكسر حركة للتخلص من التقاء

(١) الاسم يقبل الضم والرفع، والنصب والخفض، والكسر والجر، ولا يقبل سكوناً، فأما الفعل صحيح الآخر هو الذي يختص بالسكون في حال الجزم. النحو الكافي (١/ ١٦١)، الوجيز في النحو والصرف (ص ١٠).

(٢) قرأ ابن عامر وحزة والكسائي وخلف، بفتح النون وكسر العين مشبعة على الأصل ووافقهم الأعمش، والباقون بكسر النون، إتباعاً لكسر العين، وهي لغة هذيل، وقرأ أبو جعفر بإسكان العين، واختلف عن أبي عمرو وقالون وشعبة فلهم الإخفاء والسكون. إتحاف فضلاء البشر (١/ ٤٥٦)، الموجز في أداء السبعة (ص ١١٣)، وإيضاح الرموز (ص ٣١٠).

(٣) قرأ قالون وأبو جعفر بإسكان العين مع تشديد الدال، ولقالون كذلك اختلاس حركة العين مع التشديد للدال، وقرأ ورش بفتح العين وتشديد الدال، والباقون بإسكان العين، وتخفيف الدال. إتحاف فضلاء البشر (١/ ٥٢٤)، والمبهج (ص ٣٢٤) وإيضاح الرموز (ص ٣٥٤).

(٤) شرح الهداية (ص ٣٩٧)، شرح الفاسي (٢/ ١٨٠)، والنجوم الزاهرة (١/ ٦٠٧).

(٥) شرح الفاسي (٢/ ٣٢٠).

(٦) العنوان (٢/ ٢٤٠)، غاية الاختصار (٢/ ٥٦٠).

الساكنين لأمن اللبس^(١) وقولنا: (ولا يحرك بالضم أو الفتح إلا لعله) أي: جاز أن يحرك الساكن الأول بالضم إذا كان هذا الضم أخف أو كان أصل الساكن نحو: ﴿ عَلَيْكُمْ الْقِتَالُ ﴾ [البقرة: ٢١٦] فقد حركت الميم الساكنة بالضم إذ كان أصلها الضم^(٢) وهذا أصل منسي، وكذلك حرك بالفتح بعض السواكن نحو: ﴿ وَمِنَ النَّاسِ ﴾ [البقرة: ٨] فأصل نون (مِنْ) أن تُكسّر لالتقاء الساكنين كنون (عَنْ) إذا لقيها ساكن، لكنها فتحت استثقالاً لاجتماع كسرتين في حرف على حرفين^(٣)، ولهذا اختلف القراء العشرة في التخلص من التقاء الساكنين إذا كان صحيحاً وبعده فعل مبدوء بهمز وصل ثالثه مضموم ضمة أصلية نحو ﴿ قُلْ أَدْعُوا ﴾ [الأعراف: ١٩٥] فكسر على الأصل^(٤)؛ لأنها الحركة الواجبة في التقائهما ما لم يعرض

(١) قيل: لأن الكسر إعراب في الأسماء لا يكون إلا بالتونين، فدل الكسر بغير تونين أنه ليس بإعراب، وأنه بناء إذ لو كان إعراباً لتبعه التونين، وأما علة الكسر لالتقاء الساكنين في الأفعال، فإنه لما كان الخفض لا يدخل الأفعال حركوها لالتقاء الساكنين بحركة، لا تشكل إعراباً إذ لا خفض فيها، ولو حركت بالفتح أو الضم لالتبس بالإعراب؛ لأن الفتح والضم من إعراب الأفعال. الكشف (١/ ١٢٥).

(٢) شرح الفاسي (١/ ١٦٨).

(٣) تفسير الهداية إلى بلوغ النهاية لمكي القيمي (١/ ١٤٩).

(٤) قرأ عاصم وحزمة وأبو عمرو البصري والحسن والمطوعي بالكسر والباقون بالضم وشذ أبو عمرو في (قل) و (أو). يراجع إيضاح الرموز (ص ٢٩٢)، والنشر (ص ٥٢٨)، والتنزه (٢/ ٢٦٤).

عارض يمنع منه^(١)، وأما من ضم فلا تباع الضمة الضمة؛ لأنهم كرهوا أن يخرجوا من كسرة إلى ضمة^(٢).

وقولنا: (والتغيير في الأول) [ث] أي: التخلص بالكسر أو بالفتح أو بالضم في الصحيح الأول، أو بالحذف في المد، إنما يكون هذا التغيير في الحرف الأول وليس الثاني، فالأصل تغيير الأول؛ لأنه غالبًا في محل التغيير^(٣) وهو الطرف، ثم إنك ترى الأصل ملتزمًا ومنسيًا، ومساويًا، وراجحًا ومرجوحًا^(٤).

وقولنا: (والبدء بالكسر أصل في ألف الوصل) أي: الكسر هو أصل البدء بألف الوصل^(٥)، وقيل اجتلب ألف الوصل ساكنًا وبعده ساكن فكسر لالتقاء الساكنين، وهي قاعدة مطردة، إذ نبدأ بالضم إذا كان الثالث مضمومًا وذلك للثقل فيخرج من ضم إلى ضم^(٦).



(١) الإنصاف (٢ / ٧٣٧).

(٢) الكتاب المختار (١ / ٨٨).

(٣) قال الفاسي: الأطراف هي محل التغيير. الفاسي (١ / ٢٥٩).

(٤) شرح الجعبري (٢ / ١٢٠٠).

(٥) الهداية إلى بلوغ لنهاية (١ / ٨٩).

(٦) المرجع السابق (١ / ٨٩).

وقولنا (ولا تكسر الهاء إلا لكسرة قبلها أو ياء)^(١) [ث]
 فالهاء تخرج عن الأصل - الضم - إذا جاء قبلها كسرة أو ياء
 ساكنة وذلك للنقل الحاصل من الانتقال من كسرة إلى ضم،
 وقيل للتناسب^(٢) وهذا أصل سنفصله قريباً إن شاء الله، فإن
 جاوزت الهاء الكسر أو الياء فهي مضمومة على الأصل^(٣).

ولهذا تجد من القراء من ضم ﴿ عَلَيْنَهُمْ ﴾، و ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾،
 و ﴿ لَدَيْهِمْ ﴾ نظراً للأصل^(٤)، وقرأ يعقوب^(٥) جميع الهاء إذا
 جاء قبلها كسرة أو ياء بالضم على الأصل^(٦) فإن سقطت الياء
 لعله ضمها رويس^(٧) فقط.

وقولنا: (ولا تفتح إلا في المؤنث) [ث] أي: لا تفتح
 هاء الضمير لغة قط^(٨)، وهذا مشهور عند من قرأ بالعربية،

(١) قال المهدوي: أصلها الضم، وأن الكسر فيها يكون لوجوه أحدهما: أن الهاء
 خفية ليست بحاجز حصين، فإذا ضمت فكأن ضمتها قد وليت الكسرة، أو الياء
 الساكنة التي قبلها لضعف الهاء عن الحجز، وذلك ثقيل. شرح الهداية (ص ٢١٢).

(٢) النجوم الزاهرة (١/ ٢٢٣).

(٣) المحرر الوجيز لابن عطية (ص ٤٦).

(٤) الإقناع (ص ٢٩٧).

(٥) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله الحضرمي البصري أحد القراء
 العشرة، توفي سنة خمس ومائتين. غاية النهاية (٣/ ١٣٩١).

(٦) النشر (ص ٢٠٧)، وإيضاح الرموز (ص ٩٥).

(٧) هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، وكنيته أبو عبد الله، ولقبه رويس،
 وتوفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، غاية النهاية (٣/ ١٢٠١).

(٨) العقد النضيد (١/ ٣٧١، ٣٧٢).

حتى العامي يعرف ذلك^(١)، وإنما فتحت هذه الهاء إذا كانت للمؤنث؛ وذلك لوجود الألف بعدها فيتعذر فيها الضم أو الكسر لأن الألف لا يناسبه إلا فتحة^(٢) نحو (فِيهَا، وَمِنْهَا، وَعَنْهَا).



(١) المفيد في شرح القصيد (ص ٣٦٣).

(٢) إبراز المعاني (ص ٧٣).

الأصل الثالث عشر

في حركة ميم الجمع

□ الضَّمُّ هُوَ أَصْلُ مِيمِ الْجَمْعِ^(١) [من]، وَسُكِّنَتْ
لِلتَّخْفِيفِ^(٢) [مط] وَلَا تُكْسَرُ إِلَّا لِإِعْلَالَةٍ [مط].

الشرح

ميم الجمع: هي الميم الزائدة التي تلحق بالكلمة سواء كانت فعلاً أو اسماً أو حرفاً، يأتي قبلها الكاف أو الهاء أو التاء، وتفيد الجمع^(٣) نحو: ﴿عَلَيْهِنَّ﴾، ﴿أَجَعَلْتُمْ﴾، ﴿أَبْنَاءَكُمْ﴾، وأصلها الضم، والدليل على ذلك أنها كذلك قبل الضمير، نحو ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾ [هود: ٢٨]، والضمائر ترد الأصول، ولهذا فلا تفتح ولا تكسر، ومن القراء^(٤) من لازمها الضم وصلّاً نظراً للأصل، ولقد أجمع القراء على ضمّها إذا جاء بعدها الضمير نحو ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ [المائدة: ٢٣]، ﴿فَأَسْقَيْنَكُمُوهُ﴾ [الحجر: ٢٢]، ﴿أَنْزَلْنَاهُ﴾

(١) شرح الفاسي (١٦٨/١)، شرح الجعبري (٤٠٧/١).

(٢) الفاسي (١٦٨/١)، الجعبري (٤٠٧/١)، الهداية (ص ٢١٧).

(٣) هي الميم الزائدة لتخرج الميم الأصلية كميم ﴿تُكَلِّمُ﴾، ﴿يَقَلِّمُ﴾. النجوم (ص ٢٧).

(٤) قرأ بضمها وصلتها أبو جعفر وابن كثير، وقالون بخلاف عنه. التبصرة (ص ٦٢)، والتيسير (ص ١٧)، وتحرير التيسير (ص ٤١).

وزادوا ضمها بواو تمد حركتين، وشذ من جعل السكون أصلها نحو (أسقيناكمه)^(١)، (أعطيتكمه) هذا وقد أجمع القراء العشرة على ضمها دون صلة إذا جاء بعدها ساكن نحو: ﴿ جَعَلْتُمُ اللَّهَ ﴾ [النحل: ٩١]، ﴿ عَلَيَّكُمُ الصِّيَامُ ﴾ [البقرة: ١٨٣]، ﴿ وَقَتْلَهُمُ الْأَنْبِيَاءَ ﴾ [آل عمران: ١٨١]^(٢)، وهذا دليل على أصلها، فالعرب تتخلص من الساكن بالكسر، لكن هنا ردت الميم إلى أصلها إذ الضمة أولى بها على الأصل^(٣) - الكسر - وقال الفارسي^(٤): فكانت حركة الأصل أولى من أن تجتلب حركة^(٥).

وقولنا: (وسكنت للتخفيف) [مط] أي: لقد جعل أكثر القراء السكون ملازمًا لها وصلًا ووقفًا ما لم يأت بعدها

(١) الفاسي (١٦٨/١ ، ١٦٩)، والجعبري (٤٠٦/١)، شرح الهداية (ص ٢١٧).

(٢) قال الشاطبي:

ومن دون وصل ضمها قبل ساكن

.....
 إنحاف البررة (ص ١٥)، وقد يكون الكسر ليعقوب وأبي عمرو في حالات ذكرناها آنفًا.

(٣) شرح الهداية (ص ٢١٩)، فتح الوصيد (٢/ ٢٢٠).

(٤) هو أبو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار بن محمد بن سليمان بن أبان الفارسي توفي سنة (٣٧٧هـ). إنباء الرواة (١/ ٢٧٣)، معجم الأدباء (٧/ ٢٣٢)، الفارسي (ص ٥٢).

(٥) الحجة في علل القراءات السبع (١/ ٧٥).

ضمير أو ألف الوصل، وذلك إرادة للتخفيف؛ لكثرة دور الضمائر في الكلام، فحذف الصلة إذ ليس في حذفها لبس^(١)، وكذلك ليوافقوا رسم المصحف^(٢)، وإنما قلنا مطرد لقراءة ابن كثير وأبي جعفر.

وقولنا: (ولا تكسر إلا لعله) أي: لا تكسر ميم الجمع إلا لعله قبلها وهو لأصل التناسب، وسوف نذكره إن شاء الله، وهي أن يأتي قبلها هاء مكسورة قبلها كسرة أو ياء نحو ﴿عَلَيْهِمُ الدَّلَالَةُ﴾، ﴿وَأَخَذَهُمُ الرَّبُّوُا﴾ فقد كسر أبو عمرو هذه الميم لوجود الهاء المكسورة قبلها فأتبع الكسر بالكسر^(٣) وكره أن يخرج من كسرة إلى ضمة^(٤) للتناسب.



(١) الفاسي (١ / ١٦٩).

(٢) الجعبري (١ / ٤٠٧).

(٣) الفاسي (١ / ١٧١)، النجوم الزاهرة (١ / ٢٢٦)، فتح الوصيد (٢ / ٢٢٠).

(٤) شرح الهداية (١ / ٢١٦).

الأصل الرابع عشر

في التذكير والتأنيث

□ الأَصْلُ أَنْ يُؤَنَّثَ اللَّفْظُ إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ مُؤَنَّثًا لَفْظًا
[مط]، وَجَازَ أَنْ يَذْكَرَ إِنْ فُصِّلَ، وَالتَّرْتِيبُ أَصْلٌ [مط].

الشرح

تذكير الفعل وتأنيثه مرتبط بالفاعل، فإذا كان الفاعل مذكراً فلا يجوز إلا أن يذكر الفعل، وإذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقياً فلا يجوز إلا أن يؤنث الفعل، وأما إذا كان الفاعل مؤنثاً لفظياً فجاز أن يذكر الفعل وجاز أن يؤنث، والأصل التأنيث، لكن بشرط أن يفصل بين الفعل والفاعل بضمير أو بكلمة، فإن لم يفصل لم يجز إلا تأنيث الفعل نحو قراءة ﴿ وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ ﴾^(١) [البقرة: ٤٨] فقرئت بتذكير الفعل وتأنيثه، فمن قرأ بالتأنيث لتأنيث الفاعل، ومن قرأ بالتذكير فلأنه فصل بين الفعل والفاعل بكلام، والفاعل مؤنث لفظي^(٢)، وجعل البعض التذكير أحسن في هذه الحالة^(٣).

وكذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ فَلَقَّيْءَ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ ﴾

(١) قرأها ابن كثير والبصريان بالتأنيث والباقون بالتذكير، النشر (ص ٥١٨).

(٢) الكتاب المختار (١/ ٤٥)، والنجوم الزاهرة (١/ ٥٥٤).

(٣) الكتاب المختار (١/ ٤٥).

كَلِمَتٍ فَنَابَ عَلَيْهِ ﴿ [البقرة: ٣٧] فقرأ ابن كثير بنصب ﴿ ءَادَمَ ﴾ ورفع ﴿ كَلِمَاتٍ ﴾، وقرأ الباقون برفع ﴿ ءَادَمُ ﴾ ونصب ﴿ كَلِمَتٍ ﴾ بكسر التاء^(١)، وإذا نظرت إلى قراءة ابن كثير وجدت أن « كلمات » فاعل، و « ءادم » مفعول، وجاز تذكير الفعل على هذه القراءة ﴿ فَتَلَقَّى ﴾ لأنه فصل بين الفعل والفاعل بكلام، وَلَمْ يَقُلْ (فتلقت)^(٢).

وكذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ ﴾ [الأعراف: ١٦١] و ﴿ خَطِيئَتِكُمْ ﴾ [البقرة: ٥٨] فقرأ ابن عامر بالتأنيث فيهما، وقرأ المدنيان^(٣) بالتذكير في البقرة والتأنيث في الأعراف وكذلك يعقوب في الأعراف^(٤). ووجه التذكير والتأنيث للفصل بين الفعل والفاعل^(٥).

وكذلك قول الله تبارك وتعالى: ﴿ وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنْ ﴾ [الأحزاب: ٣١]، وكذلك: ﴿ وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ ﴾ [هود: ٦٧]، وكذلك: ﴿ جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [آل عمران: ١٠٥]، و ﴿ جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ ﴾ [البقرة: ٢١٣].

(١) النشر (ص ٥١٨)، والسبعة (ص ١١٥).

(٢) يراجع مفاتيح الأغاني (ص ١٠١)، وشرح الجعبري (٣ / ١١١٦).

(٣) نفع وأبو جعفر.

(٤) النشر (ص ٥٢١)، والسبعة (ص ١١٧).

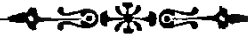
(٥) يراجع شرح الجعبري (٣ / ١١٢٦).

وقولنا: (والترتيب أصل) [مط] أي: أصل عن التقديم والتأخير نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] فالفاعل قبل المفعول ويخرج عن الأصل قراءة قوله تعالى: ﴿ وَاقْتُلُوا وَقَاتِلُوا ﴾^(١) فقدم أنهم مفعولون على أنهم فاعلون.



(١) حمزة والكسائي. معاني القراءات (ص ١١٧).

الأصل الخامس عشر



في الإتياع

□ الأَصْلُ أَنْ يَتَّبَعَ الْمَبْنِيُّ الْمُعْرَبَ^(١) [مط]، وَأَصْلُ
الْبِنَاءِ السَّكُونُ، وَأَصْلُ الْمُعْرَبِ الْحَرَكَةُ^(٢) [مط]، وَالْفَتْحَةُ
أَصْلُ الْحَرَكَاتِ وَالْأَسْمُ أَصْلُ الْكَلِمَاتِ^(٣) [ث].

الشرح

جعل العرب إتياع المبنى المعرب أصلاً؛ وذلك لقوة
المعرب عن المبنى وأنه الأصل نحو من قرأ ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾
[الفاتحة: ٢] بضم الدال على أن الحمد مبتدأ، وضم اللام
المبنية إتياعاً لحركة الدال؛ لأنه أتبع حركة المبنى حركة
الإعراب، وهو الأصل في الإتياع^(٤)، وكذلك كسر لام
الجر والباء المبنية إتياعاً لكسرة الاسم الواقع بعدها نحو

(١) المعرب: هو الذي يتغير شكل آخره بتغير موقعه في الجملة، والمبنى هو
الذي يثبت شكل آخره مهما تغير موقعه في الجملة، أي: ما يلزم آخره حالة
واحدة، فلا يتغير. ملخص قواعد اللغة العربية (ص ٢٤)، جامع الدروس
العربية (ص ٣٦).

(٢) تفسير مجمع البيان (١ / ٢٨).

(٣) المحرر في النحو (١ / ٢٠١)، والغرة المخفية (١ / ٧٠)، والأشباه والنظائر
(١ / ١٣١).

(٤) النكت في القرآن (١ / ٤٢، ٤٣).

(لَّهَ)، (بسم)^(١).

وهذا أصل مطرد، فهناك بعض المواضع التي اتبع المعرب فيها حركة ما صُرِف بعده نحو: قول الله تبارك وتعالى ﴿وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا﴾ فقرأ أبو جعفر بضم التاء المعربة^(٢) إتياعاً لحركة الجيم^(٣).

وكذلك من قرأ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [الفاتحة: ٢] بكسر الدال إتياعاً لكسرة اللام، وهي قراءة شاذة لم يقرأ بها^(٤).

وقولنا: (وَأَصْلُ الْبِنَاءِ السَّكُونُ، وَأَصْلُ الْمُعْرَبِ الْحَرَكَةُ) [مط] أي: أن أصل البناء السكون، وهو مطرد؛ إذ يوجد حركات في البناء، وكذلك أصل المعرب الحركة، وهو مطرد؛ إذ يوجد السكون في المعرب، ومن هذا الأصل نتبين: أن إسكان حركة البناء إذا استثقلت مستعملٌ كثيرٌ،

(١) وقيل كسرت تشبيهاً بعملها، وذلك أن عملها الجر وعلامة الجر الكسرة. النكت (٢٠/١).

(٢) وقرأ أبو جعفر الخمسة مواضع المشابهة هكذا، وهي موضع الأعراف والإسراء والكهف وفي طه، وله اختلاس حركة التاء. النشر (ص ٥١٧) بتصرف.

(٣) قال ابن الجزري: ووجه الضم أنهم استثقلوا الانتقال من الكسرة إلى الضمة إجراءً للكسرة اللازمة مجرى العارضة، وذلك لغة أزد شنوءة. النشر (ص ٥١٧).

(٤) النكت في القرآن (١/٤٢)، والزيادة والإحسان (٤/٢١٦)، مجمع البيان (١/٢٦).

وإسكان حرف الإعراب بعيد^(١).

وقولنا: (والفتحة أصل الحركات، والاسم أصل الكلمات) [ث] أي: الفتحة هي أصل الحركات، ولهذا قبلت ألف العوض دون الكسر والضم، والاسم أصل الكلمات لقبوله التنوين دون الفعل والحرف، وإن كان لها شواذ.



الأصل السادس عشر

في المد والقصر وأسبابه

□ الألفُ هُوَ أَصْلُ حُرُوفِ الْمَدِّ^(١) [من]، وَلَا يَكُونُ الْمَدُّ إِلَّا طَبِيعِيًّا وَلَا يَزِيدُ عَلَى حَرَكَتَيْنِ [مط]، وَيَخْرُجُ عَنْ ذَلِكَ بِهِمْزٍ أَوْ سُكُونٍ أَوْ تَشْدِيدٍ بِشَرْطٍ أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهُ أَلْفٌ وَضَلٌّ، كَمَا يَخْرُجُ لِمَعْنَى [مط].

الشرح

المد هو البسط والإمهال^(٢)، وهو إطالة الصوت بحرف مدي من حروف العلة^(٣).

وقولنا: (الألف هو أصل حروف المد)؛ لأن جميع الحروف تتغير بالحركة التي قبلها، فتكون ضمًّا أو فتحًا أو كسرًا، إلا الألف فإنه لا يكون قبله إلا مفتوحًا أبدًا^(٤).

وقلنا: منسي لشهرة المعرفة بأن حروف المد ثلاثة، ويدخل كذلك الياء المكسور ما قبلها، والواو المضموم

(١) شرح الفاسي (١/ ٢٢٤).

(٢) تاج العروس (٩/ ١٥٥)، المصباح المنير (ص ٣٣٦)، وغتار الصحاح (ص ٣٣٣).

(٣) القواعد المقررة (ص ١١٦)، والدقائق المحكمة (ص ٣٢)، ولباب التجويد (ص ٣٣).

(٤) الرعاية (ص ٢٥).

ما قبلها. فيلحق بالآلف كل من الياء المكسور ما قبلها نحو « قيل » ليخرج من ذلك الياء المفتوح ما قبلها نحو ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾، و ﴿ غَيْرِ ﴾، وكذلك تلحق الواو بالآلف إذا كان قبلها مضموم نحو ﴿ يَقُولُوا ﴾ ليخرج نحو ﴿ أَوْ ﴾، و ﴿ يَوْمِ ﴾ فلا يجوز المد فيهما « وصلًا »^(١) وقال أبو شامة: فمن مد ﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ و ﴿ إِلَيْهِمْ ﴾ و ﴿ لَدَيْهِمْ ﴾، ونحو ذلك وقفًا أو وصلًا أو مد نحو ﴿ وَالصَّيْفِ ﴾ [قريش: ٢]، ﴿ أَلَبَيْتِ ﴾ [قريش: ٣] و ﴿ خَوْفِ ﴾ [الأحزاب: ١٩] في الوصل فهو مخطئ^(٢).

وقولنا: (ولا يكون المد إلا طبيعيًا ولا يزيد على حركتين) أي: القصر هو أصل حروف المد فلا تزيد عن حركتين ويسمى المد الطبيعي، فترك المد هو الأصل^(٣)، وهذا قول ابن الجزري^(٤) في مقدمته:

.....

وهو قصر ثبتا^(٥)

وقولنا: (ويخرج عن ذلك بهمز أو سكون أو تشديد) أي: تخرج حروف المد عن الطبيعي بأسباب:

(١) لباب التجويد (ص ٣٥)، والرعاية (ص ٢٥).

(٢) إبراز المعاني (ص ١٢٥).

(٣) الدقائق المحكمة (ص ٣٢)، القواعد المقررة (ص ١١٦).

(٤) هو محمد بن محمد بن محمد الجزري المحقق الإمام صاحب التصانيف، توفي سنة (٨٣٣هـ). طبقات الحفاظ (٣/ ٨٥)، والأعلام (٧/ ٤٥) وسبق.

(٥) متن الجزرية، البيت (٦٩)، (ص ٣٢)، الوجيز في المقدمة.

أولها: الهمز، وهو أن يأتي الهمز قبل حروف المد ويسمى البدل^(١)، نحو ﴿ءَامِنُوا﴾ و ﴿أَيْمَنُ﴾ و ﴿أَوْثُوا﴾، أو يأتي الهمز بعد حروف المد في كلمة واحدة نحو ﴿السَّمَاءِ﴾، ﴿سَيِّئَتْ﴾، و ﴿سُوءَ﴾ ويسمى بالمتصل^(٢)، أو ينفصل الهمز في بداية كلمة انتهت ما قبلها بحرف مد نحو ﴿مَا أَنْتَ﴾، ﴿فِي أَنْفُسِكُمْ﴾، ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ويسمى «منفصلاً»^(٣).

وأما السبب الثاني فهو السكون: بأن يأتي السكون بعد حروف المد فيشبع المد^(٤) إن كان السكون أصلياً نحو ﴿ءَاكُنْ﴾ [يونس: ٥١]، ونحو رواية ورش^(٥) في إبدال الهمز ألفاً نحو ﴿أَرَأَيْتَكُمْ﴾ [الأنعام: ٤٠]^(٦).

(١) هو تقدم الهمز على حرف المد بشرط الاتصال، وسواء كانت الهمزة محقة أو مسهلة أو مبدلة نحو ﴿أَنْ﴾، ﴿مَنْ ءَامِنْ﴾، ﴿هَؤُلَاءِ ءَالِهَةٌ﴾. سراج القارئ (ص ٣٤).

(٢) ويسمى بالمد الواجب والعرضي والمزيد والبنية والمتوسط والأصل. سراج القارئ (ص ٤٨)، والتحديد (ص ٢١٠)، فتح الأقفال (ص ١٣)، مرشد القارئ (ص ٣٢)، والنجوم الطوالع (ص ٣٧)، والنور والبرهان (ص ١٢٤).

(٣) وسواء اتصل الألف بالكلمة التي بعدها رسماً نحو ﴿يَتَأَيَّمَا﴾، ﴿هَتَأَنَتْ﴾ فكل ذلك منفصل، وحكمه الجواز، ويسمى مد البسط والفصل ومد حرف لحرف والمد الجائز والاعتبار. يراجع النشر (ص ٢٤٨).

(٤) يسمى المد اللازم. النجوم الطوالع (ص ٣٧).

(٥) هو عثمان بن سعيد بن عبد الله بن عمرو بن سليمان الملقب بورش، توفي بمصر سنة سبع وتسعين ومائة. غاية النهاية (٧٣٩/٢)، وطبقات القراء (١٧٧/١).

(٦) المذهب (ص ١٩٧)، والبدور الزاهرة للنشار (٣١٧/١)، والإرشادات الجليلة (ص ١٥٤)، والبدور الزاهرة للقاضي (٢٦١/١).

وأما إذا كان السكون عارضاً فالقصر والتوسط والإشباع ويسمى المد العارض^(١)، وأما السبب الثالث هو التشديد فإن كان أصلياً أشبع المد وسمي لازماً نحو ﴿الضَّالِّينَ﴾، ﴿الَّذِينَ﴾، ﴿السَّحَرِ﴾ [يونس: ٨١] على قراءة أبي عمرو^(٢)، فإن كان التشديد عارضاً ثلث^(٣) فللقارئ القصر والتوسط والإشباع نحو ﴿قِيلَ لَهُمْ﴾ في إدغام السوسي.

وقولنا: (بشرط أن لا يكون بعده ألف وصل) أي: أشبع المد إذا جاء بعده حرف ساكن أو مشدد بشرط أن لا يكون بعد حرف المد ألف الوصل فقد فصل ألف الوصل بين حرف المد والحرف الساكن نحو ﴿بَعْدَى أَسْمُهُ﴾ ونحو ﴿فِي السَّمَاءِ﴾ فالقراء اتفقوا على حذف الياء مع وجود السين الساكنة بعدها ولكن فصل بينهما بألف الوصل، وكذلك حذفت الياء من كلمة (في) مع وجود الحرف المشدد بعدها، ولكن كذلك فصل بينهما بألف الوصل.

وقولنا: (كما يخرج لمعني) أي: جاز خروج حروف المد عن أصلها إذا أريد به معنى معين نحو مد التبرئة^(٤)، ومد

(١) ويسمى بالمد الجائز والعارض، فإن أهل الأداء اختلفوا إلى ثلاثة مذاهب فيه: الإشباع والتوسط والقصر. يراجع النشر (ص ٢٦٧).

(٢) غاية الاختصار (٢/ ٥١٧)، والمبسوط (ص ١٣٨) والتجريد (ص ٢١٤)، (٢١٥).

(٣) التمهيد لابن الجزري (ص ٧٧)، والدقائق المحكمة (ص ٣٢، ٣٣)، والنشر (ص ٢٥٤)، ويقصد بالعارض (إدغام: عمرو ويعقوب).

(٤) هو مد (لا) النافية للجنس، للمبالغة في النفي، الإضاءة (ص ١٩)، =

التعظيم^(١) لأصحاب قصر المنفصل^(٢) نحو ﴿لَا رَبَّ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ^(٣)، ونحو ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة: ١٦٣] ^(٤).



- والهادي لمحسن (١٧/١)، شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص ٧٥)، والنشر (ص ٢٥٩).

(١) هو مد الصوت بالالف في (لا) المجاور للهمزة من كلمة (إله) في نحو (لا إله إلا الله) طلباً للمبالغة في نفي إلهية سوى الله ﷻ، وقد ورد هذا المد عن أصحاب القصر في المنفصل، النشر (ص ٢٥٩)، شرح بهجة اللحاظ (ص ٢٢، ٢٣، ٢٤).

(٢) التعظيم لأصحاب قصر المنفصل وهم ابن كثير وأبو جعفر وهشام في وجه وحفص كذلك وقالون والأصبهاني وأبو عمرو ويعقوب. النشر (ص ٢٥٩)، والهداية (١٧٢/١، ١٧٣).

(٣) المذهب لمحسن (ص ٤٣).

(٤) بهجة اللحاظ (ص ٢٢، ٢٣، ٢٤).

الأصل السابع عشر

في ترتيب المدود

□ (وَلَا يُلْزَمُ الْقَارِئُ بِأَقْوَى السَّبِينِ إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَ الْمَدَّانِ)
[ث].

الشرح

جعل القراء للمدود مراتب، أقواها اللازم ثم المتصل ثم
العارض ثم المنفصل ثم البدل^(١) فقالوا:

أقواه ساكن يليه المتصل

فعارض السكون ثم المنفصل

ثم كآمنوا وذا أضعفها

قاعدة يفز بها متقنها^(٢)

ولهذا إذا اجتمع سببان: قوي وضعيف، عمل بالقوي
وألغى الضعيف إجماعاً^(٣).

نحو: ﴿ وَجَاءَ وَآبَاهُمْ ﴾ فالواو بدل وفي الوقت نفسه منفصل
والمنفصل أقوى من البدل، فلا يعامل إلا منفصلاً ويلغى البدل

(١) إتحاف فضلاء البشر (١ / ١٦٢).

(٢) غيث النفع (ص ٢٠٠).

(٣) الهداية (١ / ١٨١).

ونحو ﴿يَشَاءُ﴾ في الوقف فالألف متصل وعارض في الوقف، والمتصل أقوى فلا يجوز القصر بسبب العروض.

ونحو ﴿ءَامِنِينَ﴾ فالألف بدل ولازم، والأقوى اللازم فيلغى البدل وهذا لزومٌ، فيلزم على القارئ أن يلغى الأضعف في مثل ذلك، لكن إذا تفرقت المدود فلا يتقيد القارئ بقاعدة أقوى السببين نحو من قرأ بالتوسط في المنفصل لم يجز له القصر في العارض فهذه ليست قاعدة، ولو سلمنا بها لم يكن لورش وحمزة تثليث العارض.



الأصل الثامن عشر

في الهمز

□ الأَصْلُ تَحْقِيقُ الهمَزِ الْمُفْرَدِ [مط]، [ر]، والهمزَيْنِ إِذَا التَّقْيَا، فَإِنْ خَفَّفَتْ إِحْدَاهُمَا فَالتَّسْهِيلُ أَوَّلَى؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ التَّخْفِيفِ، وَإِنَّمَا يُنْتَقَلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِذَا تَعَذَّرَ^(١)، وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّخْفِيفُ [ث].

الشَّحْ

الأصل في العربية إفصاح الحروف ونطقها مظهرة^(٢)، ولما كانت الهمزة أصعب الحروف فهي حرف جلد ثقل بعيد المخرج فكره أن يجمع بين همزتين هذه حالهما^(٣).

ويدل على صحة ذلك أنهم استثقلوها وهي منفردة وحدها حتى خففت بالبدل والحذف وجعلها بين بين، فإذا كانت الهمزة تستثقل منفردة فاستثقال اجتماع همزتين أولى^(٤)، ومنهم من حققها على الأصل^(٥) وذكرنا في الأصل

(١) شرح الفاسي (١/ ٢٦٤).

(٢) وقالوا بتحقيقها وتسهيلها أصلاً مطردان، القواعد المقررة (ص ٢٠٢).

(٣) شرح الهداية للمهدوي (ص ٢٣٥)، فتح الوصيد (٢/ ٢٩٠).

(٤) الهداية (ص ٢٣٥).

(٥) علتهم أن الهمزة حرف من حروف الحلق يجوز اجتماع حرفين من حروف =

أنه مطرد، وعند البعض راجح.

ونقول: (ول بعضهم التخفيف للثقل الحاصل فيها أو من اجتماعهما) أي: خفف بعض القراء الهمز المفرد الساكن بالإبدال نحو « يؤمنون » وهم ورش، وأبو عمرو بخلفه وأبو جعفر^(١)، وحمزة^(٢) وقفاً^(٣)، وخفف نافع^(٤) وابن كثير^(٥) وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس^(٦)، وهشام^(٧) بخلفه اجتماع الهمزتين من كلمة ومن كلمتين إلا أن هشاماً ليس له في الهمزتين من كلمتين^(٨)، وحقَّقها الباقون.

= الحلق، نحو ﴿أَنْ تَقَعَ عَلَى الْأَرْضِ﴾، كذلك يجوز اجتماع الهمزتين، فالأصل تحقيق الهمز، شرح الهداية (ص ٢٣٦)، النجوم الزاهرة (٢٨١ / ١)، فتح الوصيد (٢٩٠ / ٢).

(١) هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني وكنيته أبو جعفر، توفي سنة ثلاثين ومائة، وسبق. غاية النهاية (١٣٨٦ / ٣).

(٢) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل الكوفي الإمام الخبر، توفي سنة ست وخمسين ومائة، وسبق. غاية النهاية (٣٩٥ / ١).

(٣) يراجع النشر (ص ٢٧٢ - ٢٩٢).

(٤) نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم، وكنيته أبو رويم، أحد القراء السبعة، توفي سنة تسع وستين ومائة. طبقات القراء (١٢٩ / ١).

(٥) عبد الله بن كثير بن عمرو بن عبد الله بن زاذان المكي، أحد القراء السبعة توفي سنة مائة وعشرين، وسبق. طبقات القراء للذهبي (١٧٩ / ١).

(٦) هو محمد بن المتوكل اللؤلؤي البصري، أحد رواة يعقوب الحضرمي، توفي سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وسبق. غاية النهاية (١٢٠٢ / ٣).

(٧) هو هشام بن عمار بن نصير بن ميسرة السلمي الدمشقي، أحد رواة ابن عامر، توفي سنة خمس وأربعين ومائتين. غاية النهاية (١٣٤٩ / ٣).

(٨) يراجع النشر (ص ٢٧٢ - ٢٩٢).

وقولنا: (فَإِنْ خَفَفْتَ إِحْدَاهُمَا فَالتَّسْهِيلُ أَوْلَى ؛ لِأَنَّهُ أَصْلُ التَّخْفِيفِ، وَإِنَّمَا يَنْتَقِلُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ إِذَا تَعَذَّرَ) أي: تغيير الهمز على أنواع منها الإبدال والنقل والتسهيل وأصل تخفيف الهمز أن يكون تسهيلاً^(١)، وإِنَّمَا يَعْدِلُ عَنْهُ إِذَا تَعَذَّرَ وصعب نحو الإبدال والنقل.

وقولنا: (وَالْإِبْتِدَاءُ لَا يَجُوزُ فِيهِ التَّخْفِيفُ) [ث]^(٢) أي: أصل التخفيف في الوصل، وإِنَّمَا لَمْ يُجْزِ الْعَرَبُ التَّخْفِيفَ حَالِ الْبَدءِ، نَحْوُ ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ [البقرة: ٦٢] تَرَكَ النِّقْلَ إِذَا بَدَأْنَا بِالْهَمْزِ، فَلَيْسَ لَوْرَشِ نَقْلِ إِنْ بَدَأَ بِ﴿ءَامَنَ﴾.



(١) شرح الفاسي (١/٢٦٤).

(٢) الكشف لمكي (١/١٦٩).

الأصل التاسع عشر

في الراءات واللامات

□ وَالرَّاءُ مُفَخِّمَةٌ [ر] إِلَّا إِذَا كُسِرَتْ أَوْ كَانَتْ
سَاكِنَةً بَعْدَ كَسْرِ أَصْلِيٍّ أَوْ الْيَاءِ السَّائِكَةِ أَوْ إِمَالَةٍ بِشَرْطِ
أَنْ لَا يَكُونَ بَعْدَهَا اسْتِعْلَاءٌ، وَالسَّائِكِينَ قَبْلَهَا لَيْسَ بِحَاجِزٍ
[مط]، وَاخْتَلَفَ إِذَا كَانَ السَّاكِنُ حَرْفَ اسْتِعْلَاءٍ، وَالتَّرْقِيقُ
أَصْلُ اللَّامِ [مط]، وَتُغَلِّظُ لِلتَّعْظِيمِ أَوْ لِللُّغَةِ.

الشَّحْ

ذهب الجمهور إلى أن الأصل في الراء التفخيم؛ لتمكنها
من ظهر اللسان فقويت بذلك من الحنك الأعلى الذي تتعلق
حروف الإطباق به، وقال آخرون: ليس لها أصل في تفخيم
ولا ترقيق، وإنما يعرض لها ذلك بحسب حركتها^(١).

ولكن الجمهور على القول الأول، وذهب إليه الشاطبي
في حর্زه فقال:

وفيما عدا هذا الذي قد وصفته

على الأصل بالتفخيم كن متعملاً^(٢)

(١) يراجع الزيادة والإحسان (٤/ ١١٧)، والنشر (ص ٤٣٣).

(٢) البيت رقم ثلثائة وخمسون وثمانية من الحرز. إتحاف البررة (ص ٣٣).

وقولنا: (والرء مفخمة) أي: أن جميع حالاتها التفخيم؛ وذلك لأنه أصل الرء^(١)، وهو القول الراجح فتفخم للجميع إذا كانت مفتوحة نحو ﴿وَرَزَقَكُمْ﴾ [الأنفال: ٢٦]. وكذلك إذا كانت مضمومة نحو ﴿يُنْصَرُونَ﴾.

وقولنا: (إلا إذا كسرت أو كانت ساكنة بعد كسر أصلي أو الياء الساكنة، أو إمالة بشرط أن لا يكون بعدها استعلاء)، أي: ترقق الرء في حالات ألا وهي:

أ - الكسر: أول حالة من حالات ترقيق الرء نحو ﴿رَزَقًا﴾ [البقرة: ٢٢]^(٢).

ب - إذا سكنت بعد كسر سواء كان السكون أصلياً أو عارضاً نحو ﴿فِرْعَوْنَ﴾، ﴿أَلِيراً﴾ حال الوقف على الأخيرة، ولا يلتفت إلى الكسر العارض نحو ﴿أَرْتَضَى﴾، أو كسر الميم في ﴿أَمِراً رَبَّابُوا﴾^(٣) فهذا يفخم.

(١) قال السخاوي في فتح الوصيد: والتفخيم في الرء المتحركة التي تعرض لها أسباب الترقيق هو الأصل؛ لأن تفخيمها مع وجود هذه الأسباب جائز، وترقيقها مع عدمها ممتنع؛ ولأنها أقرب حروف طرف اللسان إلى الحنك، فأشبهت حروف الاستعلاء، ولأنها حرف تكرير، ففتحها بمثابة فتحتين. فتح الوصيد (٤٨٣ / ٢).

(٢) والعلة في ترقيقها غلبة الكسرة عليها، وقيل: لافتقاره لسبب التفخيم. النجوم الزاهرة (٤٣٥ / ١).

(٣) يراجع الزيادة والإحسان (١٣٣ / ٤)، وشرح الفاسي (٤٦٧ / ١)، والنجوم الزاهرة (٤٤٢ / ١).

ج - إذا سكنت بعد الياء الساكنة نحو ﴿ خَيْرٌ ﴾، ﴿ خَيْرٌ ﴾
حال الوقف^(١).

د - أو بعد إمالة أو ترقيق نحو ﴿ النَّارِ ﴾ و ﴿ حِمَارِكَ ﴾
سواء كان وصلًا أو وقفًا^(٢). هذا بشرط أن لا يكون بعدها
استعلاء نحو ﴿ قِرطَاسٍ ﴾، و ﴿ مِرصادًا ﴾^(٣).

وقولنا: (والساكن قبلها ليس بحاجز) أي: ولا يلتفت
إلى الساكن قبلها، وإنما ينظر إلى ما قبله نحو ﴿ وَالْفَجْرِ ﴾،
و ﴿ السَّحَرِ ﴾ فتفخم في الأول؛ لأنه الأصل، وترقق في
الثاني لكسر السين، والحاء ليس بحاجز، وقولنا: (واختلف
إذا كان حرف استعلاء) أي: أن الساكن إذا كان حرف
استعلاء نحو ﴿ مِصْرَ ﴾، و ﴿ الْقَطْرِ ﴾ فاختلف أهل الأداء
في مثل ذلك^(٤)، وكذلك اختلفوا إذا كان بعدها حرف

(١) العلة في ترقيق الرءاء بعد الياء والكسرة: طلب تناسب اللفظ، وجريًا على
سنن واحدة، واجتناب الكلفة بالتفخيم بعدها، وذلك أن اللسان يستقل بهما،
ويستعلي بالراء مفخمة بعدها، وذلك بمنزلة الصعود من سفلى إلى علو. شرح
الفاسى (٤٥٦/١).

(٢) قيل لسكونها وانكسار ما قبلها. فتح الوصيد (٥٠٤/٢).

(٣) النجوم الزاهرة (٤٤٣، ٤٤٤/١).

(٤) قال صاحب إتحاف فضلاء البشر: أخذ بالتفخيم جماعة كابن شريح، وهو
قياس مذهب الأزرق، وأخذ آخرون بالترقيق ونص عليه الداني في الجامع،
واختار في النشر التفخيم في ﴿ مِصْرَ ﴾، والترقيق في ﴿ الْقَطْرِ ﴾، قال: نظرًا
للوصل وعملاً بالأصل: إتحاف فضلاء البشر (٣٠٥/١) والنور والبرهان
(ص ١١٥).

استعلاء مكسور نحو ﴿فَرَّقِ﴾^(١)، وقولنا (والترقيق أصل اللام)^(٢)، فلا توصف بتغليظ إلا في لفظ الجلالة للمعني والتغليظ إلا إذا سبقه كسر فترقق للمجانسة^(٣).

ولورش أحكام خاصة نذكرها إن شاء الله في شرح هذه الأصول في اللام والرءاء، وخروج اللام عن الأصل فُلُغَةٌ والله أعلم.



(١) النجوم الزاهرة (٤٤٤ / ١) .

(٢) الزيادة والإحسان (١٤٤ / ٤) ، وقيل: أصلها الترقيق؛ لرخاوتها، ودخولها، ولعدم افتقاره لسبب والتغليظ والتفخيم فرع لافتقاره له. النجوم الزاهرة (٤٥٢ / ١) .

(٣) اعتل النحويون لتفخيم اسم الله تعالى بأنه إنما أريد به الفرق بينه وبين (اللات) . الهداية (ص ٣١٨) .

الأصل العشرون

في الفتح والإمالة

□ وَالْفَتْحُ أَصْلٌ [ر]، وَالْإِمَالَةُ فَرْعٌ عَنْهُ، وَلُغَةٌ، وَحُرُوفُهَا أَلِفٌ وَهَاءٌ وَرَاءٌ^(١)، وَأَصَالَتُهَا فِي الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ [مط]، وَالْأَصْلُ فِي رَسْمِ الْيَائِيَّ يَاءٌ وَالْوَاوِيَّ أَلِفٌ [مط].

الشَّحْ

الفتح^(٢) اصطلاحًا: هو عبارة عن فتح القارئ لِفِيهِ بلفظ الحرف وهو - أي: الفتح - فيما بعده أَلِفٌ أكثر ظهورًا، ويقال له أيضًا: التفخيم والنصب^(٣).

والإمالة^(٤): هو أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، وبالألف نحو الياء كثيرًا أو قليلًا^(٥)، والفتح نوعان:

(١) النجوم الزاهرة (١/ ٣٧٦)، والكشف (١/ ٢٢٦).

(٢) لغة: له معانٍ عديدة، أولها ضد الغلق، ومنه فتح الباب، وثانيها: النصر، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ جَاءَكُمْ الْفَتْحُ﴾، وثالثها: الحكم بين الخصمين. تاج العروس (٧/ ٦٥٠).

(٣) القواعد المقررة (ص ١٢٥)، والزيادة والإحسان (٤/ ٢٢).

(٤) لغة: هي الميل والعدول إلى الشيء والإقبال عليه. لسان العرب (١٤/ ١٦٠).

(٥) النجوم الزاهرة (١/ ٣٧٥)، والقواعد المقررة (ص ١٢٧)، والنشر (ص ٣٨٧).

١ - فتح شديد: وهو نهاية فتح القارئ فيه بلفظ الحرف الذي يأتي بعده ألف ويسمى فتح التفخيم وهذا لا يجوز في القرآن؛ بل هو معدوم في لغة العرب وإنما يوجد في لفظ عجم الفرس، ولما جرت طباعهم عليه في لغتهم استعملوه في العربية، وجروا عليه في القراءة، ووافقهم على ذلك غيرهم في أكثر البلاد، وهو ممنوع منه في القراءة، كما نص عليه أئمة أهل الأداء، وهذا هو التفخيم المحض^(١).

٢ - فتح متوسط: وهو ما بين الفتح الشديد والإمالة المتوسطة، وهو الذي استعمله أصحاب الفتح من القراءات ويقال له الترقيق، وقد يقال له أيضًا: التفخيم^(٢).

وأما الإمالة فتتقسم إلى قسمين كذلك:

١ - إمالة كبرى: وهي أن تنحو بالفتحة نحو الكسرة، فهي إلى الكسر أقرب وتسمى: كبرى ومحضة وإضجاع^(٣).
٢ - إمالة صغرى: وهي ما ينحى به إلى لفظ الفتح المحقق وهي بين بين.

وقولنا: (والفتح أصل) [ر] أي: هو الأصل لعدم توقفه على أمر زائد، وهو لغة الحجازيين^(٤).

(١) النشر (ص ٣٨٧)، وشرح الجعبري (٢/ ٧٩٠).

(٢) النشر (ص ٣٨٧)، وشرح الجعبري (٢/ ٧٩٠)، والقواعد المقررة (ص ١٢٥).

(٣) شرح الجعبري (٢/ ٧٩٠)، والهداية (ص ٢٨٣).

(٤) وقيل إن الفتح والإمالة أصلان، وعدم تقدم واحد منهما على الآخر، =

وقيل: لجواز فتح كل مُمَال وامتناع عكسه^(١)، والفتح يكون بسبب والإمالة لا بد أن يكون لها سبب^(٢).

وقولنا: (والإمالة فرع عنه)^(٣) وذلك لأنها لا تكون إلا بسبب، وأسبابها سبعة: كسرة موجودة في اللفظ، وكسرة عارضة في بعض الأحوال، أو ياء موجودة في اللفظ، وانقلاب عن ياء، أو تشبيه بالانقلاب عن الياء، أو شبيه بما أشبه المنقلب من الياء، أو مجاورة إمالة^(٤).

وقولنا: (ولغة) أي: والإمالة لغة كالفتح ولغة صحيحة ونزل القرآن بالفتح والإمالة، والفتح لغة الحجاز، والإمالة لغة عامة أهل نجد من تميم وأسد وقيس^(٥) ولا دليل لمن أنكر الإمالة أو عابها، أو خطأ من قرأ بها؛ لأنه خالف التواتر والإجماع والإقراء.

وقولنا: (وأصلاتها في الأسماء والأفعال) [مط] أي:

-
- = ولكن هذا الرأي ليس بمعتبر. يراجع القواعد المقررة (ص ١٢٨، ١٢٩).
 (١) وقيل إن الفتح والإمالة أصلان، وعدم تقدم واحد منهما على الآخر، ولكن هذا الرأي ليس بمعتبر. يراجع القواعد المقررة (ص ١٢٨، ١٢٩).
 (٢) شرح الفاسي (١/ ٣٨٤)، والنجوم الزاهرة (١/ ٣٧٦).
 (٣) القواعد المقررة (ص ١٢٨).
 (٤) اللآلئ الفريدة (١/ ٣٨٤)، والنجوم الزاهرة (١/ ٣٧٦ - ٣٧٨)، والقواعد المقررة (ص ١٢٩).
 (٥) إتحاف فضلاء البشر (١/ ٢٤٧)، وإبراز المعاني (ص ٢٠٤)، والنجوم الزاهرة (ص ٣٧٥)، والزيادة والإحسان (٤/ ٢٢).

وأصل الإمالة في (الأسماء والأفعال) ولم تمل العرب الحروف إلا (بلى) فخرج على الأصل^(١)؛ وذلك لأنها قليلة في الحروف وضعفها وجمودها، وأن ألفاتها غير منقلبة عن شيء، وأصل الإمالة للأسماء؛ لقوتها، وللأفعال؛ لتصرفها^(٢).

وقولنا: (والأصل في رسم اليائي ياءً، والواوي ألفٌ)
[مط] اختارت الصحابة رسمًا، وأصلته بأن جعلت كل فعل أصله ياء يرسم بالياء - ألف لين - نحو ﴿هُدَى﴾ [البقرة: ٣٨] فأصلها (هديت)، ورسموا ما أصله واو بالألف نحو ﴿خَلَا﴾ [البقرة: ٧٦] فأصلها (خلوت)، وقلنا مطرد؛ لأن هناك ما أصله بالواو ورسم بالياء نحو (الضحى)^(٣).



(١) قيل إنها أميلت لشبهها بالأسماء. اللآلئ الفريدة (٣٨٨ / ١).

(٢) اللآلئ الفريدة (٣٨٨ / ١)، والهداية (ص ٢٨٤).

(٣) الإرشاد (٢٩٠ / ١).

الأصل الحادي والعشرون

في الوصل والوقف وهاء السكت

□ الإسْكَانُ أَصْلُ الْوَقْفِ [مط]، وَالْحَرَكَةُ أَصْلُ الْبَدْءِ [ث]، وَلَمْ تَبْدَأْ كَلِمَةً بِسَاكِنٍ أَوْ مُشَدِّدٍ أَوْ مُسَهِّلٍ أَوْ حَرْفٍ مَدٍّ [ث]، وَأَصَالَةُ هَاءِ السَّكْتِ فِي الْوَقْفِ لَا الْوَصْلِ [مط].

الشَّحْ

قال الشاطبي:

والإسكان أصل الوقف وهو

(١)

والإسكان أصل الوقف؛ لأنه لما كان الوقف نقيض الابتداء، والحركة نقيض السكون جعل لكل واحد من النقيضين نقيض ما جعل الآخر^(٢)، وَخُصَّ الابتداء بالحركة؛ لتعذر الابتداء بالسكون؛ لأن الوقف لما كان محل الاستراحة نَاسِبُهُ السكون؛ لخفته، وإنما سُمِّيَ وَقْفًا للوقوف عن الحركة، ولأنه محل راحة^(٣)، وهو أصل؛ لأنه ليس له سبب^(٤).

(١) البيت ثلاث مائة وستون وخمس، إتحاف البررة (ص ٣٤).

(٢) اللالكى الفريدة (١/ ٤٩٢)، وفتح الوصيد (٢/ ٥١٥).

(٣) النجوم الزاهرة (١/ ٤٥٨)، وإبراز المعاني (ص ٢٦٦)، والهداية (ص ٣٥٦).

(٤) النشر (ص ٤٥٢)، وفتح الوصيد (٢/ ٢١٥).

وقلنا مطرد؛ لأنه جاز الروم في الرفع والضم والكسر والجر. أي: جاز الروم؛ لأنه ليس أصلاً، وإنما له سبب وجوز في الحركات كلها دون النصب والفتح؛ لأن الفتحة خفيفة، فإذا خرج بعضها خرج سائرها^(١)، وعلة الروم أنه وَقَفَ يحصل به التخفيف بإضعاف الصوت وذهاب بعض حركته^(٢).

ومطرد كذلك؛ لأنه جاز: الإشمام^(٣) في الرفع والضم. أي: جَوَزَ القراء الوقف بالإشمام في الرفع والضم دون سائر الحركات، ولا يدخل الروم ولا الإشمام في تاء التأنيث المرسومة هاء، ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة واختلف في هاء الضمير.

وقولنا: (والحركة أصل البدء) : وإنما وجب الابتداء بالحركة من أجل تعذر الابتداء بالساكن^(٤)، وكذلك لا يجوز البدء بمسهل^(٥) أو مُشَدَّد أو حرف مد؛ لأنه يحتاج إلى حركة قبله.

(١) هو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي. فتح الوصيد (٥١٥ / ٢).

(٢) شرح الفاسي (٤٩٥ / ١).

(٣) هو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وهو إطباق الشفتين من غير إثابة للصوت، فتح الوصيد (٥١٥ / ٢)، والنجوم الزاهرة (٤٦١ / ١)، والنشر (ص ٤٥٢).

(٤) فتح الوصيد (٥١٥ / ٢)، وشرح الفاسي (٤٩٢ / ١)، مجمع البيان (٢٥ / ١).

(٥) إنها سهل أوائل بعض الكلمات المبدوءة بهمزة إذا كانت موصولة بهمزة =

وقولنا: (وأصالة هاء السكت^(١) في الوقف لا الوصل): أي: أن أصل هاء السكت أن تكون في الوقف وتسقط في الوصل، وهذا أصل مطرد، فهناك سبع كلمات وهي: ﴿يَتَسَنَّتْ﴾، ﴿أَقْتَدَتْ﴾، ﴿مَالِيَّةٌ﴾، ﴿سُلْطَانِيَّةٌ﴾، ﴿مَاهِيَّةٌ﴾، ﴿كِنْيَةٌ﴾، ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾ فثابتة في الوصل والوقف، ومن هذا الأصل تُرك النقل لورش في ﴿كِنْيَةٌ﴾ (١٩) إِنِّي ﴿ وذلك لاختصاصها، بالوقف أصلاً، ولم يلزم من تحريكها خروجها عن وضعها ساكنة، ولئلا تتعدد مخالفة الأصل^(٢).



= سبقتها، وأما الوقف والبدء بالكلمة المفيدة لا يجوز إلا التحقيق نحو ﴿ شَاءَ أَنْشُرَهُ ﴾، وقال الشاطبي:

.....
وكل بهمز الكل يبدأ مفصلاً

يراجع فتح الوصيد (٣١٢/٢).

(١) هاء السكت: هاء ساكنة زيدت في الوقف لبيان الحركة وحقها أن تسقط

في الدرج. المعجم (ص ٣٢٩).

(٢) شرح الجعبري (٢/٦٧٤).

الأصل الثاني والعشرون



في الوصل والوقف والابتداء

□ الوَصْلُ أَصْلٌ فِي قِرَاءَةِ آيَاتِ الْقُرْآنِ [مط]، وَالْوَقْفُ أَصْلٌ عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ [مط]، وَلَا يُعْرَفُ الْقَارِئُ مِنْ وَقْفِهِ [ث]، وَإِنَّمَا يُعْرَفُ مِنْ بَدْئِهِ [ث] وَقَطْعِهِ [مط].

الشَّرْحُ

الأصل في قراءة القرآن وصله؛ وذلك لأن الوقف له سبب؛ إذ لم يكن للقارئ أن يقرأ السورة أو القصة في نفس واحد، ولم يجر التنفس بين حالة الوصل؛ وجب حينئذ اختيار وقف التنفس^(١).

وقولنا: (والوقف^(٢) أصل على رؤوس الآي) إذ لم تعرف رؤوس الآي إلا بالوقف عليها، ولم يعرف العد إلا بالوقف

(١) النشر (ص ١٧٢)، والوجيز في الوقف (ص ٧) والإتقان (ص ٢٥٠) طبعة الحديث.

(٢) عرف البعض الوقف: قطع النطق عند آخر اللفظ، وقيل قطع الكلمة عما بعدها، وقيل قطع الصوت آخر الكلمة زمناً ما، وقال ابن الجزري قطع الصوت زمناً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، النشر (ص ١٧٢)، لطائف الإرشادات (١ / ٢٤٨)، والعقد الفريد في فن التجويد (ص ٦٢)، والوقف والابتداء (ص ١٨، ١٩).

على رؤوس الآي، وهذا فيما روته أم سلمة^(١) - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قرأ يقطع قراءته آية آية يقول: ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾، ثم يقف ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ ثم يقف: ﴿ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ ثم يقف^(٢).

وهذا أصل مطرد؛ إذ لا يوقف على آية يفسد المعنى فيها نحو ﴿ فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ ﴾ [الماعون: ٤]، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إَفْكِهَمْ يَقُولُونَ ﴾ [الصفات: ١٥١] والابتداء بقوله تعالى: ﴿ وَلَدَ اللَّهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾^(٣) [الصفات: ١٥٢] فالحديث يثبت أصالة الوقف على رؤوس الآي، لكن لا تقوم به حجة في الوقف على معنى فاسد.

وقولنا: (ولا يعرف القارئ من وقفه، وإنما يعرف من بدئه وقطعه) أي: لا تعرف مهارة القارئ وإجادته من الوقف؛ لأن الوقف له سبب، فربما وقف مضطراً أو ناسياً أو استشكالاً، فلو وقف مثلاً على معنى فاسد نحو: ﴿ مَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُؤْتِيَهُ اللَّهُ الْكِتَابَ وَالْحُكْمَ وَالنُّبُوَّةَ ﴾ [آل عمران: ٧٩] وترك ﴿ ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ فربما وقف

(١) هند بنت سهيل، ويقال بنت حذيفة بن المغيرة المخزومية، زوج النبي ﷺ توفيت (٦٢ هـ).

(٢) أخرجه الترمذي رقم (٢٩٢٤)، وأبو داود (١٤٦٦)، وأحمد (٣٠٢/٦) حديث حسن.

(٣) الوقف والابتداء (ص ٣٦).

إلى ذلك مضطراً^(١)، ولا توصف قراءته بالمعيبة هنا؛ لكونه مضطراً إلى الوقف، وإنما تعرف إجادته وحسن قراءته من البدء سواء كان بدءاً حقيقياً أو غير حقيقي^(٢)، فلو بدأ قراءته مثلاً بـ ﴿ثُمَّ يَقُولُ لِلنَّاسِ كُونُوا عِبَادًا لِي﴾ بعد الوقف السابق، لكان وقفاً قبيحاً وبدءه قبيحاً، فلو أنه كان مضطراً إلى الوقف لما بدأ بما بدأ، وكذلك نحو ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ﴾ ثم يقف فلا نعرف لماذا وقف فلربما كان مضطراً، لكنه إن بدأ بـ ﴿وَإِيَّاكُمْ أَنْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ رَبِّكُمْ﴾ لعرفنا قبح وقفه وقبح بدئه؛ إذ لو كان مضطراً للوقف لما بدأ ما بدأ، وهذا الأصل ثابت، وأما قولنا: (وقطعه) فهذا أصل مطرد؛ فالقارئ يعرف من القطع^(٣)، فذكر الداني عن ميمون بن مهران^(٤) قال: إني لأشعر من قراءة أقوام يرى أحدهم حتماً عليه أن لا يقصر عن العشر، إنما كان القراء تقرأ القصص إن طالت أو قصرت يقرأ أحدهم اليوم، ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] ويقوم في الركعة الثانية

(١) يدخل هذا في الوقف الاضطراري وهو: ما يعرض للقارئ أثناء قراءته بسبب ضروري أُلجأ إليه نحو: العطاس وضيق النفس. العقد الفريد (ص ٦٢)، والإتقان (٢٥٥/١).

(٢) البدء نوعان: البدء الحقيقي: وهو البدء بعد القطع الذي يكون في أوائل السور، وأوائل الأوراد، وأما البدء غير الحقيقي: هو البدء بعد الوقف. لطائف الإرشادات (٢٤٩/١).

(٣) هو الانصراف عن القراءة والانتهاء منها. المنح الفكرية (ص ٦٣).

(٤) هو ميمون بن مهران الجزري (ت ١١٧هـ). تقريب التهذيب (٥٥٦/١).

فيقرأ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢] قال أبو عمرو: فهذا يبين أن الصحابة - رضوان الله عليهم - كانوا يتجنبون القطع على الكلام الذي يتصل بعضه ببعض^(١).

فالأصل القطع عند نهاية القصة، وربما يقطع القارئ في غير ذلك مضطراً؛ إذ يقطع مخافة الإطالة على الناس، أو يقطع ناسياً، أو مجهداً، أو غير ذلك؛ ولهذا قلنا: مطرد.



(١) المكتفى للدانى (ص ١٦، ١٧).

الأصل الثالث والعشرون

في الحكم على الوقف والبدء

□ قولنا: (وَلَا يَجِبُ وَلَا يُحَرَّمُ وَلَا يُلْزَمُ قَطْعٌ أَوْ وَقْفٌ أَوْ بَدْءٌ، وَالْأَصْلُ فِيهِمَا اسْتِقَامَةُ الْمَعْنَى وَالْقِرَاءَةُ وَاللُّغَةُ).

الشرح

لا يوجد ما يُسَمَّى بالواجب الشرعي الذي يثاب فاعله ويأثم تاركه، فلا يجب وقف أو قطع أو بدء، فكل ذلك ليس قطعيّ الدلالة، والوقوف مناط خلاف بين أهل الأداء.

وقال ابن الجزري:

وليس في القرآن من وقف وجب

ولا حرام غير ماله سبب^(١)

اللَّهُمَّ إِلَّا إِنْ تَعَمَّدَ الْقَارِئُ مَعْنَى فَاسِدًا نَحْوُ ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ﴾ [آل عمران: ٦٢] فوقف متعمداً قاصداً فهنا يحرم ويأثم ويجرم على فعله.

وقولنا: (وَالْأَصْلُ فِيهِمَا اسْتِقَامَةُ الْمَعْنَى وَالْقِرَاءَةُ وَاللُّغَةُ) أي: يتضح أهمية الوقف والابتداء بالمعنى والقراءة والعربية

(١) البيت الثامن والسبعون، إتحاف البررة (ص ٣٣٨)، والوجيز في شرح التحفة والجزرية (ص ٤٥).

الأصل الرابع والعشرون

في عود الضمير وأحكام الوقف اللازم

□ والأصل أن يعود الكلام لأقرب ضمير [مط]، وإن كان غير ذلك فلزم الوقف إن فسد المعنى [ر]، ويلزم كذلك إن تداخلت الأقوال، أو حمل الشرط على ما قبله أو إن لم يكن علة ولا صفة لما قبله.

الشَّحْ

الأصل في العربية: أن يعود الكلام للأقرب وليس للأبعد، وإن كانت غير ذلك فلزم التبيين والتوضيح^(١) نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا ۝١١٧﴾ لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ ﴿ [النساء: ١١٧، ١١٨] فكلمة ﴿ وَقَالَ ﴾: (هل تعود على لفظ الجلالة أم هي استثنائية تعود على الشيطان؟ وهي كذلك، فوجب الإفصاح عن هذا المعنى فلزم الوقف)^(٢).

وكذلك قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَهُ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَلَدٌ لَهُ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۝﴾ [النساء: ١٧١].

(١) لا تحمل الكلمة معنى اللزوم والفرضية التي يحرم على القارئ تركها وإنما لزوم التبيين.

(٢) يراجع علل الوقف للسجاوندي (ص ٩٧) والوقف والابتداء (ص ٨٢).

فكلمة: ﴿لَهُ﴾ ليست صفة لكلمة ﴿وَلَدٌ﴾ لأنها أقرب كلام؛ بل هي صفة لله ﷻ فلزم الوقف^(١).

وقولنا: (إن فسد المعنى): هناك من الآيات التي لا يعود الكلام فيها إلى أقرب ضمير أو يختلف فيه فلا يلزم الوقف لعدم فساد المعنى نحو قوله تعالى: ﴿وَنُوحًا هَدَيْنَا مِنْ قَبْلُ وَمِنْ ذُرِّيَّتِهِ دَاوُدَ﴾ [الأنعام: ٨٤] فاختلفوا هل الهاء من ﴿ذُرِّيَّتِهِ﴾ تعود على نوح أم إبراهيم؟

وأما قولنا: (ويلزم كذلك إن تداخلت الأقوال): اللزوم هنا ليس للوجوب، فإن اطمأنَّ القارئ أن ما يقرؤه واضح فلا حرج أن يصل، وأنَّ السامعين على علم بذلك فلا حرج، وَإِنْ أَحْسَ بِاللِّبْسِ عِنْدَ السَّامِعِ لَزِمَ الْإِفْصَاحُ بِالْوَقْفِ نَحْوَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] لا شك أن جملة ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ إخبار عن الله ﷻ وليست من تمام قول اليهود، ولكي يؤمن اللبس وجب الوقف للإفصاح^(٢).

وقولنا: (حمل الشرط على ما قبله)، نحو: ﴿وَإِنْ عُدَّتُمْ عِدْنَا وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ لِلْكَافِرِينَ حَصِيرًا﴾ [الإسراء: ٨] فليس جملة ﴿وَجَعَلْنَا جَهَنَّمَ﴾ داخلة في جواب الشرط.

(١) يراجع علل الوقف للسجاوندي (ص ١٠٥)، والوقف والابتداء (ص ٨٤)، وغرائب القرآن (٣٠/٦).

(٢) علل الوقوف (ص ١١٨).

(٢٤) في عود الضمير وأحكام الوقف اللازم ===== ١٠١

وقولنا: (أو إن لم يكن علة ولا صفة لما قبله)، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [المائدة: ٥١] فالوقف لازم على ﴿أَوْلِيَاءَ﴾ لأنه ليس العلة من عدم اتخاذهم أولياء.

وقولنا: (ولا صفة) نحو قوله تعالى: ﴿حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّهُمْ أَصْحَابُ النَّارِ ۖ﴾ ① الَّذِينَ يَجْمَلُونَ الْعَرْشِ ﴿ [غافر: ٦ ، ٧] فالوقف لازم على ﴿النَّارِ﴾ لأن ما بعدها ليس صفة ولا صلة لها.



الأصل الخامس والعشرون

فيما لا يجتمع في كلمة

□ الأَصْلُ أَنْ لَا يَطْرَأَ تَغْيِيرَانِ مُعْضِلَانِ فِي كَلِمَةٍ
وَاحِدَةٍ [مط] فَإِنْ أُمِنَ اللَّبْسُ فَلَا حَرَجَ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ
الْمُعَوِّضِ وَالْمُعَوِّضِ عَنْهُ [ث]، وَلَا بَيْنَ الْعَارِضَيْنِ [ث].

الشَّحْخُ

الكلمة لا تقبل دخول تغيرات كثيرة عليها، خصوصاً
إذا كانت هذه التغيرات ثقيلة؛ لأن هذه التغيرات تؤدي إلى
اللبس في فهم ومعرفة الكلمة، وقالوا: والمعلول ينبغي أن
لا يعمل مرة أخرى^(١).

فقد منع السوسي إدغام المتقاربين إذا تلاقيا بعد الحذف
نحو ﴿وَلَمْ يُوْتَّ سَعَكَةٌ مِّنَ أَلْمَالِ﴾ فالتاء تدغم عنده في
السين، لكنه منع هذا الإدغام بسبب هذا الأصل، فكلمة
﴿يُوْتَّ﴾ فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بحذف حرف
العلة^(٢)، وهذه أول علة دخلت على الكلمة وإذا أدغمت بعد
ذلك التاء في السين وهي العلة الثانية الثقيلة التي دخلت على
الكلمة، لم يؤمن اللبس بعد الإدغام، فلا يظهر معنى الكلمة

(١) شرح الفاسي (١/١٧٨)، فتح الوصيد (٢/٢٢٧).

(٢) إعراب القرآن لمحمد محمود القاضي (ص ٧٨)، والجدول (٢/٢٤٢).

إذا قلنا «يُوسَّعة» ولهذا منع إدغامها للسوسي^(١)؛ فالكلمة ضعيفة بالحذف، والمحذوف قد أعل مرة، فإدغامه إعلال له مرة ثانية^(٢).

وكذلك منع السوسي إبدال الهمزة الساكنة إذا كانت مجزومة فالإبدال يجمع عليها تغييرين نحو ﴿سَوَّهْم﴾، ﴿نَشَأ﴾ و ﴿وَيْهَيَّ﴾، و ﴿نَسَأَهَا﴾^(٣) فقالوا: إن استثناء ذلك لما تغير من الحركة إلى السكون لم يحسن تغييره ثانية بالبدل^(٤).

وقولنا: (فإن أمن اللبس فلا حرج) أي: إن طرأ تغييران وأمن اللبس بوجودهما، فلا حرج في قبولهما^(٥) فللسوسي الإدغام والإظهار في ﴿يَتَّبِعْ عَيْرَ﴾^(٦)، فمن أظهر فعلى أصل أن المعلول لا يعمل مرة أخرى، ومن أدغم فنظر لعدم اللبس بعد الإدغام.

وقولنا: (ولا يجمع بين المُعَوِّض والمُعَوِّض عنه)

(١) سراج القارئ (ص ٨١) طبعة الصحابة، والبدور الزاهرة للقاضي (١٢٦ / ١)، والنجوم الزاهرة (٢٣٧ / ١) .

(٢) العقد النضيد (٤٣٦ / ١)، وشرح الجعبري (٤٣٤ / ١) .

(٣) جامع البيان للداني (ص ٢٣٥)، الوجيز للأهوازي (ص ٨٧) .

(٤) شرح الفاسي (٢٧٢ / ١) .

(٥) والبعض جعل هذه القاعدة قاعدة احتمالية: أي ليست مطلقة، أي إن لم يؤمن اللبس جاز أيضاً دخول تغييرين على كلمة. أصول نقط النصوص ونشر الكتب لجو تهلّف برجستراسر (ص ٦٤) .

(٦) جامع البيان (ص ١٦٦) .

أي: إذا عوض عن شيء بشيء آخر فلا يجمع بينهما نحو الوقف على مثل ﴿أَجْرًا﴾ فعوض عن التنوين بالالف في حال الوقف، فلا يجوز أن يجمع بين التنوين والألف وقفًا فنقرأ بهما معًا، فهذا لا يجوز، ومثل قول الله ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ فقرأ جميع القراء بكسر التاء وابن عامر بفتحها^(١)، وأصلها (يا أبي)^(٢)، فعوض عن الياء بعد حذفها بالتاء^(٣)، وكسرت من أجل الياء^(٤)، فلا يجوز أن يجمع بين الياء والتاء فنقول (يأبتي)^(٥)، ولا وجه لمن قال إنه بقراءة كسر التاء فقد جمع بين المعوض والمعوض عنه! فالجواب أن الكسرة والياء متغايران والتاء عوض من الياء دون الكسرة، وإنما الجمع بين المعوض في (يا أبتي)، (يا أمتي)، وذلك لا يجوز^(٦).

وقولنا: (ولا بين عارضين) أي: لا يجمع بين عارضين

(١) كثر المعاني لشعلة (ص ٣٨٩)، والنجوم الزاهرة (٢/ ٨٤١) والنكت في القرآن (١/ ٣١١)، والكتاب المختار (١/ ٤١١).

(٢) وقال القراء: التاء في ﴿يَتَأَبَّتْ﴾ هاء أصلها دخولها للسكت وهو قولهم: يا أباه ثم أسقطت الألف لدلالة فتحة الباء عليها وانصرفت الهاء إلى لفظ التاء لكثرة الاستعمال تشبيهاً بتاء التأنيث وكسرت تقديرًا، وحذفت الياء؛ لأن ياء الإضافة تحذف في النداء، مفاتيح الأغاني (ص ٢١٨)، ومعاني القرآن (١/ ٣٤٦).

(٣) النسفي (١/ ٥٦١)، تفسير الخطيب الشربيني (٢/ ١٠٠).

(٤) ابن مريم (١/ ٣٨٣).

(٥) شرح الفاسي (٣/ ٢٣).

(٦) فتح الوصيد (٣/ ١٠٠٥)، شرح الجعبري (٤/ ١٧٦٧)، فتح القدير للشوكاني (٢/ ٣٩٨).

في كلمة نحو الوقف بالروم على مثل « أم » مكسورة الميم، فالأصل أن تقف بالسكون؛ لأنه أصل الوقف كما أن البدء بالحركة أصل البدء^(١)، فالروم^(٢) عارض^(٣)، كما أن حركة الميم نحو: ﴿ أَمِ آتَابُورًا ﴾ كانت عارضة حال الوصل للتخلص من التقاء السواكن، فالحركة إنما وجدت لعلّة، وتلك العلة معدومة في الوقف، فلا يجمع بين الروم وبين الحركة العارضة ولهذا لم ترم.

وهذا الأصل اعتمد عليه في منع تفخيم الراء من ﴿ وَنُذِرِ ﴾ وقفًا؛ نظرًا لحذف ياء الإضافة الزائدة وصلًا ووقفًا (نذري)، والعارض الثاني تفخيم الراء المكسورة أصل، فلما أراد الوقف كره أن يجمع بين عارضين، فالوقف على ﴿ وَنُذِرِ ﴾ هو نفس الحكم في الوقف على مثل ﴿ أَلِيرَ ﴾^(٤)، ومن فخمها وقفًا نظر إلى أن حذف ياء الإضافة عد أصلًا وليس عارضًا.

(١) شرح الفاسي (١ / ٤٩٢).

(٢) تسمع الحرف المحرك في حال وقفك عليه بصوت خفي يسمعه كل قريب دون البعيد. شرح الفاسي (١ / ٤٩٣)، شرح شعلية (ص ١٩٣).

(٣) قيل: إن الروم والإشمام جعلًا في الوقف ليدلّا على أصل الحرف الموقوف عليه كيف كان في الوصل. شرح الهداية (ص ٢٦٥).

(٤) قال عبد الرازق موسى: الراء في (نذر) تختلف عن (يسر) فالياء في كلمة (يسر) أصلية؛ لأنها لام الكلمة، إذ أصبها (يسري)، والراء فيها عين الكلمة فهي متوسطة، وكسرتها كسرة بنية، وقبلها ساكن مثل ﴿ أَزْ أُنْزِرِ ﴾، أما الياء في (ونذري) فهي ياء إضافة زائدة والراء متطرفة؛ لأنها لام الكلمة وكسرتها ليست أصلية، يراجع بالتفصيل. الفتح الرحامي (ص ١٦٩، ١٧٠، ١٧١).

الأصل السادس والعشرون



في الاعتداد بالعارض وعدمه

□ الْأَصْلُ عَدَمُ الْإِعْتِدَادِ بِالْعَارِضِ^(١)، وَجَائِزٌ أَنْ يُعْتَدَّ بِهِ [ث].

الشرح

هو أصل ثابت غير مطرد، وهو إذا لحق عارض بكلمة جاز الاعتداد به وعدم الاعتداد به، لكن الأصل والأولى عدم الاعتداد به، وفي نحو ذلك:

قال الشاطبي:

وإن حرف مد قبل همز مغير

يجز قصره والمد ما زال أعدلا^(٢)

أي إذا تغيرت همزة بالتسهيل مثلاً نحو ﴿هَؤُلَاءِ إِنْ﴾ فما حكم الألف الواقع قبلها؟ لو تأملت المثال لوجدت حال تسهيل الهمزة الأولى سقط سبب المد - المتصل - ولهذا يجوز القصر لزوال السبب وهو الهمز، هذا إن اعتدت بالعارض (التسهيل)، لكن إذا لم تعتد به وجب الإشباع في

(١) الدقائق المحكمة (ص ٢٣).

(٢) إتحاف البررة بالمتون العشرة (ص ٢٢).

المد (المتوسط)^(١).

ومن هذا الأصل : يقدم التسهيل بالمد لحمزة حال الوقف على مثل ﴿أَبْنَاءَكُمْ﴾.

ومن هذا الأصل يشبع المد اللازم في ﴿الْمَ (١) اللَّهُ﴾ في فاتحة آل عمران؛ لأن أصل الميم ساكنة وتحريكها عارض والأصل عدم الاعتداد به، وجائز قصرها إن اعتد به^(٢).

ومن هذا الأصل : يبدأ بألف الوصل في كل كلمة نقلت حركة الهمزة إلى اللام الساكنة نحو ﴿الْأَرْضِ﴾، ﴿الْأَمْرِ﴾. وقال الشاطبي:

وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله

وإن كنت معتدًا بعارضه فلا^(٣)

قال في معناه: إن من العرب من يحذف ألف الوصل بعد النقل للاستغناء عنها، ومنهم من أثبتها؛ لأنه لا يعتبر الحركة المنقولة إلى الساكن حركة أصلية؛ لأنها عارضة، فيقدر السكون باقيًا فيها^(٤).

(١) شرح الفاسي (١/٢٦٢)، وضح المعاني (ص ١٢٠)، وكتر المعاني (ص ١٢٠).

(٢) قال المهدوي: إن المد إنما وجب من أجل سكون الياء والميم، فتحرك الميم لالتقاء الساكنين لا يعتد به؛ لأن الحركة ليست بلازمة، ومن شأنهم في أغلب الأمر ألا يعتدوا بالحركة العارضة. شرح الهداية (ص ٢٢٦).

(٣) إتحاف البررة (ص ٢٤).

(٤) فتح الوصيد (٢/٣٤١).

وقالوا: ترك الاعتداد بالعارض أكثر من الاعتداد به^(١).
ومن هذا الأصل: فالقصر أولى في المد العارض للسكون
وقال السيوطي^(٢) في شرحه للشاطبية في علة استثناء الإبدال
للسوسي في نحو ﴿ وَيَهَيِّئْ ﴾، و ﴿ نَشَأْ ﴾.
ووجه استثناء هذه الألفاظ أن السكون فيها عارض فلم
يعتد به، وهذا هو الأصل^(٣).

ومن هذا الأصل: امتنع إدغام للسوسي في ﴿ يَبْتَغِ غَيْرَ ﴾
فمن أظهر نظر إلى الأصل ولم يعتد بالتلاقي العارض؛
فالغين التقت مع أختها تلاقياً عارضاً، والأصل أن لا يعتد
بالعارض^(٤).

ومن هذا الأصل: يقدم وجه إشباع - التوسط - المد في
كلمة ﴿ إِسْرِيْلَ ﴾ لأبي جعفر حال تسهيل الهمزة^(٥).



(١) شرح الفاسي (٢٦٢ / ١).

(٢) هو جلال الدين عبد الرحمن بن الكمال المعروف بالسيوطي المصري
الفقيه، ولد سنة تسع وأربعين وثمانمائة، توفي سنة (٩١١ هـ). معجم المؤلفين
(١٢٨ / ٥ - ١٣٠).

(٣) شرح السيوطي (ص ٨٦).

(٤) العقد النضيد (٤٣٦ / ١).

(٥) إيضاح الرموز (ص ٢٦٩).

الأصل السابع والعشرون

فيما كثر دورانه

□ قَبُولُ التَّغْيِيرِ وَالتَّخْفِيفِ أَصْلُ فِي مَا كَثُرَ دَوْرَانُهُ إِذَا
أُمِنَ اللَّبْسُ.

الشَّحْ

إذا كثر دوران شيء - كثر وجوده - فالأصل التخفيف
والتغيير وهذا في القراءة والتجويد والرسم، فعَلَّلَ البعض
حذف الألف من لفظ الجلالة - الله - بكثرة دورانه^(١)
واستعماله، وعلل البعض كذلك حذف الألف من ﴿ بِسْمِ ﴾
لكثرة دورانها في بداية كل سورة^(٢)؛ لأن القارئ لا يجهل
معناه، وإنما أثبتوها في ﴿ فَسَيَحْ بِأَسْمِ رَبِّكَ ﴾ [الواقعة: ٧٤]؛
لأنها لا تلزم هذا الاسم ولا تكثر معه ككثرتها مع الله تبارك
وتعالى^(٣)، وأضاف بعضهم: أنها في موضع مأمون لا يخاف
فيه اللبس^(٤)، وكذلك حذف ألف ﴿ الرَّحْمَنِ ﴾ حيث

(١) المشكل (٦ / ١)، البيان (٣٢ / ١)، الفريد (١٥٧ / ١)، بصائر ذوي
التمييز (١٩ / ٢).

(٢) النكت (٣٤ / ١).

(٣) معاني القرآن للفراء (١٣ / ١).

(٤) مجمع البيان (٢٥ / ١).

وقع^(١)، ومن هذا الأصل أدغم أبو عمرو ويعقوب بخلفهما نحو ﴿قَالَ رَبُّكَ﴾^(٢) لكثرة دوران كلمة (قال)^(٣)؛ إذ منعا إدغام اللام المفتوحة بعد ساكن.

ولكن أدغما (قال) للعلة والأصل المذكور.

وكذلك منعا إدغام النون بعد ساكن نحو ﴿يَقُولُونَ رَسَا﴾ وأدغموها في (نحن)^(٤) لكثرة الدوران وأمن اللبس، فخفف بالإدغام^(٥).

ومن هذا الأصل: عوملت كلمة (هذه) مجرى هاء الضمير المفرد المذكر الغائب مع أنها إشارة للمؤنثة الواحدة، فيصلونها قبل محرك، ويعاملوها معاملة المذكر،

(١) قال الخراز في المورد:

وللجميع الحذف في الرحمن
حيث أتى في جملة القرآن
كذلك لا خلاف بين الأمة
في الحذف في اسم الله والله
لكثرة الدور والاستعمال
على لسان لافظ وتالسي

المورد، الأبيات (٤٥ - ٤٧)، إرشاد القراء والكتابين إلى معرفة رسم الكتاب المبين (٢١٦ / ١)، ودليل الحيران (ص ٥٨).

(٢) النشر (ص ٢٢٣)، وجامع البيان (ص ١٧٩).

(٣) العقد النضيد (١ / ٥٤٠)، والنجوم الزاهرة (١ / ٢٤٧)، وإبراز المعاني (ص ٩٧).

(٤) النشر (ص ٢٢٣)، وجامع البيان (ص ١٨٠).

(٥) العقد النضيد (١ / ٥٤٣).

وهذه هي الكلمة الوحيدة في القرآن نحو ﴿هَذِهِ نَاقَةٌ﴾
وإنما عاملوها كذلك لكثرة الدوران^(١).



(١) العقد النضيد (١/ ٥٧٤)، والنور والبرهان (ص ١٣٨).

الأصل الثامن والعشرون

في اتباع الرسم العثماني

□ والأصلُ اتِّباعُ رَسْمِ الْقُرْآنِ وَمَا رُسِمَ فِي الْمُصْحَفِ الْعُثْمَانِيِّ وَضَلًّا وَوَقْفًا [ر].

الشَّحْ

هذا أصل راجح، فاتباع الرسم العثماني واجب، وهذا رأي الجمهور من العلماء سواء اختلفوا في أصله - الرسم - كونه توقيفياً أم اصطلاحياً، وهذا قول صاحب كتاب الإقناع، والسخاوي، ومالك^(١)، وأحمد بن حنبل، ونظام الدين النيسابوري^(٢)، وأصل راجح لتبني ابن خلدون^(٣) والقاضي أبو بكر^(٤) في كتابه الانتصار - الرأي بجواز عدم اتباع الرسم العثماني^(٥).

-
- (١) مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر المدني الفقيه، مات سنة تسع وتسعين. التقريب (١/٥١٩)، وصفة الصفوة (٢/١٧٧)، وسبق.
- (٢) الحسن بن محمد بن الحسين القمي المفسر، نظام الدين، ويقال له الأعرج، توفي بعد سنة (٨٥٠هـ). بغية الوعاة (ص ٢٣٠)، الأعلام (٢/٢١٦).
- (٣) عبد الرحمن بن محمد بن محمد ابن خلدون، أبو زيد، مؤرخ، توفي سنة (٨٠٨هـ). الضوء اللامع (٤/١٤٥).
- (٤) محمد بن الطيب أبو بكر الباقلائي، رأس المتكلمين على مذهب الشافعي. يراجع تاريخ بغداد (٥/٣٧٩)، وسبق.
- (٥) مناهل العرفان (١/٢٩٦ - ٢٩٩)، ونقط المصاحف (١/١١)، =

وأجمع العلماء على وجوب اتباع ما رسم في المصحف
العثماني من المقطوع والموصول^(١)، وما كتب بالتاء
المجرورة، وما كتب بالهاء، وما حذف منه، وما زيد فيه،
وهذا في حالة الوصل وحالة الوقف، وقيل ما وصل رسمه
لم يجز فصله، هذا وإن تصادم الرسم مع الأصل لم يرجح
أحدهما، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ وَيَدْعُ الْإِنْسَانَ بِالشَّرِّ ﴾
[الإسراء: ١١]، وقوله تعالى: ﴿ يَدْعُ الدَّاعِ ﴾ [القمر: ٦]،
وقوله تعالى: ﴿ سَدْعُ الزَّبَانَةِ ﴾ [العلق: ١٨].

فأصل هذه الأفعال أنها ترفع ولا يوجد جازم جزمها
فحذف حرف علتها، وإنما حذفت رسمًا؛ لأنها ساقطة
وصلًا، وقلنا وجب اتباع الرسم، ولكنه حال الوقف يتعارض
الرسم مع العربية، وهنا لا يجوز ترجيح الرسم على الأصل،
ولا الأصل على الرسم، وقال مكّي^(٢): لا ينبغي أن يوقف
عليهن، لما يؤدي الوقف عليه من مخالفة الرسم أو الأصل
(العربية)^(٣).



= والاختصار في قواعد ضبط ورسم مصاحف الأمصار (ص ٤ - ٦).

(١) منار الهدى (ص ١٥).

(٢) هو أبو محمد مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد ابن المختار القيسي

القرطبي المتوفي سنة (٤٣٧ هـ / ١٠٤٥ م)، غاية النهاية (٣ / ١٢٩٢).

(٣) شرح الفاسي (١ / ٥٠٧).

الأصل التاسع والعشرون



في رسم المصحف وضبطه

□ والأصل في رسم وضبط المصحف إزالة اللبس [مط] والتمييز أصل في ما تشابه وتكرّر [ث]، وضبطه قائم على الوصل لا الوقف.

الشَّحْ

هذا أصل ثابت ملتزم في الرسم الإملائي، إذ لا يرسم إلا ما ينطق، ولكنه أصل مطرد في رسم المصحف؛ فالصحابة كانت تعلم هذا الأصل في كتابتها للمصحف، فلم يرسموا صورة للتثنية لئلا يشبه النون الأصلية^(١)، إذا فالرسم العثماني لم يخالف هذا الأصل، وإنما خرج عنه بعلل، وهو ما قاله الضباع^(٢) في سمير الطالبين: يقال للرسم العثماني: ما كتبت به الصحابة المصاحف وأكثره موافق لقواعد الرسم القياسي إلا أنه خالفه في أشياء وهي المدونة في التأليف ولم يخالف الصحابة - رضي الله عنهم - في هذه الأشياء إلا لأمر قد تحققت عندهم، وأسرار وحكم

(١) شرح الفاسي (١/ ٢٨٣).

(٢) هو علي بن محمد بن حسن بن إبراهيم بن عبد الله نور الدين الملقب بالضباع، توفي سنة (١٩٦١ م). إتحاف البررة بالمتون العشرة (ص ٥، ٦).

تشهد لهم بأنهم كانوا الغاية القصوى في الذكاء والفطنة^(١). وكذلك ضبطه قائم على عدم اللبس.

وقولنا: (والتمييز أصل في ما تشابه وتكرر) أي: فأصل التمييز ثابت لما تشابه من ألفاظ في الرسم نحو ﴿مِائَةً﴾ فميزت بألف لأنها شبعت كلمة ﴿مِنْهُ﴾ لأنهم لم يكونوا يكتبون بنقط أو حركات، وكذلك رسموا ﴿عَلَى﴾ الحرف بالياء مع أنهم عادة لا يرسمون الحروف بالياء؛ ولكن لما تشابهت مع ﴿عَلَا﴾ الفعل مَيَّزُوا بينهما، وكذلك مَيَّزُوا ﴿وَجِبْرِيلَ﴾، ﴿وَمِيكَائِيلَ﴾، و ﴿إِبْرَاهِيمَ﴾ بحذف الألف للتكرار ووضعوها في ﴿طَالُوتَ﴾، و ﴿جَالُوتَ﴾ لقلة ورودهما.

وقولنا: (وضبطه^(٢) قائم على الوصل لا الوقف) أي: ضبط المصحف قائم على الوصل بإجماع علماء هذا الفن إلا مواضع مستثناة^(٣)، هذا بخلاف الرسم فإنه مبني على الابتداء والوقف، فتجد مثلاً (مِنْ مَّا) الميم مشددة مع أنه قد علم أن الكلمات يستحيل بدؤها بساكن أو مشدد، لكن الضبط قائم على وصل الكلام لا الوقف، ولهذا تجد علامة

(١) سمير الطالبين (ص ٢٩).

(٢) علم يعرف به ما يدل على عوارض الحروف التي هي الفتح والضم والكسر والسكون والشدة والمد والصلة والهمزة، وهو الذي وضعه الخليل ابن أحمد الفراهيدي. قصة الكتابة العربية (ص ٤٢).

(٣) سمير الطالبين (ص ١٠٢).

الإقلاب على التنوين آخر السورة نظرًا لوجود الباء بعدها،
ولا عبرة للوقف. والله أعلم.



الأصل الثلاثون

في خصائص الرسم العثماني

□ قَبُولُ الرَّسْمِ الْعُثْمَانِيِّ لِجَمِيعِ الْقِرَاءَاتِ [ث]
إِلَّا الْحَذْفَ وَالزِّيَادَةَ، وَرَسْمَ كَلِمَاتِهِ مُطَرَّدٌ.

الشرح

كتبت الصحابة المصحف وجعلته موافقاً لجميع القراءات وساعدهم ذلك عدم وجود النقط والتشكيل، فتجد مثلاً كلمة ﴿ بُشْرًا ﴾ [الأعراف: ٥٧] رسمت هكذا في المصحف (سرا) فوافقت قراءة الكوفيين^(١) (نُشْرَا) بفتح النون وسكون الشين إلا عاصمًا^(٢) فقرأها (بُشْرَا) بالباء المضمومة وسكون الشين، ووافقت قراءة ابن عامر^(٣) (نُشْرَا) بضم النون وسكون الشين، والباقون (نُشْرَا) بضم النون والشين^(٤) وهذا أصل ثابت، ولكنه يطرد في الحذف والزيادة فقط نحو قوله تعالى: ﴿ جَنَّاتٍ تَجْرِي

(١) هم عاصم وحمة والكسائي والبزار. إتحاف البردة (ص ٩).

(٢) هو عاصم بن أبي النجود، وكنيته أبو بكر، كوفي، توفي سنة سبع وعشرين ومائة، وتقدم. غاية النهاية (٢ / ٥٢٧).

(٣) هو عبد الله بن عامر بن يزيد بن تميم اليحصبي، غاية النهاية (١ / ٥٠٣).

(٤) إيضاح الرموز (ص ٣٩٧، ٣٩٨)، وإتحاف فضلاء البشر (٢ / ٥٢).

تَحْتَهَا الْأَنْهَرُ ﴿ [التوبة: ١٠٠] زاد ابن كثير المكي كلمة ﴿مَنْ﴾ وهي محذوفة من بقية المصاحف والقراءات^(١).

وقولنا: (ورسم كلماته مطرد) أي: اطرده رسم الكلمة الواحدة في القرآن فترسم ﴿الرَّبُّوْا﴾ بالواو في جميع مواضعها إلا موضع الروم^(٢)، وكذلك يرسم ألف ﴿ءَايَاتِنَا﴾ في موضعي يونس الأولين ويحذف في بقية القرآن، ويرسم ألف الوصل في جميع مواضعه ويحذف في مواضع أخرى، وكذلك ﴿يَا أَيُّهَا﴾ رسم الألف في جميع مواضعه إلا مواضع الزخرف ﴿يَتَأَيَّهَ السَّاحِرُ﴾ [الزخرف: ٤٩] وموضع، ﴿أَيُّهَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [النور: ٣١]، ﴿أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ [الرحمن: ٣١]^(٣).



(١) إتحاف فضلاء البشر (٩٧ / ٢)، والهادي (ص ٣٤٨).

(٢) تلخيص الفوائد (ص ١٤٢).

(٣) تلخيص الفوائد (ص ٩٨)، شرح العقيلة - الوجيز - (ص ٨٩).

الأصل الحادي والثلاثون

في عد الآي

□ والأصل في العد المساواة، والتقارب والمُشاكلة^(١)،
وفواصله لا تخرج عن التمكن، والتصدير، والتوشيح،
والإيغال^(٢)، والأصل فيه التيسير.

الشَّحْ

المساواة أصل والتقارب كذلك في عد آي القرآن
في نهايتها وطولها وقصرها، وذلك نحو قول الله تعالى:
﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ① اللَّهُ الصَّمَدُ ② لَمْ يَكِدْ وَلَمْ
يُولَدْ ③﴾ [الإخلاص: ١-٣]، ونحو سورة الفاتحة: ﴿الْحَمْدُ
لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ④ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ⑤ مَلِكِ
يَوْمِ الدِّينِ ⑥ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ⑦ أَهْدِنَا
الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ⑧﴾ [الفاتحة: ٢-٦] واختلفوا فيها؛ فمن ترك
البسمة^(٣) جعل ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ آية، وجعل
﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ آية أخرى،
ومن عدَّ البسمة^(٤) جعل ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ... الضَّالِّينَ﴾ آية

(١) الكثر الثمين (١/ ٥٢)، وبشير اليسر (ص ٨٤).

(٢) الإتيان في علوم القرآن (٢/ ٢٥٦).

(٣، ٤) إتحاف فضلاء البشر (١/ ٣٥٧).

بمفردها فالأول نظر إلى الطول وإلى القصر؛ لأن الأصل مجيء الآيات الطوال إلا في السور الطوال حال كونهن على مقدارٍ متساوٍ مع السور التي فيها، فتكون الآية في طولها مناسبة لطول السورة التي هي فيها^(١).

وقولنا: (والمشاكلة) أي المشاكلة في المقاطع نحو: انتهاء أكثر آيات الفاتحة بحرف النون^(٢).

وقولنا: (وفواصله لا تخرج عن التمكين) : التمكين أن تكون الفاصلة متمكنة في مكانها، مطمئنة في موضعها، متعلق معناها بمعنى الكلام كله تعلقاً تاماً^(٣)، نحو ﴿ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فإن اللطيف يناسب ما لا يدرك بالبصر والخبير يناسب ما يدركه.

وقولنا: (والتصدير) : هو أن يتصدر الآية ما في آخرها نحو ﴿ وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران: ٨]^(٤).

وقولنا: (والتوشيح والإيغال) : هو التصدير بالمعنى لا باللفظ نحو: ﴿ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [آل عمران: ٢٣] فجاءت ﴿ الْعَالَمِينَ ﴾ من أجل

(١) بشير اليسر (ص ٨٥).

(٢) هذا تعريف أبي بكر القاضي . البرهان (ص ٥٠).

(٣) الإيتقان (٢ / ٢٥٦).

(٤) المرجع السابق (٢ / ٢٦٢).

(اصطفاه) فلا بد أن يكون (اصطفاه) على جنسه، والإيغال إطناب^(١)، وسمي به؛ لأن المتكلم قد تجاوز المعنى الذي هو آخذ فيه، وبلغ إلى زيادة في الحد: أي تم المعنى وتعداه بزيادة فيه نحو ﴿أَفَحُكْمَ الْجَهْلِيَّةِ يَبْغُونَ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حُكْمًا لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠].

وقولنا: (والأصل فيه التيسير): فقال الشاطبي:

بأن رسول الله عد عليهم له

الأي توسيعاً على الخلق في اليسر

وذلك تيسيراً على الناس في تعلُّمه وتعليمه كما وسَّع الله عليهم فيه فأنزله على سبعة أحرف حتى يتيسر لهم تلاوته والتقرب به كذلك^(٢).



(١) المرجع السابق (٢/ ٢٦٣)، والبرهان (ص ٧٧).

(٢) بشير اليسر (ص ٧٠، ٧١).

الأصل الثاني والثلاثون

في الظواهر اللغوية

والصرفية والنحوية في القراءة

□ والأصل في القراءة مبني على التناسب، والمُخَالَفَةُ،
والْحَذْفُ، والعَطْفُ والالْتِفَاتِ، والإِضَافَةُ، والتَّخْفِيفُ،
والتَّضْعِيفُ أَصْلُهُ زِيَادَةٌ فِي الْمَعْنَى ^(١) [مط].

الشَّرْحُ

هذا آخر تأصيل، وهو ظواهر وأصول بنيت عليها القراءة
والرسم والعد؛ فالتناسب أصل بنيت عليه القراءة، لكنه
مطرّد، والتناسب يظهر في ترقيق لفظ الجلالة لمجاورته
للكسر نحو ﴿بِسْمِ اللَّهِ﴾، والتناسب كذلك في القراءة نحو
﴿خَرَجًا فَخَرَجَ رِيكَ خَيْرٌ﴾، وَقُرِئْتُ ﴿خَرَجًا فَخَرَجَ رِيكَ﴾
[المؤمنون: ٧٢]، ونحو ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا
يَخْدَعُونَ﴾ [البقرة: ٩] وقُرِئْتُ ﴿وما يخادعون﴾ فالأول نظر
إلى أنهم خدعوا أنفسهم بالفعل فقدم المعنى على التناسب،
والثاني نظر إلى التناسب ^(٢)، ونحو ترقيق الراء وقفًا وقبلها
إمالة أو تقليل نحو: ﴿النَّارُ﴾.

(١) المذهب (ص ٧٧٥).

(٢) قرأ بالأولى جميع القراء عدا نافع وابن كثير والبصري. النشر (ص ٥١٥).

والمخالفة أصل بنيت عليه القراءة وهي للتخفيف؛ إذ اجتمع صورتان متماثلتان أو أكثر في كلمة واحدة، فيلجأ إلى الفصل بين الصورتين بفواصل أو حذف أحد الأصوات^(١) نحو « فننجي » بنونين، ومن قرأ بنون واحدة للمخالفة والاستثقال.

والحذف أصل بنيت عليه القراءة والرسم من أجل التخفيف، وذلك نحو حذف الاسم وحذف الفاعل وحذف الفعل، وحذف ألفات في الرسم.

والعطف أصل مطرد، فنجد القراءة مبنية على العطف، وأخرى على الاستثناف نحو ﴿وَلَا يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَتَّخِذُوا﴾ [آل عمران: ٨٠] بالنصب والرفع، فإما على العطف وهي الأولى، وإما بالرفع على الاستثناف في الثانية^(٢)، وأما الالتفات: فهو أصل في العربية يستعمل كثيراً وله أغراضه البلاغية، وهو تحول من الغيب إلى الخطاب والعكس نحو ﴿وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا يَعْمَلُونَ﴾، وتُقرأ ﴿تَعْمَلُونَ﴾.

وأما الإضافة: وهي إضافة البعض إلى الكل نحو ﴿فَذِيَّةٌ طَعَامٌ مَسْكِينٍ﴾ قرئت بالتنوين وبحذفه.

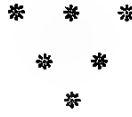
وأما التخفيف والتضعيف فأصلان في القراءات وعلومها

(١) مفاتيح الأغاني (ص ٥٢).

(٢) قرأ ابن عامر وعاصم وحمة والبرار ويعقوب بالنصب والباقون بالضم.

النشر (ص ٥٤٠).

نحو ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ فمنهم من قرأها بحذف تاء، فأصلها
(تتظاهرون)، ومنهم من شددتها زيادة في المعنى.



فهرس الأعلام والألقاب (*)

٣٢ ابن عامر	٣٩ أحمد بن حنبل (الإمام)
٤٢ ابن عباس	٤٤ أبو بكر الباقلاني
٣٤ عثمان بن عفان	٣٨ الثوري
٣٨ عطاء	ابن الجزري
٤٣ علي بن أبي طالب	(محمد بن محمد) ١٩
٣٦ عمر بن الخطاب	أبو جعفر ٤٤
٤٢ ابن عمر	حفص بن سليمان ٣٦
٢٧ أبو عمرو البصري	حمزة الزيات ٣٢
٦٤ الفارسي (أبو علي)	أبو حنيفة (الإمام) ٣٩
٤٤ قالون	أبو حيان ٣١
٣٥ ابن كثير	ابن خلدون ١١٢
٤٤ الكسائي (علي)	خلف البزار ٤٥
١١٧ الكوفيون	الداني ٣١
٤١ مالك (الإمام)	رويس ٦١
٦٧ المدنيان	السخاوي ٢٨
١١٣ مكّي القيسي	أم سلمة (أم المؤمنين) ٩٤
٢١ المهدي	السوسي ٢٢
٩٥ ميمون بن مهران	السيوطي ١٠٨
٨٠ نافع (الإمام)	الشاطبي ٢٩
١١٢ نظام الدين (المفسر)	الشافعي (الإمام) ٣٩
٤٢ أبو هريرة	أبو شامة ٣٠
٨٠ هشام	الصفارسي (علي النوري) ٣٣
٧٤ ورش	الضباع ١١٤
٦١ يعقوب	عاصم ٤٤

(*) وضعتُ أرقام الصفحات لأول ورود للعلم أو اللقب.

فهرس المراجع

- ١ - آداب حملة القرآن الكريم، للنووي، ط، دار نوبلس (٢٠١١ م).
- ٢ - إبراز المعاني من حرز الأمان في القراءات السبع، لأبي شامة، تحقيق/ عطوة، ط مصطفى الحلبي.
- ٣ - إنحاف البررة بالمتون العشرة في القراءات والرسم والآي والتجويد، لعلي محمد الضباع، تحقيق/ محمد الدسوقي أمين كحيله، ط دار السلام (٢٠١٢ م).
- ٤ - إنحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، لأحمد محمد البنا، تحقيق/ شعبان إسماعيل، ط دار الكتب (٢٠٠٧ م).
- ٥ - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق/ أحمد علي، ط دار الحديث (٢٠٠٤ م).
- ٦ - الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، تحقيق/ المندوب، ط ١، دار الفكر - بيروت (١٩٩٦ م).
- ٧ - أحكام القرآن، للرازي الجصاص، مراجعة صدقي محمد جميل، ط دار الفكر (٢٠٠٨ م).
- ٨ - الاختصار في ضبط ورسم مصاحف الأمصار، لمحمد الدسوقي أمين كحيله، ط مكتبة دار السلام (٢٠١٢ م).
- ٩ - الأشباه والنظائر، للسيوطي، تحقيق د. عبد العال سالم، ط ١، مؤسسة الرسالة (١٩٨٥ م).
- ١٠ - إرشاد القراء والكتابين إلى معرفة رسم الكتاب المبين، للمخللاتي، تحقيق المراتي أبي الخير عمر بن حسن، ط مكتبة الإمام البخاري (٢٠٠٧ م).
- ١١ - الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية، لمحمد ابن محمد بن سالم محسن، ط المعاهد الأزهرية (١٩٩٤ م).
- ١٢ - الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق/ عبد الحسين الفتلي، ط مؤسسة الرسالة - بيروت (١٤٠٥ م).
- ١٣ - أصول نقد النصوص ونشر الكتب، للمستشرق برجستراسر، إعداد محمد حمدي البكري، ط دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة (٢٠١٢ م).

- ١٤ - الإضاءة في بيان أصول القراءة، علي محمد الضباع، ط المكتبة الأزهرية (١٩٩٩م).
- ١٥ - إعراب القرآن الكريم، لمحمد محمود القاضي، ط الصحوة (٢٠١٠م).
- ١٦ - الأعلام قاموس تراجم، لخير الدين الزركلي، ط دار العلم للملايين (٢٠٠٧م).
- ١٧ - الأعمال الكاملة، لمحمد بن علي بن خلف الحداد، جمع/ حمد الله حافظ الصفتي، ط دار الغوثاني للدراسات القرآنية (٢٠١٠م).
- ١٨ - إقرأ القرآن الكريم منهجه وشروطه وأساليبه وآدابه، لابن عبد الله الدخيل، ط، مركز الدراسات والمعلومات القرآنية (٢٠٠٨م).
- ١٩ - إمتاع الفضلاء بتراجم القراء، لإلياس بن محمد بن سليمان البرماوي، ط ٢، دار الزمان (٢٠٠٧م).
- ٢٠ - إنباء الرواة على أنباء النحاة، للقفطي، تحقيق/ محمد أبو الفضل، ط دار الكتب (١٩٥٠م).
- ٢١ - الإنصاف في مسائل الخلاف، لابن الأنباري، تحقيق/ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ٢٢ - إيضاح الرموز ومفاتيح الكنوز في القراءات الأربعة عشرة، لشمس الدين محمد بن خليل القباني، تحقيق/ شكري، ط دار عمار - عمان (٢٠٠٣م).
- ٢٣ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق، لابن نجيم، ط ٢، دار المعرفة - بيروت.
- ٢٤ - البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي، تحقيق/ محمد محمد تامر، ط ١، دار الكتب العلمية (٢٠٠٠م).
- ٢٥ - بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، للكاساني، ط ٢، دار الكتاب العربي (١٩٨٢م).
- ٢٦ - (أ) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة، للنشار، تحقيق/ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، وأحمد عيسى المعصراوي، ط عالم الكتب (٢٠٠٦م).
- (ب) البدور الزاهرة في القراءات العشر المتواترة من طريقي الشاطبية والدررة، عبد الفتاح القاضي، ط ١، دار السلام (٢٠٠٤م).
- ٢٧ - البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق/ محمد أبو الفضل، ط دار المعارف (١٣٩١هـ).

- ٢٨ - بشير اليسر شرح ناظمة الزهر في علم الفواصل، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، ط دار السلام (٢٠٠٨ م).
- ٢٩ - بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، للفيروز أبادي، تحقيق / محمد علي النجار، ط وزارة الأوقاف المصرية (٢٠٠٩ م).
- ٣٠ - بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل، ط المكتبة العصرية.
- ٣١ - البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للفيروز أبادي، تحقيق / المصري، ط ١، جمعية إحياء التراث الإسلامي - الكويت (١٤٠٧ هـ).
- ٣٢ - بهجة اللحاظ لقصر المنفصل، لإبراهيم بن شحاتة السمنودي، تأليف محمد الدسوقي أمين كحيلة، ط دار السلام (٢٠١١ م).
- ٣٣ - البيان في غريب إعراب القرآن، لابن الأنباري، تحقيق / طه عبد الحميد، ط الهيئة المصرية للكتاب (١٩٨٠ م).
- ٣٤ - بيان العيوب، لابن البناء، تحقيق / غانم قدوري، ط مجلة معهد المخطوطات العربية.
- ٣٥ - تاج العروس من جواهر القاموس، للزبيدي، تحقيق / شيري، ط دار الفكر - بيروت (١٤١٤ هـ).
- ٣٦ - التاريخ الكبير، للبخاري، تحقيق / هشام الندوي، ط دار الفكر.
- ٣٧ - تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، ط دار الكتب العلمية - بيروت.
- ٣٨ - تأويل مشكل القرآن، لابن قتيبة، تحقيق / السيد محمد صقر، ط مكتبة دار التراث (٢٠٠٦ م).
- ٣٩ - التبصرة في أصول الفقه، للشيرازي، تحقيق / حسن هيتو، ط ١، دار الفكر - دمشق (١٤٠٣ هـ).
- ٤٠ - التجريد لبغية المريد في القراءات السبع، لعبد الرحمن الصقلي المقرئ الفحام، تحقيق / عبد الرحمن بدر، ط ١، دار الصحابة (٢٠٠٥ م).
- ٤١ - تحبير التيسير في القراءات العشر، للجزري، تحقيق / جمال الدين شرف، ط الصحابة (٢٠٠٤ م).
- ٤٢ - التحديد في الإتيان والتسديد في صنعة التجويد، لأبي عمرو الداني، تحقيق / الفيومي، ط مكتبة وهبة بمصر (١٩٩٣ م).

- ٤٣ - التذكرة في القراءات الثمان، لابن غلبون، تحقيق/ أيمن رشدي سويد، ط دار ابن خلدون (٢٠٠٩م).
- ٤٤ - تفسير الخطيب الشربيني، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط دار الكتب العلمية (٢٠٠٤م).
- ٤٥ - تفسير القرآن الكريم، لمحمود شلتوت، ط دار الشروق (٢٠٠٩م).
- ٤٦ - التفسير والمفسرون، للذهبي، ط دار الحديث - القاهرة (٢٠٠٥م).
- ٤٧ - التفسير الوسيط، لشيخ الأزهر سيد بن محمد الطنطاوي، ط الرسالة.
- ٤٨ - التفسير الكبير، للرازي، ط ١، دار الكتب العلمية (٢٠٠٠م).
- ٤٩ - تقويم النظر، للإمام الدهان، تحقيق/ صالح بن ناصر، ط ١، مكتبة الرشد - السعودية (٢٠٠١م).
- ٥٠ - تلخيص العبارات بلطائف الإرشادات في القراءات السبع، لابن بليمة، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط الصحابة.
- ٥١ - تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، لابن القاصح، تحقيق/ محمد الدسوقي أمين كحيلة، ط دار السلام (٢٠١١م).
- ٥٢ - تنبيه الغافلين وإرشاد الجاهلين، للصفافسي، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط الصحابة (٢٠٠٥م).
- ٥٣ - التيسير في القراءات السبع، للداني، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط الصحابة (٢٠٠٦م).
- ٥٤ - الثقات، للبستي، تحقيق/ جمال الدين شرف الدين أحمد، ط ١، دار الفكر (١٩٧٥م).
- ٥٥ - جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، تحقيق/ محمد صدوق الجزائري، ط دار الكتب العلمية (٢٠٠٥م).
- ٥٦ - جامع الدروس العربية، للغلاييني، تحقيق/ منصور علي، وثناء سالم، ومحمد محمود القاضي، ط دار السلام (٢٠١٠م).
- ٥٧ - الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، تحقيق/ عماد زكي البارودي وخيري سعيد، ط المكتبة التوفيقية (٢٠٠٨م).
- ٥٨ - الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للخطيب البغدادي، تحقيق/ الطحان، ط ١، مكتبة المعارف (١٤٠٣هـ).

- ٥٩ - الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبياناه، لمحمود صافي، ط دار الرشد دمشق - بيروت (٢٠٠٧م).
- ٦٠ - جمال القراءة وكمال الإقراء، للسخاوي، تحقيق/ عبد الحق سيف القاضي، ط مؤسسة الكتب الثقافية - الأولى.
- ٦١ - جهد المقل، للمرعشي، تحقيق مكتب قرطبة، ط مؤسسة قرطبة (٢٠٠٤م).
- ٦٢ - الحجة في علل القراءات السبع، للفارسي، تحقيق/ محمد إبراهيم سنبل، وإبراهيم جابر، ومحمد فؤاد غيط، ط الصحابة (٢٠٠٩م).
- ٦٣ - حقائق الروح والريحان في رواي علوم القرآن، لمحمد الأمين الهرري، ط دار المنهاج، ودار طوق النجاة (٢٠٠٨م).
- ٦٤ - حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، للأصفهاني، ط ٤، دار الكتاب العربي (١٤٠٥هـ).
- ٦٥ - الحواشي المفهمة لابن الناظم محمد بن محمد الجزري، تحقيق/ فرغلي سيد عرباوي، ط أولاد الشيخ (٢٠٠٦م).
- ٦٦ - الخصائص، لابن جني، تحقيق/ النجار، ط دار الكتاب العربي - بيروت - لبنان.
- ٦٧ - الدر النضيد في المسائل المتعلقة بالتجويد، للبرلوي، تحقيق/ مكتب قرطبة، ط مؤسسة قرطبة (٢٠٠٦م).
- ٦٨ - الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، للعسقلاني، تحقيق/ محمد ضان، ط ٢، مجلس دائرة المعارف العثمانية - الهند (١٩٧٢م).
- ٦٩ - الدقائق المحكمة في شرح المقدمة، لزكريا الأنصاري، ط الصحابة (٢٠٠٧م).
- ٧٠ - دليل الخيران شرح منظومة مورد الظمان في رسم أحرف القرآن، لإبراهيم ابن محمد التونسي، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط الصحابة (٢٠٠٧م).
- ٧١ - رشف اللمى على كشف العمى في رسم القرآن وضبطه، للعاقب الجكني، تحقيق/ محمد بن مولاي، ط ١، المطبعة الوطنية بموريتانيا (١٤١٦هـ).
- ٧٢ - الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، لمكي القيسي، ط ١، الصحابة (٢٠٠٢م).

- ٧٣ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، للألوسي، تحقيق / فؤاد سراج الدين، ط١، المكتبة التوفيقية.
- ٧٤ - الزيادة والإحسان في علوم القرآن، لابن عقيلة المكي، تحقيق / مجموعة من المحققين، ط١، دار البشائر الإسلامية (٢٠١١م).
- ٧٥ - سراج القارئ المبتدئ شرح حرز الأمان، لابن القاصح، تحقيق / أحمد القادري، ط١، دار سعد الدين - دمشق (١٩٩٤م).
- ٧٦ - سمير الطالبين في رسم وضبط القرآن المين، لعلي بن محمد الضباع، تنقيح خلف الحسيني، ط١، الصحابة (٢٠٠٩م).
- ٧٧ - السمنوديات نظم علي، للسمنودي، ضبط / حامد بن خير الله سعيد، ط١، أولاد الشيخ (٢٠٠٢م).
- ٧٨ - سنن البيهقي، ط١، مكتبة الرشد - السعودية (٢٠٠١م).
- ٧٩ - سنن الترمذي، المسمى بالجامع الصحيح، تحقيق / أحمد شاكر، ط دار إحياء التراث العربي - بيروت.
- ٨٠ - سنن الدارمي، تحقيق / أحمد فواز، والسبع، ط١، دار الكتاب العربي (١٤٠٧هـ).
- ٨١ - سنن أبي داود، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، ط دار الفكر.
- ٨٢ - سير أعلام النبلاء، للذهبي، تحقيق / شعيب الأرناؤوط، ط٩، مؤسسة الرسالة (١٤١٣هـ).
- ٨٣ - شرح الجزرية، المسمى بالفوائد المفهمة، لابن يالوشة التونسي، تحقيق / فرغلي سيد عرباوي، ط١، أولاد الشيخ (٢٠٠٨م).
- ٨٤ - شرح الجعبري على متن الشاطبية، المسمى بكنز المعاني، للجعبري، تحقيق / فرغلي سيد عرباوي، ط١، أولاد الشيخ (٢٠٠١م).
- ٨٥ - شرح السنة، للبخاري، تحقيق / شعيب الأرناؤوط، وزهير الشاويش، ط٢، المكتب الإسلامي (١٤٠٣هـ).
- ٨٦ - شرح الشاطبية، للسيوطي، تحقيق / مكتب قرطبة، ط١، مؤسسة قرطبة (٢٠٠٤م).
- ٨٧ - شرح شعلة على الشاطبية، المسمى بكنز المعاني، لأبي عبد محمد شعلة، تحقيق / جمال الدين شرف، ط١، الصحابة (٢٠٠٨م).

- ٨٨ - شرح شذور الذهب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / الدقر، ط الشركة المتحدة للتوزيع - سوريا (١٩٨٤م).
- ٨٩ - شرح طيبة النشر في القراءات العشر، للنويري، تحقيق / جمال الدين شرف، ط١، الصحابة (٢٠٠٤م).
- ٩٠ - شرح طيبة النشر في القراءات العشر، لابن الناظم، ضبط / أنس مهرة، ط٣، دار الكتب العلمية (٢٠٠٥م).
- ٩١ - شرح قطر الندى وبل الصدى، لابن هشام الأنصاري، تحقيق / محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١١.
- ٩٢ - شرح الهداية، للمهدوي، تحقيق / حازم سعيد حيدر، ط١، دار عمار - عمان (٢٠٠٦م).
- ٩٣ - صبح الأعشى في صناعة الإنشاء، للقلقشندي، تحقيق / علي طويل، ط١، دار الفكر - دمشق (١٩٨٧م).
- ٩٤ - صحيح البخاري، تحقيق / مصطفى ديب، ط٣، دار ابن كثير - اليمامة (١٩٨٧م).
- ٩٥ - صحيح مسلم، تحقيق / فؤاد عبد الباقي، ط دار إحياء التراث العربي.
- ٩٦ - صفة الصفوة، لأبي فرج، تحقيق / فاخوري، وقلة، ط٢، دار المعرفة (١٩٧٩م).
- ٩٧ - الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للسخاوي، مكتبة الحياة - بيروت.
- ٩٨ - طبقات الحفاظ، للسيوطي، ط١، دار الكتب العلمية (١٤٠٣هـ).
- ٩٩ - طبقات الشافعية، لشهبة، تحقيق / عبد الصمد خان، ط١، دار عالم الكتب (١٤٠٧هـ).
- ١٠٠ - طبقات القراء السبعة وذكر مناقبهم وقراءاتهم، لابن السلا، تحقيق / عزوز، ط١، المكتبة العصرية (١٣٢٣هـ).
- ١٠١ - طبقات المفسرين، للسيوطي، تحقيق / محمد عمر، ط١، مكتبة وهبة (١٣٩٦هـ).
- ١٠٢ - العقد النضيد في شرح القصيد، للسمين الحلبي، تحقيق / أيمن رشدي سويد، ط١، مكتبة ابن تيمية (١٤٢٢هـ).

- ١٠٣ - العقد الفريد في فن التجويد، لعلي بن صبرة، تحقيق/ شعبان إسماعيل، ط١، المكتبة الأزهرية.
- ١٠٤ - علل الوقوف في القرآن الكريم، للسجاوندي، تحقيق/ أشرف حافظ، ط١، الصحابة.
- ١٠٥ - عمدة القارئ والمقارئ، للشقناصي القيرواني، تحقيق/ عبد الرزاق بسرور، ط١، دار ابن حزم (١٤٢٩هـ).
- ١٠٦ - العميد في فن التجويد، لعلي بسة، تحقيق/ محمد الصادق قمحاي، ط١، دار العقيدة (٢٠٠٤م).
- ١٠٧ - العنوان في القراءات السبع، لابن خلف الأنصاري، تحقيق/ خالد أبو الجود، ط١، مكتبة الإمام البخاري (٢٠٠٨م).
- ١٠٨ - غاية الاختصار في قراءات العشرة أئمة الأمصار، للهمذاني، تحقيق/ أشرف فؤاد، ط١، الصحابة (٢٠٠٦م).
- ١٠٩ - غاية النهاية في طبقات القراء، لابن الجزري، تحقيق/ جمال الدين شرف، ومجدي فتحي السيد، ط١، دار الصحابة (٢٠٠٩م).
- ١١٠ - الغرة المخفية، لابن الخباز، تحقيق/ حامد العبدلي، ط١، دار الأنبار (١٩٩٠م).
- ١١١ - غيث النفع في القراءات السبع، للصفاسي، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط١، الصحابة (٢٠٠٤م).
- ١١٢ - الفارسي حياته ومكانته، عبد الفتاح شلبي، ط٣، دار المطبوعات الحديثة (١٩٨٩م).
- ١١٣ - فتح الأقفال بشرح متن تحفة الأطفال، للجمزوري، تحقيق/ علي محمد الضباع، ط المعاهد الأزهرية (٢٠٠٩م).
- ١١٤ - فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، للشوكاني، ط٢، مكتبة الرشد - السعودية (٢٠٠٢م).
- ١١٥ - فتح الوسيط في شرح القصيد، للسخاوي، تحقيق/ مولاي الإدريسي، ط٢، مكتبة الرشد - السعودية (٢٠٠٥م).
- ١١٦ - الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمتجيب الهمذاني، ط١، دار الثقافة - الدوحة (١٩٩١م).

- ١١٧ - الفتح الرحمانى شرح كنز المعاني، للجمزوري، تحقيق/ عبد الرازق موسى، ط١، دار ابن القيم، ودار ابن عفان (٢٠٠٥ م).
- ١١٨ - الفتح الرباني شرح رائية الخاقاني، لإسلام نصر، ط١، أولاد الشيخ (٢٠١١ م).
- ١١٩ - قصة الكتابة العربية، لإبراهيم جمعة، ط٣، معهد المخطوطات العربية (١٩٨١ م).
- ١٢٠ - القواعد والإرشادات في أصول القراءات، لأبي الرضا الحموي، تحقيق/ الحسن بكار، ط١، دار القلم - دمشق (١٩٨٦ م).
- ١٢١ - القواعد المقررة والفوائد المحررة، المسمى بمتن البقرية، لمحمد بن قاسم البقري، تحقيق/ فاضل الشهداوي، ط١، مكتبة الرشد (٢٠٠٥ م).
- ١٢٢ - الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، للذهبي، تحقيق/ عوامة، ونمر، ط١، دار القبلة الثقافية الإسلامية (١٤١٣ هـ).
- ١٢٣ - الكافي في القراءات السبع، للرعي، تحقيق/ أحمد عبد السميع الشافعي، ط١، دار الكتب العلمية (٢٠٠٠ م).
- ١٢٤ - الكافي في فقه ابن حنبل، للمقدسي، ط المكتب الإسلامي - بيروت.
- ١٢٥ - كتاب السبعة في القراءات، لابن مجاهد، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط الصحابة (٢٠٠٧ م).
- ١٢٦ - الكتاب، لسيويه، تحقيق/ عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي - القاهرة (١٩٨٨ م).
- ١٢٧ - كشف المشكل، لابن الجوزي، تحقيق/ البواب، ط دار الوطن - الرياض (١٩٩٧ م).
- ١٢٨ - الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، لمكي القيسي، تحقيق/ عبد الرحيم الطرهوني، ط١، دار الحديث (٢٠٠٧ م).
- ١٢٩ - الكفاية الكبرى في القراءات العشر، للقلانسي، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط١، الصحابة (٢٠٠٦ م).
- ١٣٠ - الكثر الثمين في تفسير ابن عثيمين، لابن عثيمين، اعتنى به/ عادل سعد، ط١، كتاب ناشرون - لبنان (٢٠١٠ م).

- ١٣١ - اللآلئ السنية شرح المقدمة الجزرية، للقسطلاني، تحقيق/ حسن عباس، ط١، مؤسسة قرطبة (٢٠٠٤م).
- ١٣٢ - لباب التجويد للقرآن المجيد، للرومي، تحقيق/ عبد العظيم عمران، وجمال رفاعي الشايب، ط١، الصحابة (٢٠٠٧م).
- ١٣٣ - اللباب في علوم الكتاب، لابن عادل الدمشقي، تحقيق/ علي محمد معوض، وعادل أحمد عبد الموجود، ط دار الكتب العلمية - بيروت (١٩٩٨م).
- ١٣٤ - لسان العرب، لابن منظور، ط٤، دار صادر.
- ١٣٥ - لطائف الإرشادات لفنون القراءات، لشهاب الدين المصري القسطلاني، تحقيق/ عامر عثمان، وعبد الصبور شاهين، ط إحياء التراث الإسلامي (١٣٩٢هـ).
- ١٣٦ - مباحث في علوم القرآن، لمناع القطان، ط١٤، مكتبة وهبة (٢٠٠٧م).
- ١٣٧ - المبسوط في القراءات العشر، للأصبهاني، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط١، الصحابة (٢٠٠٦م).
- ١٣٨ - المبهج في القراءات السبع، لسبط الحياط، تحقيق/ عبد الشعباني ط١، الصحابة (٢٠٠٧م).
- ١٣٩ - متن الجزرية، لابن الجزري، ط١، الصحابة (٢٠٠٧م).
- ١٤٠ - مجمع البيان في تفسير القرآن، للطبرسي الفضل بن الحسن، ط١، دار الفكر (١٩٩٤م).
- ١٤١ - المجموع شرح المذهب، للنووي، تحقيق/ المطيعي، ط١، مكتبة الإرشاد - جدة.
- ١٤٢ - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، لابن عطية، ط١، دار ابن حزم (٢٠٠٢م).
- ١٤٣ - المحرر في النحو، لعمر بن عيسى بن إسماعيل الهرمي (ت ٧٠٢هـ)، تحقيق أ.د. منصور علي محمد، ط٢، دار السلام (٢٠٠٨م).
- ١٤٤ - مختار الصحاح، لعبد القادر الرازي، ط١، دار الحديث (٢٠٠٤م).
- ١٤٥ - مختصر التبيين لهجاء التنزيل، لابن نجاح، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط١، الصحابة (٢٠٠٩م).
- ١٤٦ - مرشد القارئ إلى تحقيق معالم القارئ، لأبي الأصبع السهائي.

- ١٤٧ - مسند أحمد، ط مؤسسة قرطبة - مصر.
- ١٤٨ - مشكل إعراب القرآن، لمكي القيسي، تحقيق/ محمود السواس، ط مجمع اللغة العربية بدمشق (١٩٧٤ م).
- ١٤٩ - المصباح المنير، معجم عربي، للفيومي، ط دار الحديث (٢٠٠٣ م).
- ١٥٠ - معاني القرآن، للقراء، تحقيق/ إبراهيم شمس الدين، ط ١، دار الكتب العلمية (٢٠٠٢ م).
- ١٥١ - معاني القراءات، للأزهري، تحقيق/ فريد المزدي، ط ١، دار الكتب العلمية (١٩٩٩ م).
- ١٥٢ - معجم الأدباء لياقوت الحموي، ط عيسى الحلبي (١٣٥٥ هـ).
- ١٥٣ - المعجم الوسيط، محمد عبد الحليم، ط مكتبة الصحو.
- ١٥٤ - المعجم الأوسط، للطبراني، تحقيق/ عوض الله، الحسيني، ط دار الحرمين - القاهرة (١٤١٥ هـ).
- ١٥٥ - معجم علوم القرآن، لإبراهيم الجرمي، ط ١، دار القلم - دمشق (٢٠٠١ م).
- ١٥٦ - معجم مصطلحات القراءات القرآنية، لعبد العلي المسؤل، ط ١، دار السلام (٢٠٠٧ م).
- ١٥٧ - معرفة القراء الكبر، للذهبي، تحقيق/ قولاج، ط ١، مركز البحوث الإسلامية - تركيا (١٤١٦ هـ).
- ١٥٨ - مفاتيح الأغاني في القراءات والمعاني، للكرماني، تحقيق/ عبد الكريم مصطفى مدلج، ط ١، دار ابن حزم (٢٠٠١ م).
- ١٥٩ - المفاتيح في القراءات السبع، لعبد الوهاب القرطبي، تحقيق/ أحمد فريد المزدي، ط ١، دار الكتب العلمية (٢٠٠٦ م).
- ١٦٠ - المفردات السبع، للداني، تحقيق/ علي توفيق النحاس، ط ١، الصحابة (٢٠٠٦ م).
- ١٦١ - المفيد في شرح القصيد، لابن جبارة، تحقيق/ خير الله الشريف، ط ١، دار الغوثاني للدراسات القرآنية (٢٠٠٨ م).
- ١٦٢ - المكتفى في الوقف والابتداء، للداني، تحقيق/ جمال الدين شرف، ط ١، الصحابة (٢٠٠٦ م).

- ١٦٣ - ملخص قواعد اللغة العربية، لفؤاد نعمة، ط٢٧، ديوان رئيس الجمهورية المصرية.
- ١٦٤ - منار الهدى في الوقف والابتداء، للأشموني، ط مصطفى الحلبي - القاهرة.
- ١٦٥ - مناهل العرفان في علوم القرآن، للزرقاني، تحقيق/ أحمد عيسى المعصراوي، ط٢، دار السلام (٢٠٠٦م).
- ١٦٦ - منجد المقرئين ومرشد الطالبين، لابن الجزري، تحقيق/ محمد العمران، ط١، دار عالم الفؤاد (١٤١٩م).
- ١٦٧ - المنح الفكرية شرح المقدمة الجزرية، لملا علي، ط مصطفى الحلبي وأولاده (١٩٤٨م).
- ١٦٨ - المذهب في القراءات العشر وتوجيهها، لمحمد بن محمد بن سالم محيسن، ط المكتبة الأزهرية - القاهرة (٢٠٠٦م).
- ١٦٩ - الموجز في أداء القراء السبعة، للأهوزي، تحقيق/ عبد العظيم محمود عمران، ط١، أولاد الشيخ (٢٠٠٦م).
- ١٧٠ - النجوم الطوالع على الدرر اللوامع في أصل مقرئ الإمام نافع، للمارغني، ط دار الفكر - بيروت - لبنان.
- ١٧١ - النجوم الزاهرة في القراءات السبعة المتواترة، لمحمد بن سالم المقرئ الحكري، تحقيق/ فهد بن مطيع المغزوي، ط١، الجامعة الإسلامية بالسعودية (٢٠١٠م).
- ١٧٢ - النحو الكافي، لأيمن أمين عبد الغني، ط١٠، دار ابن خلدون.
- ١٧٣ - النحو الوافي، لعباس حسن، ط دار المعارف (٢٠٠٧م).
- ١٧٤ - النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، اعتنى به/ نجيب الماجدي، ط المكتبة العصرية (٢٠٠٨م).
- ١٧٥ - النفحات الإلهية في شرح متن الشاطبية، لعبد الدائم خميس، تحقيق/ محمد مصطفى علوة، ط٢، دار المنار (٢٠٠٩م).
- ١٧٦ - نهاية القول المفيد في علم التجويد، للجريسي، تحقيق/ أحمد علي، ط٣، مكتبة الآداب (٢٠٠٧م).
- ١٧٧ - النور والبرهان في أحكام تلاوة القرآن، لمحمد الدسوقي أمين

- ١٧٨ - الهادي في القراءات السبع، للقيرواني، تحقيق/ الحسن أبو الجود، ط١، دار ابن حزم (٢٠١١م).
- ١٧٩ - الهادي شرح طيبة النشر، لمحمد بن محمد بن سالم محيسن، ط دار الجيل - بيروت.
- ١٨٠ - هداية القاري إلى تجويد كلام الباري، للمرصفي، ط١، دار مجد الإسلام (٢٠٠٨م).
- ١٨١ - الهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي القيسي، تحقيق/ جامعة الشارقة، ط١، جامعة الشارقة (٢٠٠٨م).
- ١٨٢ - الوافي في شرح الشاطبية، لعبد الفتاح عبد الغني القاضي، ط٦، دار السلام (٢٠١١م).
- ١٨٣ - الوجيز شرح الجزرية، لمحمد الدسوقي أمين كحيلة، ط١، دار السلام (٢٠١٠م).
- ١٨٤ - الوجيز شرح تحفة الأطفال، لمحمد الدسوقي أمين كحيلة، ط١، دار السلام (٢٠١٠م).
- ١٨٥ - الوجيز شرح الوقف والابتداء، لمحمد الدسوقي أمين كحيلة، ط١، دار السلام (٢٠١١م).
- ١٨٦ - الوجيز شرح عقيلة أتراب القصائد، لمحمد الدسوقي أمين كحيلة، ط١، دار السلام (٢٠١١م).
- ١٨٧ - الوجيز في النحو، لعبد الحميد جاد الله، ط١، دار التوزيع والنشر - القاهرة (٢٠٠٢م).
- ١٨٨ - الوجيز في القراءات، للأهوازي، تحقيق/ دريد حسن، ط١، دار الغرب الإسلامي.
- ١٨٩ - ورتل القرآن ترتيلاً، لأنس أحمد كرزون، ط١، لدار السلام (٢٠١٢م).
- ١٩٠ - وضوح المعاني شرح حرز الأمان، لمحمد الدسوقي أمين كحيلة، ط١، أولاد الشيخ (٢٠١٢م).
- ١٩١ - وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لابن خلكان، تحقيق/ طویل، ط١، دار الكتب العلمية (١٤١٩هـ).

١٩٢ - الوقف والابتداء وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم، لعبد الكريم صالح، ط٢، دار السلام (٢٠٠٨ م).



السيرة الذاتية للمؤلف

مولده ونشأته:

الشيخ / محمد الدسوقي أمين كحيلة، ولد عام (١٩٨١ م) في قرية المنشأة الصغرى، مركز كفر شكر، القليوبية، جمهورية مصر العربية.

الشهادات التي حصل عليها:

* حصل على دبلوم التخاطب وعيوب الكلام من جامعة عين شمس بتقدير ممتاز (٢٠٠٤ م).

* إجازتين برواية حفص عن عاصم من طريق الشاطبية والطيبة.

* إجازة برواية شعبة عن عاصم من طريق الشاطبية.

* إجازة بالقراءات السبع من طريق الحرز.

* إجازة بالقراءات العشر الصغرى من طريق الحرز والدرة.

* إجازة بالقراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة.

* إجازة في منظومتي تحفة الأطفال والجزرية.

* إجازة في رائية الإمام الخاقاني في التجويد وفي نونية الإمام السخاوي.

* إجازة في منظومة السلسيل الشافي في تجويد القرآن وشرحها ورسالة

قصر المنفصل لحفص من طيبة الطيبة.

* إجازة في متن الشاطبية المسمى بحرز الأمانى ووجه التهاني.

من وظائفه التي شغلها:

* إمام وخطيب بجمعية أنصار السنة المحمدية.

* مقدم برامج التجويد والقراءات بقناتي الفتح والحافظ الفضائيتين.

* المشرف العلمي على أكاديمية الزهراء في تعليم القرآن وعلومه والعربية

لغير الناطقين بها. بالقاهرة.

من مؤلفاته:

١ - النور والبرهان في أحكام تلاوة القرآن، مكتبة أولاد الشيخ.

٢ - مصحف القراءات العشر الكبرى من طريق الطيبة، تحت الطبع.

٣ - المصحف الجامع تحت إشراف فضيلة الشيخ / سيد أحمد أبو زيد، تحت

الطبع بدار السلام.

- ٤ - الشامل في القراءات السبع، تحت الطبع بدار السلام.
 - ٥ - مصحف أهل « سماء » نافع وابن كثير وأبو عمرو، تحت الطبع بدار السلام.
 - ٦ - الوجيز على التحفة والجزرية، دار السلام.
 - ٧ - الوجيز في الوقف والابتداء، دار السلام.
 - ٨ - الوجيز على عقيلة أتراب القصائد، دار السلام.
 - ٩ - الوجيز على قصر المنفصل - بهجة اللحاظ - دار السلام.
 - ١٠ - وضوح المعاني في شرح وتوجيه حرز الأمان، مكتبة أولاد الشيخ.
 - ١١ - الشرح الوجيز على الشاطبية، دار السلام.
 - ١٢ - الشرح الوجيز على الطيبة، تحت الطبع بدار السلام.
 - ١٣ - الاختصار في قواعد ضبط ورسم مصاحف الأمصار، مكتبة السلام.
- من الكتب التي حققها:
- ١ - فتح المعطي وغنية المقرئ للشيخ / محمد المتولي، دار السلام.
 - ٢ - غيث النفع في القراءات السبع تحت الطبع بدار السلام.
 - ٣ - إتحاف البررة بالمتون العشرة، جمع وترتيب فضيلة الشيخ / علي محمد الضباع، (تحقيق)، دار السلام.
 - ٤ - تلخيص الفوائد وتقريب المتباعد، لابن القاصح شرح عقيلة أتراب القصائد للإمام الشاطبي، دار السلام.
 - ٥ - تفسير النسفي (تحقيق) تحت الطبع.





(من أجل تواصل بناء بين الناشر والقارئ)

(من أجل تواصلٍ بَناءٍ بين الناشر والقارئ)

عزيزي القارئ الكريم .. السلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..
نشكر لك اقتناءك كتابنا : « أصول وضوابط علم القراءات والعلوم
السبعة » ورغبة منا في تواصلٍ بَناءٍ بين الناشر والقارئ ، وباعتبار أن
رأيك مهمٌ بالنسبة لنا ، فيسعدنا أن ترسل إلينا دائماً بملاحظاتك ؛
لكي ندفع بمسيرتنا سوياً إلى الأمام .

* فهئنا مارس دورك في توجيه دقة النشر باستيفائك للبيانات التالية :-

الاسم كاملاً : الوظيفة :

المؤهل الدراسي : السن : الدولة :

المدينة : حي : شارع : ص.ب :

هاتف :

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

 /

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

 e-mail :

--	--	--	--	--	--	--	--	--	--

- من أين عرفت هذا الكتاب ؟

☐ أثناء زيارة المكتبة ☐ ترشيح من صديق ☐ مقرر ☐ إعلان ☐ معرض

- من أين اشتريت الكتاب ؟

اسم المكتبة أو المعرض : المدينة : العنوان :

- ما رأيك في أسلوب الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ ممتاز (لطفًا وضح لِمَ)

- ما رأيك في إخراج الكتاب ؟

☐ عادي ☐ جيد ☐ متميز (لطفًا وضح لِمَ)



- ما رأيك في سعر الكتاب ؟ ☐ رخيص ☐ معقول ☐ مرتفع

(لطفًا اذكر سعر الشراء) العملة

- هل صادفت أخطاء طبيعية في أثناء قراءتك للكتاب ؟

☐ لا يوجد ☐ نادرًا ☐ يوجد أخطاء طبيعية

لطفًا حدد موضع الخطأ

عزيزي انطلاقًا من أن ملاحظاتك واقتراحاتك سبيلنا للتطوير وباعتبارك من قرائنا فنحن نرحب بملاحظاتك النافعة . . . فلا تتوان ودون ما يجول في خاطرك : -

دعوة : نحن نرحب بكل عمل جاد يخدم العربية وعلومها والتراث وما يتفرع منه ، والكتب المترجمة عن العربية للغات العالمية - الرئيسية منها خاصة - وكذلك كتب الأطفال .

عزيزي القارئ أعد إلينا هذا الحوار المكتوب على

e-mail:info@dar-alsalam.com

أو ص.ب ١٦١ الغورية - القاهرة - جمهورية مصر العربية
لنراسلك ونزودك ببيان الجديد من إصداراتنا

(من أجل تواصل بقاء بين الناشر والقارئ)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

ق

فَدَا الْكِتَابُ

مصنف فريد يجمع بين علوم شتى؛ إذ يتحدث عن الأصول والضوابط لعلم القراءات وعلومه السبعة المشهورة، وهذا فن جديد، فلم يتحدث القراء عن أصول لهم؛ وذلك لأن علوم القرآن لا تحتاج إلا للمحاكاة والتقليد والتواتر، ولكن مع تحسس تلك الأصول والبحث عنها وُجِدَتْ مبثوثة مبعثرة تتكرر كثيرًا في علوم القرآن من تجويد، قراءات، علم الأسانيد، علم الابتداء والختام، الوقف والابتداء، علم الرسم والضبط، علم الفواصل، علم العربية والتوجيه، وغير ذلك.

فيضع هذا الكتاب بين يديك عزيزي القارئ أصول وضوابط علم القراءات والعلوم السبعة، فما من علم إلا وله أصول بُني عليها، وتعارف عليها أهل الفن بعد أن توغلوا في فئهم، ولا يكاد يعلم أهمية تلك الأصول إلا صاحب الفهم الواعي من الدارسين.



Jannat AL-ma'waa

طَرِيقُنَا

الناشر

دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والصحافة

القاهرة - مصر - ١٢٠ شارع الأزهر - ص.ب ١٦١ القومية

هاتف: ٢٢٧٠٤٢٨٠ - ٢٢٧٤١٥٨ - ٢٥٩٢٢٨٢٠ - ٢٤٠٥٤٦٤٢

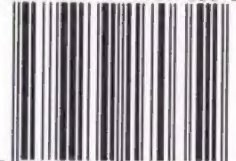
فاكس: ٢٢٧٤١٧٥٠ (+٢٠٢)

الإسكندرية - هاتف: ٥٩٢٢٢٠٥ فاكس: ٥٩٢٢٢٠٤ (+٢٠٢)

www.dar-alsalam.com info@dar-alsalam.com



ISBN: 978-977-717-035-2



9 789777 170352 >